A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/20/13
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 14 مايو 2018

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العشرون

جنيف، من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2018

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

1. عُقدت الدورة العشرون للجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية (لجنة التنمية) في الفترة من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017.

2. ومثلت في الدورة الدول التالية: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، آيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، ليسوتو، ليتوانيا، ماليزيا، مالي، المكسيك، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، زمبابوي (91). ومُثلت فلسطين بصفة مراقب.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الأفريقي (AU)، المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات(EAPO)، المفوضية الأوروبية (EC)، المنظمة الأوروبية لبراءات الاختراع (EPO)، الاتحاد الأوروبي (EU)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، جامعة الدول العربية (LAS)، المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية (GCC Patent Office)، مركز الجنوب (SC)، الاتحاد الأفريقي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، منظمة الصحة العالمية(WHO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (15).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية(AIPPI)، مركز الاستثمار الدولي (CII)، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC)،الشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CROPLIFE)، الجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)،برنامج الصحة والبيئة (HEP)، رابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون (IFTA)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، رابطة بلدان أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR)، جمعية أطباء بلا حدود (MSF)، أدوية من أجل أفريقيا، شبكة العالم الثالث (TWN) (12).

5. وترأس الدورة السفير/ وليد دودش، الممثل الدائم لتونس. وتولت السيدة زينرة لطيف، سكرتيرة ثانية لدى البعثة الدائمة لباكستان في جنيف، مهام نائبة للرئيس بالنيابة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب الرئيس بالوفود المشاركة في الدورة، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم خلال الاجتماع. وافاد بأن اللجنة اضطلعت بدور رئيسي في تعميم اعتبارات التنمية في جميع قطاعات المنظمة، وحققت نتائج إيجابية في الدورة الأخيرة. ومن بين امور أخرى، وافقت الدول الأعضاء على وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وستواصل اللجنة عملها في هذه الدورة. وذكر أن هناك العديد من البنود على جدول الأعمال، بما في ذلك تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة، والاقتراح المنقح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم المؤتمر الدولي الذي يعقد كل سنتين حول الملكية الفكرية والتنمية، وطريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في دورات اللجنة في المستقبل، بما في ذلك طلب إنشاء بند دائم في جدول الأعمال، والتقارير المرحلية بشأن تنفيذ المشاريع الجارية لأجندة التنمية. وأعرب الرئيس عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء لحل القضايا المدرجة في جدول الأعمال.

7. ورحب المدير العام بالوفود المشاركة في الدورة. وأشار إلى أنه مضى عشر سنوات على اعتماد أجندة التنمية في الويبو. ويعتبر ذلك بمثابة مناسبة جيدة للنظر في بعض إنجازات أجندة التنمية. وذكر أن الاجندة استثنائية للغاية، بفضل الالتزام والعمل الشاق من جانب الدول الأعضاء والأمانة. ويُعتبر تعميم اعتبارات التنمية في جميع أنحاء المنظمة من أكبر الإنجازات. وذكر أنه لا يوجد برنامج في المنظمة لا يأخذ هذا الجانب في الاعتبار في تنفيذ أنشطة المنظمة. ويعد ذلك إنجازا رائعا من جانب المنظمة ككل، مدفوعا من جانب الدول الأعضاء خلال هذه السنوات العشر. وهناك العديد من الأسئلة العميقة المطروحة أمام اللجنة. ويُعتبر بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية من أكثر القضايا تحديا التي تواجه المنظمة والعالم. وقد نتج بند جدول الأعمال عن الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء بشأن معالجة الركن الثالث من ولاية اللجنة وآليات التنسيق[1]. وكرر المدير العام التزام المنظمة والأمانة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن هذا الموضوع يتطلب قدرا كبيرا من التفكير. وتعمل الأمانة بجد في معالجة هذه المسألة من وجهة نظرها، وهي تدرك تمامًا أن أهداف التنمية المستدامة تغطي كل شيء وكل شخص. وتُعتبر المنظمة ككل وجميع الدول الأعضاء معنية بأهداف التنمية المستدامة وبالتنفيذ المناسب لها. وهناك ثمة سؤال عميق آخر تتعامل اللجنة معه ألا وهو نقل التكنولوجيا، وهو موضوع يتم تناوله داخل المجتمع الدولي منذ أربعين عاما على الأقل في منظمات مختلفة وبطرق مختلفة. وأفاد أنها قضية هامة للغاية لأننا نعيش في عالم ملئ بالتباينات الضخمة فيما يتعلق بالقدرات التكنولوجية، ويمكن القول أن هذه التباينات أضحت أكبر مما كانت عليه. ويعتبر نقل التكنولوجيا آلية رئيسية في معالجة تلك التباينات. وفي هذا الصدد، أعدت الأمانة عدة أوراق للنظر فيها من جانب الدول الأعضاء. كما تتيح هذه الدورة فرصة لاستعراض التقدم المحرز خلال فترة الـ 12 شهرا الماضية، لاسيما فيما

[1] - آليات التنسيق والرصد والتقييم وطرق تقديم التقارير (آليات التنسيق)، متاحة على الموقع: http://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/coordination_mechanisms.html

يتعلق بمشاريع أجندة التنمية الستة المستمرة خلال العام الماضي، وبشكل عام، استعراض الإنجازات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الـ 19 لأجندة التنمية. وهناك قضية عميقة أخرى ألا وهي المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقد ناقشت اللجنة هذا الموضوع في الماضي. وهناك الآن بند منفصل بشأنه في جدول الأعمال. كما أن هناك العديد من الوثائق، لاسيما تقرير المائدة المستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات والتقرير عن قاعدة بيانات الويبو المشتملة على قائمة الخبراء الاستشاريين. وأعرب المدير العام عن تمنيه لجميع الوفود بإجراء مناقشات مثمرة للغاية بشأن هذه القضايا البالغة الأهمية والمتسمة بالصعوبة والتحدي.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب نائب رئيس بالنيابة

8. أبلغت الأمانة (السيد بالوش) اللجنة أنه وفقا لقواعد اللجنة، ينبغي انتخاب رئيس ونائبين للرئيس في الدورة الأولى من كل عام. وكانت الدورة الأخيرة هي الدورة الأولى لهذا العام. وتم انتخاب السيد إيغور مولدوفان كنائب للرئيس. وكان هناك ترشيح واحد فقط. وبالتالي، تم انتخاب نائب واحد فقط بدلاً من اثنين. وقد اتصلت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق بالأمانة لاستبداله برئيس المكتب المولدوفي للملكية الفكرية الذي لم يتمكن للأسف من حضور هذا الاجتماع. ولتلبية طلب مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أُدرج ذلك بمثابة البند 2 من جدول الأعمال. واستثناء من ذلك، جرت تسميته نائب الرئيس بالنيابة بدلاً من نائب دائم للرئيس، حيث أن الأخير يعني أنه نائبًا للرئيس منتخباً في الدورة الأولى للجنة. وبناءً على ذلك، ظل منصب نائبي الرئيس بالنيابة مفتوحًا لهذه الدورة والأشهر القادمة حتى الدورة التالية للجنة. وأعرب الرئيس عن رغبته في ترشيحات من الوفود لانتخاب نائبي الرئيس بالنيابة.

9. واستفسر الرئيس عما إذا كان من الممكن أن يكون نائب الرئيس من منطقة أخرى.

10. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن قواعد اللجنة لم تنص على شيء بعينه بشأن هذا الجانب. وهكذا، أُفترض أن نائب الرئيس يمكن أن يكون من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أو أي مجموعة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك منصبين مفتوحين. وإذا كان هناك ترشيح واحد من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فيمكن أن يكون الآخر من أي منطقة أخرى.

11. وطلب الرئيس من المجموعات الإقليمية التشاور ومعرفة ما إذا كان بإمكانهم الاتفاق على اسم واحد يتم الإعلان عنه بعد الظهر من أجل اعتماده من قبل اللجنة ككل.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

12. أبلغ الرئيس اللجنة بأن مشروع جدول الأعمال (الوثيقة CDIP/20/1Prov. 4) استند إلى المناقشات التي دارت أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة. وأُعتمد جدول الأعمال نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية

13. دعا الرئيس اللجنة إلى اعتماد التقرير (الوثيقة CDIP/19/12 Prov.). ونظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور، تم اعتماد التقرير.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة

14. افتتح الرئيس باب البيانات العامة.

15. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علما بقرار الجمعية العامة السابعة والخمسين. ورحب بالقرار التوافقي بشأن إضافة بند جديد بجدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية والذي اختتم النقاش حول آليات التنسيق. وذكر أن قرار الجمعية العامة أيد إيمانها بأن اللجنة ينبغي أن تكون الهيئة الرئيسية للويبو حيث ينبغي تركيز المعرفة والخبرات المتعلقة بأجندة الويبو للتنمية والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ورحب الوفد بالتقدم المحرز خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية حول التقييم المستقل بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية، وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشات حول ما تبقى من تلك التوصيات بروح بناءة. وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من الموضوعات المطروحة في الدورة، أفاد أنه ينبغي استغلال الوقت المخصص بطريقة عملية وفعالة لتغطية جميع بنود جدول الأعمال. وأكد الوفد للرئيس على مشاركته البناءة والإيجابية في المناقشات القادمة.

16. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشدد على أهمية عمل اللجنة. وذكر أن المجموعة تواصل دعم مهمة الويبو في قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويمكّن الابتكار والابداع لفائدة الجميع. وأفاد أن إحدى وسائل تحقيق تلك المهمة هي من خلال برنامج العمل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية الخمسة والأربعين المعتمدة، وتم القيام بذلك في اللجنة. وأحاط الوفد علما بالوثائق الواردة في إطار البند 6 من جدول الأعمال، "مراقبة وتقييم ونشر التوصيات بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية". ورحب الوفد بالتقارير المرحلية، وهي الوثيقة المتعلقة بالتدابير المتخذة لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة والوثائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا. كما رحب وفد المجموعة بمساهمة هيئات الويبو المعنية بتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أن جميع أعضاء مجموعته تقريباً تشجع هيئات الويبو الأخرى ذات الصلة على تعزيز مساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد أن المساعدة التقنية مجالًا مهمًا، ويجب أن يكون تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب ومتماسك ويتسم بالكفاءة حتى يكون فعالا. وذكر أن هناك حاجة لتطوير آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية وضمان أفضل توجيه للموارد. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يؤدي النقاش حول المراجعة الخارجية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وغيرها من المناقشات بشأن المساعدة التقنية إلى تحقيق التوحيد والتنظيم والوضوح في العمليات والممارسات القائمة. وأحاط الوفد علما بتقرير اجتماع المائدة المستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات. وأعرب عن رغبته في رؤية مزيد من التفصيل حول تنفيذ مخرجات المائدة المستديرة. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال "الملكية الفكرية ووضع التوصيات المعتمدة"، أحاط الوفد علماً بجميع الوثائق. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة كاملة حول اقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن نقل التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من الاتفاق على كيفية المضي قدماً في تلك القضايا في هذه الدورة. كما أعرب عن تطلعه إلى مناقشة تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة. ورحّب الوفد بالتوصيات التي دعت إلى إدخال تحسينات على أداء الويبو والعمل على تنفيذ أجندة التنمية، ووضع عملية لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات. وذكر أن تنفيذ أجندة التنمية هو عملية طويلة الأجل. وتعد توصيات أجندة التنمية جزءً من هذه العملية. وفي هذا السياق، أشار وفد المجموعة إلى قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 الذي ينص على أنه عند النظر في هذه المراجعة، قد تقرر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إمكانية إجراء مزيد من المراجعة. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى مناقشة هذا البند. كما أعرب عن أمله في أن تؤدي المناقشات بشأن بند جدول الأعمال الجديد حول الملكية الفكرية والتنمية إلى تعزيز مهمة الويبو لفائدة نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يستفيد منه الجميع. وافاد بأن أعضاء المجموعة سيقدمون مداخلات في المناقشات حول بنود محددة من جدول الأعمال. وأعرب عن تطلعه إلى المساهمة في الإجراءات داخل اللجنة، كما أعرب عن امله في عقد جلسة مثمرة.

17. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى وجود العديد من البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة. وأفاد أن المجموعة ستتبنى نهجا بناءاً. وفيما يتعلق بالبنود الموضوعية، اكد الوفد مجددا على أهمية مواصلة العمل من أجل التنفيذ السليم لولاية اللجنة. وذكر أن أجندة التنمية قد وُضعت قبل أكثر من عشر سنوات. وهناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لإحراز تقدم بشأن الركن الثالث من ولاية اللجنة، وهو مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. ورحب الوفد بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة الماضية بإدراج الملكية الفكرية والتنمية كبند في جدول الأعمال. وأفاد أنه إنجاز

هام لجميع الأعضاء وسيساعد في تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة. وشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم مقترحات محددة ليتم استكشافها في إطار هذا البند. وذكر أن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، تعتبر المناقشات حول طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات اللجنة المستقبلية، بما في ذلك طلب إنشاء بند دائم في جدول الأعمال، من الأمور الهامة. وذكر أن أهداف التنمية المستدامة تمثل جهود المجتمع الدولي. وأعتمدت أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بالإجماع. وتهدف إلى تنسيق الجهود العالمية لتنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما افاد أن أهداف التنمية المستدامة عالمية وغير قابلة للتجزئة. وتعد الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ويجب أن تقدم خبرتها لتحقيق هذه الأهداف. كما ذكر أن اللجنة بمثابة المنتدى المثالي للويبو لتقديم في مساهماتها في هذه العملية ومشاركة تلك المساهمات مع الدول الأعضاء. وذكر أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، "بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار"، اشتمل على عمل الويبو الذي كان له تأثيرات شاملة. وفيما يتعلق بالمناقشات المتعلقة بتنفيذ توصيات المراجعة المستقلة، أعرب الوفد عن أمل المجموعة في حل القضايا العالقة. وذكر أن من شأن ذلك أن يعزز من تنفيذ أجندة التنمية. وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في جميع بنود جدول الأعمال لهذه الدورة. كما أعرب عن التزام المجموعة بتحقيق نتائج إيجابية في هذه الدورة.

18. وأولى وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أهمية كبيرة لعمل اللجنة. وذكر أن أهمية اللجنة قد انعكست في ولايتها بشأن وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الـ 45 المعتمدة الخاصة بأجندة التنمية، ورصد وتقييم ومناقشة وتقديم التقارير بشأن تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة والتنسيق مع هيئات الويبو المعنية لتحقيق هذا الغرض، ومناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية حسبما اعتمدتها اللجنة، وكذلك مناقشا تلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة. ورحب الوفد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة. وافاد أنه كان لها تأثير قوي على تعزيز الإبداع والابتكار، كما يتجلى في المبادرات العديدة المعتمدة والتقارير الواردة في التقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/20/2). كما رحب وفد المجموعة بالقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة عشرة بتضمين بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أنه ينبغي أن يشمل ذلك التحديات في سياق الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد أن المناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية ستساهم في تحقيق أهداف اللجنة. وشجع الوفد الويبو على مواصلة توسيع الأدوات والموارد المتاحة في إطار نظام الملكية الفكرية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وذكر أن هناك تدابير قد أُتخذت لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة؛ والترويج لاستخدام منتدى الويب الذي أنشئ في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول والترويج لأنشطة الويبو ومواردها المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وأفاد أنه ينبغي على جميع لجان الويبو تقديم تقارير مفصلة عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. كما ينبغي أن تتجاوز التقارير تجميع بيانات الوفود حول هذا الموضوع. وذكر أن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة، وتعتبر جزءًا من عمل اللجنة. كما أفاد أنه يجب أن تكون هناك مناقشات منتظمة حول القضايا الناشئة المتعلقة بالملكية الفكرية. ويجب أن يكون هناك منتدى مناسب لتبادل الآراء والمخاوف حول الملكية الفكرية والتنمية. ولتحقيق هذه الأهداف، ذكر الوفد أن المجموعة قدمت اقتراحا بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وسيتم مناقشة اقتراح منقح في هذه الدورة. وأعرب عن التزام المجموعة بالقيام بدور بناء في المناقشات حول جميع بنود جدول الأعمال لهذه الدورة.

19. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وقبل أن يتطرق إلى بعض البنود، احتفظ بالحق في مزيد من التفصيل في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال. ورحب وفد المجموعة بالتقارير المرحلية الخاصة بمشاريع أجندة التنمية. وذكر أن الوثيقة قدمت نظرة شاملة وتحليلية وشاملة عن التقدم المحرز في المشروعات الجارية وكيفية تنفيذ الويبو للوائح والمبادئ. ورحب الوفد بالقرار التوافقي بشأن آلية التنسيق والبند الجديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي تم إدراجه في الدورة التاسعة عشرة للجنة والذي اختتم المناقشات الإجرائية متعددة السنوات بنتائج إيجابية. وأعرب الوفد عن امل المجموعة في أن يتم التحلي بالروح البناء السائدة في الدورة السابقة والانتقال إلى مناقشات ملموسة وعملية بشأن المضمون. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعرب الوفد عن رغبة المجموعة تقديم اقتراحات ملموسة بشأن الطريق إلى الأمام من أجل تقديم

مساهمة جوهرية في إطار بند جديد من بنود جدول الأعمال بعنوان الملكية الفكرية والتنمية عند مناقشته في وقت لاحق من الأسبوع. وذكر أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة كان علامة بارزة. وأيد وفد المجموعة بشكل كامل أهداف التنمية المستدامة وجهود الويبو للمساهمة في تنفيذها، مع التذكير بأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن للويبو دوراً هاماً في دعم الدول الأعضاء للوصول إلى هذا الهدف. وعلى وجه التحديد، ينبغي للويبو أن تركز على أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بولايتها، واستغلال أي فرصة مناسبة للنهوض بالعمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وأفاد بأنه حتى الآن، تعد مناقشات اللجنة بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة نظرية أو جوانب إجرائية. وذكر بأن الوقت قد حان للانتقال إلى نهج عملي وأكثر واقعية. ويمكن أن يساعد ذلك في تزويد الدول الأعضاء بإمكانية تبادل المعارف للخبرات الوطنية المتعلقة باستخدام أدوات الملكية الفكرية للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحب وفد المجموعة بالتقدم المهم الذي أُحرز خلال الدورة 19 للجنة فيما يتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ التوصيات. وذكر بأنه سينخرط بشكل بنّاء في المناقشة المتعلقة بأعمال المتابعة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الوثائق الأربع المتعلقة بنقل التكنولوجيا والاقتراح المشترك بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وبالنظر إلى المناقشات التي دارت خلال الدورة السابقة للجنة، أحاط الوفد علما بالمجموعة الواسعة من الموضوعات التي يتعين على اللجنة التعامل معها. وفي الوقت نفسه، أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده بأنه من المفيد لجميع الوفود إنهاء أعمال اللجنة في الإطار الزمني المسموح به. وأكد الوفد للرئيس على أنه يمكنه الاعتماد على الروح البناءة ودعم أعضاء مجموعته خلال الدورة.

20. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علما بقرار الجمعية العامة السابعة والخمسين للويبو، مؤكدا من جديد على التزامه بالتنفيذ الكامل لقرارها لعام 2007 بشأن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وقرارها بشأن آليات التنسيق ذات الصلة. كما أشار وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى قرار الجمعية العامة بإضافة بند جديد إلى جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية، لمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية ذات الصلة كما اتفقت عليها اللجنة وكذلك تلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تشارك اللجنة في مناقشات مثيرة للاهتمام ومثمرة في إطار هذا البند الجديد لصالح جميع أصحاب المصلحة. وأفاد بأنه أتى إلى هذه الدورة بالتزام راسخ بمواصلة العمل بطريقة بناءة وتعاونية بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة تفيد الدول الأعضاء في الويبو.

21. وأشار وفد الصين إلى أن اللجنة حققت تقدما جيدا في الدورات القليلة الماضية بسبب الجهود المشتركة لجميع الأطراف. وذكر أن اللجنة أنشأت بندًا جديدًا في جدول الأعمال واعتمدت معظم توصيات المراجعة المستقلة. وأفاد أن 15 مشروع من مشاريع أجندة التنمية قد أُدرجت في خطة العمل. وتوصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن تعريف "نفقات التنمية". وسيتم تطبيق ذلك في البرنامج والميزانية لفترة الثنائية الجديدة. وسيتم استخدام 18.3 ٪ من الميزانية لنفقات التطوير. وذكر أنه مع مرور الوقت، مر مفهوم التنمية بتغيرات عميقة. وأصبحت مفاهيم التنمية مثل الإبداع والتكنولوجيات الخضراء والانفتاح والمشاركة أهدافًا مشتركة للمجتمع الدولي. وأفاد أن حكومة بلاده تعلق أهمية كبيرة على جدول الأعمال هذا. وذكر أنه تم إطلاق برنامج قطري بشأن تنفيذ الصين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2016. وفي أغسطس من العام الحالي، بدأت بلاده العمل في مركز المعرفة الدولية للتنمية وقدمت تقريرا مرحليا عن تنفيذ الصين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقدمت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 توجيهات هامة لأجندة الويبو بشأن التنمية والعمل المستقبلي. وينبغي أن تستمر الويبو في لعب دور في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستواصل الصين دعم العمل المتعلق بأجندة التنمية وستسعى إلى تقديم مساهمات استباقية لإنشاء نظام للملكية الفكرية يكون متوازناً وشاملاً ومفيداً للجميع. كما أفاد الوفد بأنه في هذه الدورة، سيشارك في نتائج دراسة حول براءات الاختراع الخضراء. وذكر بأن المكتب الصيني للملكية الفكرية قد اضطلع بإجراءات ملموسة لتشجيع إنشاء تكنولوجيات خضراء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكان ذلك واحدا منهم. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تبادل الأفكار مع الوفود الأخرى. كما أعرب عن مشاركته في المناقشات حول بنود جدول الأعمال وعن أمله في أن تحقيق تقدم جيد في هذه الدورة.

22. وأيد وفد إثيوبيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد أن بلاده تعلق أهمية كبيرة على أعمال التيسير والتنسيق والرصد التي قامت بها اللجنة في تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين لأجندة التنمية. وذكر بأن دور اللجنة أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، نظراً للتركيز على الابتكار والإبداع وحماية الملكية الفكرية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، من المهم للغاية أن تستمر اللجنة في استكشاف القضايا الناشئة بشأن تأثير التنمية على الملكية الفكرية والعكس بالعكس. وفي هذا السياق، رحب الوفد بالتقارير المرحلية والجهود المبذولة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وأحاط الوفد علما بالتقدم الذي أُحرز في مشروع بناء القدرات في مجال استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة للتكنولوجيا كحلول لتحديات التنمية المحددة. وذكر أن بلاده قد اختيرت كواحدة من الدول المستفيدة من المشروع. وأكد الوفد من جديد على رغبة إثيوبيا في تعزيز التعاون في هذه المجالات. وأفاد أنه لما كان نقل التكنولوجيا محوريا في تحويل وسائل الإنتاج والإنتاجية، فإن اختيار التكنولوجيات يحتاج إلى أن يكون ذا تأثير كبير وقائم على الاحتياجات وواسع النطاق لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الإنمائية الوطنية. وذكر أن القرار المتخذ في الدورة السابعة عشرة للجنة بإنشاء بند دائم جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية لتنفيذ الركن الثالث لولاية اللجنة هو بمثابة مسألة مهمة. ويمكن أن يكون بند جدول الأعمال هذا بمثابة منصة قيمة لرفع مستوى النقاش ليشمل مجالًا أوسع للعلاقة بين نظام الملكية الفكرية وأجندة التنمية. وينبغي دعم اقتراح المجموعة الأفريقية لعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية لمواصلة الحوار بشأن التفاعل بين التنمية ونظام الملكية الفكرية. وشجع الوفد الويبو على زيادة توسيع الأدوات والموارد المتاحة في إطار نظام الملكية الفكرية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والتنفيذ الكامل لتوصيات المراجعة المستقلة فيما يتعلق بتنفيذ أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة البناءة في المناقشات.

23. وأيد وفد تونس الآراء التي أعرب عنها وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. واقر بالتقدم المحرز في الدورة التاسعة عشرة للجنة من خلال التوافق. وأعرب الوفد عن أمله في تحقيق المزيد من التقدم في هذه الدورة حتى يتسنى للجنة المضي قدما في القضايا المعلقة. وذكر أن بلاده تقر بالتأثير المتزايد على تنمية الابتكار والإبداع وقررت وضع الملكية الفكرية في مركز استراتيجيتها الإنمائية. كما أفاد أن قضايا الملكية الفكرية هي قضايا مهمة، وكرر الوفد دعمه لتنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية بغية تعريف الدول الأعضاء بالتطورات الأخيرة في هذا المجال وتمكين المشاركين من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأعرب وفد تونس عن مواصلته المساهمة في تنفيذ التوصيات وتقديم دعمه الكامل للأنشطة.

24. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أنه في عالم اليوم الذي يزداد تكاملا، يجب تصور أهداف التنمية المستدامة على أنها أجندة عالمية بحق، مع تحمل مسؤوليات مشتركة لجميع البلدان على أساس التزام قوي بالمشاركة في إجراءات جماعية تتطلب دعما من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأضاف أن الويبو في وضع يمكنها من البناء على نقاط القوة في الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية وتجاوز إطارها الحالي لضمان عمل نظام الملكية الفكرية العالمي لصالح الجميع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشات حول طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات اللجنة المستقبلية، بما في ذلك طلب إنشاء بند دائم في جدول الأعمال. وذكر أن أحد أهداف الويبو الاستراتيجية يتمثل في تسهيل استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأفاد أنه باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، للويبو مهمة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن وسهولة الوصول إليه ويكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم في التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، لا ينبغي اعتبار تعميم التنمية في مختلف لجان الويبو جهداً لمرة واحدة، بل عملية مستمرة وطويلة الأجل تحتاج إلى متابعة جماعية ومتسقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود في تعميم عناصر التنمية بشكل جدي من خلال برامج وأنشطة محددة حسب الطلب. وينبغي أن يؤدي تعميم هذه العناصر إلى نتائج حقيقية في مجال مساهمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، لاسيما في البلدان النامية. ولذلك، أيد الوفد جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. ودعا إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والمتابعة في تنفيذ تلك التوصيات. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، لاسيما بشأن اعتماد التوصيتين 5 و 11. وأشار الوفد إلى

المائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات. وذكر أن المناقشات في المائدة المستديرة حول القضايا المتعلقة بمساعدة الويبو التقنية لم تكن شاملة. وينبغي أن يكون هناك مزيدا من التفصيل بشأن متابعة وتنفيذ بعض الأفكار لجعل تقديم المساعدة التقنية أكثر كفاءة واستدامة. كما ينبغي أن تواصل اللجنة استعراض ومناقشة المساعدة التقنية والقدرات التي تقدمها الويبو استناداً إلى النقاط الست المعتمدة في المقترح وكذلك الوثائق CDIP/8/INF/1 وCDIP/9/15 وCDIP/9/16 وCDIP/16/6. ورحب الوفد بالتقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/20/2. وذكر أنه ينبغي أن تكون مشاريع أجندة التنمية فعالة ومستدامة، لاسيما تلك التي تشارك فيها الوكالات الوطنية خارج مكتب الملكية الفكرية. ومن المهم بالنسبة للجنة أن يكون لديها آلية لتقييم مدى تعميم أجندة التنمية في المشاريع المكتملة لأجندة التنمية. كما ينبغي أن تكون مشاريع أجندة التنمية متوازنة. ويجب ألا تركز تلك المشاريع على تعزيز حماية الملكية الفكرية وإنفاذها فحسب، بل أيضا على تسهيل استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وذكر أن المرونة هي جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. وينبغي للويبو والمنظمات الدولية ذات الصلة تقديم المشورة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً على أساس فهم مواطن المرونة الواردة في المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. كما ينبغي للويبو أن تيسر الاستخدام الكامل لمواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية لصياغة دور تنموي أكبر للملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي. ولا يزال أمام الويبو مجال لتطوير المزيد من الأدوات بشأن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية والوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا. وهناك حاجة لمواصلة نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة وتشجيع استخدامها. وينبغي توسيع قاعدة البيانات لتشمل مواطن المرونة في جميع مجالات الملكية الفكرية. كما ينبغي ألا تقتصر على المرونة في نظام البراءات. وأيد الوفد بشدة اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بتنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد أن المؤتمر سيساعد على زيادة الوعي حول كيفية تسخير سياسات الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وكرر الوفد دعمه لعمل اللجنة، وأعرب عن تطلعه إلى المساهمة في الاجتماع، وعن أمله في عقد دورة مثمرة.

25. وشدد وفد عمان على أهمية اللجنة، وذكر أنها منتدى للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد أنه قد تم الاضطلاع بعدد من المبادرات فيما يتعلق بقاعدة بيانات المرونة، وتعد هذه قاعدة بيانات مهمة جدًا. ويجب أن تتضمن مواطن المرونة في مجالات أخرى من الملكية الفكرية، وليس فقط براءات الاختراع. وأفاد أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بتنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية أمر بالغ الأهمية، ويمكن لجميع البلدان الاستفادة من هذا المؤتمر. وأكد الوفد للرئيس على التزامه الكامل بعمل اللجنة.

26. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي لجنة مهمة جدا للويبو، وأن التقدم المحرز في اللجنة والتنفيذ الفعال وأهمية أجندة التنمية وإدراجها في جميع أجهزة الويبو هي أمور بالغة الأهمية. كما سيساعد التنفيذ الموحد لولاية اللجنة على ضمان نظام عالمي متوازن للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز تقدم وإجراء مناقشات بناءة بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وأفاد الوفد أنه فحص الوثائق في إطار البند 6 من جدول الأعمال. وأحاط الوفد علما بالتقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/20/2) بشأن تنفيذ المشروعات التي اعتمدتها اللجنة في إطار تنفيذ أجندة التنمية. وينبغي أن تعزز الأمانة أنشطة المتابعة الخاصة بالمشاريع وتضع أدوات كجزء من توصيات أجندة التنمية بشأن مواطن مرونة الملكية الفكرية والوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا. وأظهر التقرير أن الأمانة واصلت اتباع نهج موجه نحو الملكية الفكرية تجاه قضايا التنمية التي تركز على حماية الملكية الفكرية وإنفاذها. ومع ذلك، ينبغي للأمانة تحقيق التوازن في هذا الصدد، حيث تم اعتماد أجندة التنمية لتحقيق التوازن. ولم يكن التركيز منصباً على الدور الإيجابي للملكية الفكرية فحسب، بل كذلك على كيفية ضبط وحماية الآثار السلبية المترتبة على حماية الملكية الفكرية التي تواجهها البلدان النامية. وفيما يتعلق بالتدابير المتبعة لنشر المعلومات الواردة في قاعدة بيانات المرونة (الوثيقة CDIP/20/5)، أشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء وافقت في الدورة الثامنة عشرة للجنة على آلية للتواصل والإخطار بالقوانين الوطنية المتعلقة بمواطن المرونة. وينبغي للأمانة العامة توسيع نطاق قاعدة البيانات لتشمل مواطن المرونة في جميع مجالات الملكية الفكرية. وأيد الوفد الخطوات الست التي تشمل الإجراءات الممكنة التي اقترحتها الأمانة للترويج لاستخدام

المنتدى الإلكتروني الذي أنشئ بموجب مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (الوثيقة CDIP/20/7). وأفاد أنه سيكون من المفيد تطوير خارطة الطريق لتطوير مجتمع الإنترنت مع التركيز بشكل خاص على الموضوعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والابتكار التعاوني المفتوح وبناء القدرات. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المشروع من جذب مستخدمين من الجمهور المستهدف والحفاظ عليهم، وتعزيز التفاعل بين هؤلاء المستخدمين. وذكر أن نقل التكنولوجيا شرط أساسي للبلدان النامية لتحسين قدراتها والوفاء بالتزاماتها. وأفاد أن الأمثلة الواردة في الوثيقة CDIP/20/11، بما في ذلك برامج التدريب على التوعية والمنشورات، قدمت نقطة انطلاق لطبيعة الأنشطة والموارد التي سيتم الترويج لها. ومن المهم مواصلة الجهود المتضافرة للوصول إلى جمهور واسع، لا سيما في البلدان النامية حيث لا تزال هناك حاجة لزيادة الوعي والمعرفة بشأن نقل التكنولوجيا. وأشار الوفد إلى تقرير المائدة المستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات (الوثيقة CDIP/20/3) وشجع الأمانة على عقد المزيد من الموائد المستديرة بشأن المساعدة التقنية مع التركيز على تبادل الآراء حول الأبعاد المختلفة والجوانب المتعلقة بالمساعدة التقنية. وذكر أنه ينبغي وضع آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية وضمان التوجيه الأمثل للموارد. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل الخبرات بشأن الآثار المترتبة على نظام الملكية الفكرية في البلدان بطريقة يمكن أن تكمل مستويات التنمية فيها. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، رحب الوفد بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية وتطلع إلى المناقشات. وذكر أن التنفيذ الموحَّد للتوصيات المعتمدة لأجندة التنمية إلزامي لحل القضايا المعلقة المتعلقة بولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق. كما ينبغي تبسيط الروابط بين توصيات أجندة التنمية ولجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز تقدم في هذه الدورة. وأفاد قائلا بما أن الدول الأعضاء وافقت على العمل من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، فإنه ينبغي للويبو أيضاً أن تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأيد الوفد اقتراح وفد البرازيل (الوثيقة CDIP/18/4) بشأن إدراج بند دائم في جدول أعمال اللجنة بشأن هذا التنفيذ. كما أيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية المنقح (الوثيقة CDIP/20/8) بشأن تنظيم مؤتمر يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن الاقتراح المقدم في شكله الحالي به العديد من المزايا. وسيكون من المفيد إحاطة الدول الأعضاء علما بالتطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وزيادة الوعي، وتمكين المشاركين من مناقشة مزايا نظام الملكية الفكرية وأهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفيما يتعلق بالبند 8 من جدول الأعمال، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن موضوع الملكية الفكرية والتنمية قد جعل تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة ضمن جدول أعمال اللجنة. وأعرب الوفد عن توقعه بألا تكون المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال مجرد رمز في طبيعتها بل تتجاوز مراجعة تنفيذ مشاريع محددة. وأعرب عن أمله في إجراء تبادلات ذات مغزى من شأنها توسيع وجهات النظر المختلفة. وذكر بأنه ينبغي للدول الأعضاء تقديم مساهمات خطية في هذا الصدد.

27. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد أن نظام الملكية الفكرية لعب دوراً رئيسياً في دعم الابتكار والتكنولوجيا، وهما مكونان أساسيان للتنمية المستدامة. كما لعبت اللجنة، كمنصة لرصد وتقييم تنفيذ المنظمة لتوصياتها والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، دوراً هاماً في زيادة فهم الدول الأعضاء لقضايا الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالقرار الصادر في الدورة التاسعة عشرة للجنة بإضافة بند جديد إلى جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية لمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أنه بعد عشر سنوات من مناقشة توصيات أجندة التنمية، سمح القرار للجنة بإدخال مستوى أعلى من النقاش لمعالجة ولاية اللجنة. وافاد أن أجندة التنمية للويبو هي أحد أهم نتائج المناقشات حول التنمية في مجال الملكية الفكرية. وقد نتج عن التصور وجوب بذل المزيد من الجهد للتغلب على العقبات في نشر فوائد الملكية الفكرية. وأفاد أنه على الرغم من التقدم الذي أُحرز، لا يزال هناك العديد من التحديات في بناء نظام ملكية فكرية شامل ومتوازن وموجه نحو التنمية. وواصل الوفد دعم الأنشطة المتعلقة بتوصيات أجندة التنمية وساهم بحصته العادلة في تنفيذ وتطوير نظام دولي للملكية الفكرية. وذكر أنه يمكن اعتبار التوصيات الواردة في المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية كأساس مناسب، ضمن أمور أخرى، لتعزيز عمل الويبو واللجنة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد أن اللجنة اعتمدت معظم توصيات أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة المناقشات بشأن التوصيات التي لم يتم اعتمادها بعد. وأفاد أنه سيشارك بشكل بنّاء في المفاوضات حول طرق واستراتيجيات

التنفيذ للتوصيات المعتمدة لأجندة التنمية. وذكر أنه يجب على الويبو، شأنها شأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أن تتأكد من أن عملها يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وذكر بأن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة بطبيعتها، وتخص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذكر أنه يجب التعامل معها بطريقة شمولية. وينبغي للويبو أن تتجاوز إطارها الحالي لضمان عمل نظام الملكية الفكرية العالمي لصالح الابتكار ومساعدة الدول الأعضاء في تنميتها من خلال المساهمة بشكل أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تفيد جميع البلدان والاقتصاد العالمي. وأفاد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تمثل المنتدى المثالي للويبو لتزويد ومشاركة الدول الأعضاء في مساهمتها في هذه العملية. ولذلك، من الضروري إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدورات المقبلة للجنة. كما ينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات موجهة نحو التنمية. ويمكن أن تساعد اللجنة في تعزيز التعاون التقني لتمكين البلدان من استخدام نظام الملكية الفكرية كعامل يساهم في تحقيق أهدافها الإنمائية وزيادة مستوى الابتكار في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه ينبغي أن تركز المساعدة التقنية على تنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية واستكشاف مواطن المرونة الواردة في النظام الدولي للملكية الفكرية. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان على احترام الإطار القانوني الدولي والحفاظ على حيز السياسة العامة لجعل نظم الملكية الفكرية الوطنية أكثر فعالية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة المرنة والبناءة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للنهوض بعمل اللجنة. وأفاد بأنه سيتحدث في المداولات حول كل بند من بنود جدول الأعمال.

28. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بالنتائج التي تحققت في الدورة الماضية. وأشار الوفد إلى العمل الذي قامت به المنظمة فيما يتعلق بأجندة التنمية. كما ذكر أن الأنشطة يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف البلدان. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أيد الوفد جهود المنظمة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف في مجال الملكية الفكرية. وأفاد أنه ينبغي مراعاة طبيعة أهداف التنمية المستدامة غير القابلة للتجزئة في هذا الصدد. وأيد الوفد دور اللجنة في معالجة أهداف التنمية المستدامة. كما أيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن تعاونه بشكل بناء مع الوفود الأخرى لإيجاد أفضل طريقة لتنظيم مثل هذا المؤتمر.

29. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أنه في الدورة الأخيرة، تمكنت اللجنة من الاتفاق على بعض القضايا طويلة الأمد. وبعد سنوات من النقاش، تمكنت اللجنة من الاتفاق على إنشاء بند دائم في جدول الأعمال بعنوان الملكية الفكرية والتنمية. ومن شأن دمج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو أن يعزز مصداقية نظام الملكية الفكرية ويشجع على قبوله على نطاق أوسع كأداة هامة لتعزيز الابتكار والإبداع والتنمية. وذكر أن هذا هو الضمان النهائي لشرعية النظام المتعدد الأطراف. ومن شأن بند جدول الأعمال الدائم أن يسهل تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة، وأن يوفر قدرا أكبر من الشفافية للمناقشات ويتيح للدول الأعضاء زيادة مساءلتها ورصدها لمبادرات الأمانة. كما أنه سيساعد الدول الأعضاء على استكشاف الأبعاد والروابط المختلفة بين الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد الوفد أن من شأن ذلك أن يساعد في تطوير سياسات أفضل في هذا المجال لصالح جميع الدول الأعضاء. وذكر أن بلاده واحدة من الأصوات الرائدة لصالح إنشاء البند الدائم، وتعتزم الإسهام بأفكار ملموسة وموضوعية في هذه الدورة للمساعدة في تنفيذ هذا البند من جدول الأعمال. كما ذكر بأن التنمية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأهمية مواجهة هذا التحدي في العديد من المنتديات الدولية على أعلى مستوى. وينبغي للويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تساهم مساهمة كبيرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأفاد الوفد بأن ولاية اللجنة أدرجت موضوع أهداف التنمية المستدامة ضمن نطاقها دون المساس بالمناقشات حول هذه المسألة في لجان الويبو الأخرى. وعُمم في الدورة الماضية التقرير الأول عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل، على سبيل المثال، بشأن طبيعة مساهمة الأمانة في العمل المشترك بين الوكالات في الأمم المتحدة. كما طلبت الدول الأعضاء معلومات إضافية عن المساعدة التي يمكن للويبو

تقديمها لتمكينها من صياغة الطلبات المناسبة. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأن التقرير يجب على معلومات حول كيفية تنفيذ كل هدف استراتيجي لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة تحديدًا به. وذكر بأن هذا الطلب قد قُدم في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز تقدم في هذا الصدد. وأفاد أنه لا ينبغي للويبو أن تقيد دورها في بضع من أهداف التنمية المستدامة، حيث أن الويبو مهمة للغاية ، كما أن الملكية الفكرية موضوع واسع جد بالنسبة لذلك. وأفاد الوفد بأهمية الابتكار بلا منازع، ولكن أهداف التنمية المستدامة المتبقية لها أهميتها كذلك، وجميعها أهداف يمكن للويبو أن توفر لها مدخلات ذات صلة بل ويجب عليها ذلك. ويعد النهج المتكامل هو الأداة الوحيدة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وينبغي أن يؤدي إلى فهم شامل للروابط الهامة عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف المرتبطة بها. كما يجب على الويبو أن تلعب دوراً نشطاً لدعم تنفيذها. ويمكن للجنة أن تساعد في المعالجة المناسبة والشاملة لهذا الموضوع في المنظمة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أقر الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة تسير في الاتجاه الصحيح. وذكر بأن هناك حاجة للبناء على الجهود المبذولة حتى الآن من أجل تطوير برنامج عمل يسهم في تحسين نظام البراءات الحالي لزيادة نقل التكنولوجيا ونشرها بطريقة تفضي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، تماشيا مع أجندة التنمية. كما يمكن لنظام الملكية الفكرية الشامل والمتوازن والموجه نحو التنمية أن يشجع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، من شأن ذلك أن يزيد من النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل لفائدة جميع البلدان. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل كامل في المناقشات خلال الدورة وضمان قيام الويبو بالدور الذي يجب أن تلعبه في هذا الجهد المتعدد الأطراف والهام. وأعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة من أجل الاتفاق على برنامج عمل متوازن وفعال بشأن الملكية الفكرية والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.

30. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلق الوفد أهمية على عمل اللجنة. وذكر بأن اللجنة تناولت قضايا جوهرية مختلفة، لاسيما، تنفيذ أجندة التنمية، وشملت مواضيع غير تقليدية مثل السياحة والثقافة والرياضة. وأشار إلى تنفيذ مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وأفاد أن اكوادور شاركت في المشروع منذ العام الماضي. وذكر بأن المشروع مكن السلطات من فتح نقاش بين أصحاب المصلحة والمجتمع المدني والحكومة المحلية. ويجري تنفيذ المشروع بنجاح في مختلف مناطق بلاده. كما ذكر بأن الدولة ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد أن أهداف التنمية المستدامة متعددة القطاعات وذات طابع عالمي. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده المستمر لاقتراح وفد البرازيل. كما أعرب عن اهتمامه للغاية بمواضيع مثل المساعدة التقنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأيد الجهود الرامية إلى تحسين المساعدة التقنية للويبو. وذكر أن هناك حاجة للعمل على تنفيذ ولاية اللجنة. وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم في هذه الدورة ومشاركته بشكل بنّاء في المناقشات حول مختلف بنود جدول الأعمال.

31. وأقر وفد جمهورية كوريا بأن اللجنة حققت تقدما جيدا في تنفيذ توصيات أجندة التنمية في السنوات القليلة الماضية. وذكر أنه لا يمكن إنكار أهمية المشاريع المتصلة بالملكية الفكرية التي تعزز النمو المتوازن بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً. وأفاد أن فجوة الملكية الفكرية الموجودة بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً قد تصبح أكثر أهمية في عصر الثورة الصناعية الرابعة. كما أفاد أنه بالتعاون مع الويبو، يعمل المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) على سد الفجوة بين الدول الأعضاء من خلال الاستفادة من الصناديق الاستئمانية الكورية (FIT). وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية المذكورة آنفاً، شارك المكتب الكوري للملكية الفكرية والويبو في تنظيم مسابقات تكنولوجية مناسبة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك السلفادور والجمهورية الدومينيكية وبنما وكوستاريكا. وتم تقديم مائتين وستين (260) مشروعا ولفتت الأنشطة انتباه البلدان النامية. وحتى الآن، عمل المكتب الكوري للملكية الفكرية والويبو معا لاستضافة 16 مسابقة تكنولوجية مناسبة في 12 بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، استكمل المكتب الكوري للملكية الفكرية مؤخرًا مشروع تقاسم الملكية الفكرية لتطوير ونشر مجفف المنتجات الزراعية الذي يعمل بالطاقة الشمسية وفتح مركز أبحاث التكنولوجيا الزراعية الملائمة في جامعة ماكيريري في كمبالا، أوغندا، بهدف تعزيز التكنولوجيا الزراعية في المنطقة. كما نفذ المكتب الكوري للملكية الفكرية

حتى الآن 15 مشروعاً تقنياً مناسباً في 13 بلداً لتلبية احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة هذه الشواغل بشكل بنّاء خلال الدورة.

32. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد بأنه يولي أولوية كبيرة لتنفيذ ولاية اللجنة. ولذلك، أعرب عن توقعه بأن تلتزم الويبو والدول الأعضاء بضمان نظام ملكية فكرية أكثر توازناً على الصعيد العالمي. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من تحقيق تقدم خلال هذه الدورة. وأفاد أنه ينبغي أن تؤخذ مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة على محمل الجد وفقًا لآلية التنسيق التي وضعتها الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن تستعرض اللجنة للمناقشات في مختلف هيئات الويبو وتقدم تغذية مرتدة بشأن تنفيذ أجندة التنمية من خلال أنشطة تلك الهيئات. كما أعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من إحراز تقدم خلال هذه الدورة لتحقيق نتائج إيجابية. وذكر أن لدى اللجنة التزام بالعمل على نقل تكنولوجيا الملكية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتشجيع مشاريع محددة، بما في ذلك روابط قاعدة البيانات، مرئية ومرنة وشاملة. كما سيكون من المفيد أن توفر الويبو فهما واضحا لنطاق أنشطتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والأحكام ذات الصلة في الصكوك المعيارية التي توفر ولاية لمختلف الهيئات الحكومية الدولية. وأكد الوفد من جديد على استعداده للعمل مع جميع الوفود لتحقيق نتائج إيجابية بشأن جميع القضايا خلال الدورة. وأفاد بأنه سيتحدث عن قضايا محددة في إطار بنود جدول الأعمال.

33. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد أنه تم اعتماد أجندة التنمية قبل عشر سنوات. وذكر أنه يسعى إلى تمهيد الميدان بين البلدان المتقدمة والنامية. كما أفاد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة هو بمثابة الدورة الأولى لمتابعة ومراجعة موقف تنفيذ أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 للتنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن كل من أجندة الويبو للتنمية وأهداف التنمية المستدامة تضع التزامات على الويبو، لاسيما فيما يتعلق بكيفية إدارة أعمالها. وينبغي أن تظل عمليات نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وبناء القدرات، باعتبارها ركائز أساسية في أجندة الويبو للتنمية، في صلب مناقشات اللجنة، لاسيما أنها وسائل مهمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى الروح الكامنة وراء اعتماد أجندة الويبو للتنمية والتقدم الذي أُحرز حتى الآن. ومع ذلك، أعرب الوفد عن خيبة أمله إزاء عدم كفاية تعميم وتنفيذ توصياته، كما ورد في المراجعة المستقلة الأخيرة، لاسيما استمرار الافتقار إلى التنسيق والرصد والإبلاغ والتقييم الفعال. وفي هذا السياق، أفاد أن للجنة دور هام في ضمان أن يأخذ تطور نظام الملكية الفكرية الدولي مصالح وشواغل البلدان النامية في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي تعميم البعد الإنمائي في جميع مجالات أنشطة الويبو، بما في ذلك تنفيذ قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 بشأن آليات التنسيق. وأعرب الوفد عن التزامه الكامل بالمشاركة لضمان نجاح هذه الدورة.

34. وأعرب وفد أوغندا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. واحتفظ الوفد بالحق في الإدلاء بمزيد من التعليقات في المناقشات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال، وقدم تعليقات أولية بشأن بعض القضايا. وذكر أن أجندة الويبو للتنمية تستند إلى التفهم بأن حماية الملكية الفكرية دون التركيز على تحسين الهياكل التنموية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الفجوة المعرفية على المدى الطويل. ولذلك، دعم الوفد عمل اللجنة والتنفيذ الكامل لجميع المشروعات الرامية إلى تنفيذ توصيات أجندة التنمية، بما في ذلك التقارير الواردة في التقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/20/2. وذكر أن أوغندا كانت ومازالت مستفيدة من مشروعات اللجنة. ومع ذلك، لا يمكن لمشاريع اللجنة معالجة جميع الاحتياجات والتحديات الإنمائية المتعلقة بالملكية الفكرية على النحو الواجب. وهناك بعض الاحتياجات والتحديات التي تتطلب في الأساس اتخاذ قرارات بشأن السياسات على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والدولية. ولذلك، رحب الوفد بالقرار المتخذ في الدورة التاسعة عشرة للجنة بإدراج بند جديد دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أن من شأن ذلك أن يمكّن من مناقشة قضايا التنمية والتحديات المتعلقة بالملكية الفكرية التي قد لا تعالجها مشاريع اللجنة على النحو الواجب. كما أيد الوفد اقتراح وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية

المستدامة في برنامج عمل اللجنة المقبل. وأفاد أن أهداف التنمية المستدامة هي خطة الأمم المتحدة لجميع الأنشطة الموجهة نحو التنمية بعد عام 2015. ومن الضروري لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الويبو، أن تعمل معاً على المستويات العالمية والإقليمية الفرعية والقُطرية. وذكر أن التعاون ساعد على تجنب الازدواجية بين الوكالات وضمان التآزر وتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية. وأشار الوفد إلى اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية وشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في هذا البند من جدول الأعمال بروح بناءة لتحقيق نتيجة إيجابية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات حول جميع بنود جدول الأعمال في هذه الدورة.

35. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر أن اللجنة عبارة عن منتدى أساسي لضمان تنفيذ أجندة التنمية. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة جهودها فيما يتعلق ببعض مشاريع أجندة التنمية التي استفادت منها كوت ديفوار. وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد أنه ينبغي أن يكون تنفيذ هذه التوصيات متوازناً وأن يأخذ مستوى تنمية البلدان في الاعتبار.

36. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وذكر أنه منذ عام 1987، قدمت الحكومة اليابانية تبرعات سنوية للويبو من أجل التعاون الإنمائي في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا العام، تبرعت اليابان بمبلغ 5.9 مليون فرنك سويسري، كما تبرعت بنفس المبلغ في العام الماضي. وفي إطار الاستخدام الفعال لصندوقها الاستئماني (FIT)، نفذت اليابان مجموعة متنوعة من برامج المساعدة للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في مجال الملكية الصناعية، ورحبت منذ عام 1996 بأكثر من 800 متدرب من 59 بلداً وأربعة مكاتب إقليمية للملكية الفكرية وعقدت العديد من ورش العمل والندوات. ومنذ عام 1987، أرسلت بلاده أكثر من 300 من خبرائها إلى 35 بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اليابان الويبو من خلال صندوقها الاستئماني على النهوض بمبادرة تعزيز البنية التحتية التقنية والمعرفية، بما في ذلك مشاريع لرقمنة الوثائق المعبأة في شكل ورقي وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وشمل ذلك مشاريع لرقمنة الوثائق المعبأة في شكل ورقي وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت اليابان بأكثر من 340 متدرباً من 27 بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال حق المؤلف. ودعم الصندوق الاستئماني الياباني مبادرة تطوير صناعة الثقافة والمحتويات من خلال إنشاء أنظمة حق المؤلف وتطوير الموارد البشرية في المنطقة. كما استضافت اليابان اجتماع الويبو الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي لرؤساء مكاتب حقوق المؤلف في أكتوبر 2017. وشارك في الاجتماع ممثلون من 27 من بلدان آسيا والمحيط الهادي. كما افاد الوفد أن أنشطة التعاون والمساعدة اليابانية لصالح البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي لها تاريخ طويل مع العديد من الإنجازات البارزة. وسيحتفل الصندوق الاستئماني الياباني بذكراه الثلاثين في السنة المالية 2017. وأنشأت الحكومة اليابانية الصندوق الاستئماني الياباني لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في عام 2008، بعد اعتماد توصيات الويبو. وستحل الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه في السنة المالية 2018. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين للصندوق الاستئماني الياباني، ستعقد الويبو ومكتب البراءات الياباني منتدى الويبو رفيع المستوى حول استخدام نظام الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في طوكيو في 22 و 23 فبراير 2018. وسيدعى كبار المسؤولين من أكثر من 50 مكتباً للملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى المنتدى. وذكر أن بلاده أقرت بأهمية القيام بأنشطة إنمائية بشكل فعال وكفء بما يتماشى مع هدف الويبو في تعزيز حماية الملكية الفكرية. وبالتوازي مع ذلك، التزمت الحكومة اليابانية، بالتعاون مع الويبو، بمواصلة تحسين مبادرات التعاون الخاصة بها لضمان استخدام أموال اليابان بكفاءة وفعالية أكبر.

37. وأيد وفد بنن البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أنه يجب التأكيد بشكل خاص على مسألة نقل التكنولوجيا. وينبغي للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية أن تجعل قرارات اللجنة معروفة على المستوى الوطني. ورحب الوفد بالمساعدة التقنية التي قدمتها الويبو إلى بنن وأعرب عن دعمه الكامل للمنظمة. وأفاد أنه ينبغي أن تنفذ المنظمة عملها بطريقة متوازنة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمها ومناقشتها وإعداد تقارير بشأنها

التقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/20/2)

38. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم تقرير عن مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وبعض البلدان النامية الأخرى.

39. قدمت الأمانة (السيدة توسو) التقرير. وأفادت أن المشروع بصدد اختتام العام الثاني من التنفيذ، ويسير حسب الجدول الزمني المحدد. كما أفادت بأنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالأنشطة. وشارك أصحاب المصلحة بشكل نشط في لجان التوجيه الوطنية بشأن الملكية الفكرية والسياحة. وهناك فهم أوضح للصلات القائمة بين الملكية الفكرية والسياحة، لاسيما في فهم فوائد استخدام مجموعة من أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية في تعزيز السياحة المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المحلية وإطار التنمية المستدامة. وأظهر البحث الذي أجرته الأمانة وفرق الاستشاريين الوطنيين في البلدان التجريبية الأربعة أن الاستخدام الفعال والاستراتيجي للملكية الفكرية فيما يتعلق بالأعمال والممارسات والسياسات المتعلقة بالسياحة يمكن أن يكون عاملاً للتنمية المحلية. وسيؤدي البحث الذي تجريه الأمانة إلى إصدار منشور في العام المقبل. وقد أسفر البحث الذي أُجري على المستوى الوطني عن سلسلة من الدراسات الوطنية. وتم إصدار دراسة حول استخدام الملكية الفكرية في السياحة والثقافة السريلانكية في سريلانكا الأسبوع الماضي في مؤتمر صحفي وندوة بمشاركة وزير السياحة وصانعي السياسات والجهات المعنية بالسياحة. وعُقدت ورشة عمل لبناء القدرات في إكوادور الأسبوع الماضي. وأبرزت ورشة العمل إمكانية استخدام أدوات الملكية الفكرية فيما يتعلق بالترويج للسياحة البيئية والثقافية. وقد تم الانتهاء من الدراسة في ناميبيا وسيتم إطلاقها في بداية عام 2018. وتمر الدراسة في مصر بمراحلها النهائية وسيتم مناقشتها الأسبوع المقبل مع أعضاء اللجنة التوجيهية المعنية بالملكية الفكرية والسياحة في مصر. وفيما يتعلق بالصلات بين الملكية الفكرية والسياحة والتنمية، كان التركيز على السياحة المستدامة، وهذا ما تصبو الدول إلى تحقيقه. وتستند السياحة المستدامة إلى مبادئ الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية - الثقافية. ويمكن لأدوات الملكية الفكرية أن تلعب دوراً في صنع القرارات من جانب الشركات والحكومات والسلطات الوطنية والشراكات العامة / الخاصة بهدف تعزيز السياحة. كما يمكن استخدام مجموعة كاملة من أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية لتحقيق نتائج محددة، وهذا ما أكدته البحوث. ووفقًا لاختيارات وأولويات كل بلد، يمكن أيضًا استخدام هذه الأدوات في وسم البلدان والمواقع والمناطق والوجهات. وتركز المرحلة التالية من المشروع على بناء القدرات وزيادة الوعي. وستتيح ورش العمل والندوات في البلدان الأربعة فرصاً لتبادل المعارف المكتسبة ونشرها من خلال البحوث الكمية والنوعية. وستشمل هذه الأحداث أصحاب المصلحة، وستكون هناك مناقشات حول كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية بشكل فعال في تعزيز السياحة المستدامة والتنمية المحلية. وسيتم توضيح ذلك فيما يتعلق بالسياحة الثقافية والسياحة البيئية والسياحة الطبيعية وسياحة الحفاظ على الصحة وأشكال أخرى من السياحة. وسيساعد العمل المنفذ حتى الآن في تحديد مشاريع بعينها ستُنفذ بعد انتهاء المشروع الحالي. وأخيرا، سيركز أحد المكونات الهامة للمشروع على إدخال عناصر استخدام الملكية الفكرية في السياحة في البرامج الأكاديمية بهدف خلق قدرات طويلة الأجل في البلدان فيما يتعلق بإدارة الممارسات السياحية التي تنطوي على الملكية الفكرية.

40. ورأى وفد الجمهورية التشيكية أن الجودة قضية حاسمة بالنسبة لصناعة السياحة. واستفسر الوفد عما إذا كان استخدام علامات الاعتماد قد تم استكشافه في أنشطة المشروع.

41. وأقر وفد البرازيل بالدور الذي تلعبه الأمانة في إنجاح المشروع حتى الآن.

42. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأشار إلى الوثيقة CDIP/20/2 ورحب بشمولية التقرير. وأفاد أن ذلك إنما يثبت التزام الويبو المستمر بالتنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية. كما رحب وفد المجموعة بالوصف التحليلي لكل مشروع وممارسة التقييم الذاتي. ورحّب بملخصات مشاريع المساعدة التقنية التي تم تصميمها وتسليمها إلى البلدان النامية وأقل البلدان

نمواً من أجل تمكين الدول الأعضاء من استخدام نظام الملكية الفكرية في التنمية والنمو الاقتصادي. وذكر أنه ينبغي للويبو أن تواصل ريادتها في تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويمكّن الابتكار والإبداع لفائدة الجميع، واحترام هدف المنظمة الرئيسي، ألا وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم مشيرا إلى أن اعتبارات التنمية تمثل جزءًا لا يتجزأ من عملها لتمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة تنمية إيجابية.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب نائب رئيس بالنيابة (مستأنف)

43. دعا الرئيس الوفود إلى اقتراح ترشيحات لمنصب نائب الرئيس.

44. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي واقترح السيدة زونيرا لطيف، السكرتير الثاني للبعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة في جنيف، بصفتها نائب الرئيس بالنيابة.

45. وأيد وفد السنغال، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، الاقتراح.

46. وانتُخبت السيدة زونيرا لطيف، السكرتير الثاني للبعثة الدائمة لباكستان، نائبا للرئيس بالنيابة، نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمها ومناقشتها وإعداد تقارير بشأنها (مستأنف)

التقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/20/2) (مستأنف)

47. استأنف الرئيس المناقشات حول التقرير عن مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وبعض البلدان النامية الأخرى.

48. وصرح وفد سري لانكا بأنه تم اختيار بلاده كواحدة من البلدان الأربعة للمشاركة في المشروع. وتم إطلاق المشروع في سري لانكا في مايو 2016. وقد ولّد المشروع الكثير من الاهتمام والحماس بين أصحاب المصلحة المحليين بشأن تعزيز دور الملكية الفكرية في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالسياحة. ومن المتوقع أن يعزز تنفيذ المشروع القدرة التنافسية ويعزز توليد الدخل من السياحة. وذكر أنه في سري لانكا، تم إحراز الكثير من التقدم في تنفيذ المشروع خلال فترة تقل عن سنة ونصف. وتشمل التطورات الهامة إنشاء لجنة توجيهية وطنية لتنفيذ المشروع ورصده على المستوى الوطني. وتم التوقيع على اتفاق تعاون بين هيئة التنمية السياحة في سري لانكا (SLTDA) والويبو بعد مناقشات بين اللجنة التوجيهية والويبو. وجرت العديد من تبادلات وجهات النظر بين الطرفين. وأُطلقت الدراسة الخاصة باستخدام الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في سريلانكا، التي أعدها خبير استشاري وطني من كلية الحقوق بجامعة سريلانكا، في 14 نوفمبر بمشاركة من الويبو ووزارة السياحة وهيئة التنمية السياحية وغيرها أصحاب المصلحة في صناعة السياحة. وكانت الدراسة هي الأولى من نوعها في سريلانكا. وحددت عدة مجالات محتملة يمكن دمج الملكية الفكرية فيها، بما في ذلك العلامات التجارية والعلامات الجماعية وعلامات الاعتماد والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة والبراءات وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة في صناعة السياحة. كما وفرت الدراسة لسريلانكا تبني استراتيجية الترويج السياحي للعلامة التجارية للمقصد والتي تتضمن مجموعة من العناصر المختلفة، بما في ذلك الأسماء التجارية وعناوين المواقع والشعارات والرموز والشخصيات والأغاني والحزم. ويمكن حماية هذه الحقوق من خلال عدة أشكال لحقوق الملكية الفكرية، لاسيما العلامات التجارية وحقوق المؤلف وحقوق التصميم. وعُقدت ثلاثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة خلال إطلاق الدراسة الوطنية. وشارك في الاجتماعات مسؤولون وممثلون عن صناعة السياحة والصناعات المرتبطة بها. وتم تحديد مجالات مثل الأيورفيدا والسياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الزراعية لمزيد من التعاون في إطار المشروع في سري

لانكا. وارسلت أمانة الويبو عدة بعثات إلى سري لانكا خلال العام الماضي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وخلال هذه الزيارات، نظمت الويبو وهيئة التنمية السياحة في سري لانكا برامج لزيادة الوعي في كولومبو ومدن أخرى. وكانت تلك البرامج مفيدة في وضع الصيغة النهائية للدراسة. ويعمل الخبير الاستشاري الوطني حالياً على تطوير مناهج متخصصة للملكية الفكرية مع معهد سري لانكا للسياحة وإدارة الفنادق وغيرها من معاهد التعليم العالي ذات الصلة بالملكية الفكرية مثل الجامعات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون نتائج المشروع في سري لانكا مفيدة لجميع الدول الأعضاء. كما ذكر بأنه يمكن دمج الخبرة المكتسبة من المشاريع الوطنية الأربعة لتوفير نموذج مفيد لتطوير الملكية الفكرية والسياحة في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استمرار التعاون في تنفيذ المشروع وكذلك المساهمة في المناقشات التي تجري في اللجنة.

49. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورحب بالتقدم الذي أُحرز في إطار المشروعات الواردة في الوثيقة CDIP/20/2. وأفاد أن المساعدة التقنية وبناء القدرات كانت في غاية الأهمية، وأن المشروعات وفرت نظرة عامة حول أهمية استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية في العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وقدمت الدراسات التي أُجريت مجموعة من وجهات النظر التي من شأنها أن تكون مفيدة للبلدان. وأحاط وفد المجموعة علما بالمخاطر وبجهود التخفيف والمسائل التي تتطلب الدعم أو الاهتمام، والطريق إلى الأمام، والجدول الزمني للتنفيذ، ومعدلات تنفيذ المشاريع، على النحو الوارد في الوثيقة. وأعرب وفد المجموعة عن امله في أن تتحقق جميع النتائج المتوقعة. وذكر أن مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية ضرورية لتطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية.

50. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالتقدم والإنجازات الهامة لكل مشروع من المشاريع الواردة في الوثيقة CDIP/20/2. وفيما يتعلق بالمشروع المتعلق بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة، أشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن مرحلة البحث والتوثيق قد اكتملت في سري لانكا وناميبيا وإكوادور ومصر. وقدمت الويبو توصيات عملية للنظر فيها من جانب واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تلك البلدان. وقد يوفر المشروع الحالي بداية جيدة لمشاريع وطنية أخرى، ويعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوجهات السياحية المستدامة. وفيما يتعلق بالمشروع المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - المرحلة الثانية، أشار الوفد إلى أن المشروع قد واجه تأخيرات في التنفيذ وأنه يلزم تمديد مدته لستة أشهر. ويمكن دعم هذا التمديد شريطة عدم توقع أي تأخير آخر. وفيما يتعلق بمشروع بناء القدرات في استخدام التكنولوجيا الملائمة - المرحلة الثانية، أشار إلى أنه بالنسبة لجميع البلدان الثلاثة المستفيدة (إثيوبيا ورواندا وتنزانيا)، تم الانتهاء من إعداد وثائق مخرجات المشروع الرئيسية، بما في ذلك تقارير البحث الخاصة بالبراءات وتقارير المشهد التكنولوجي. وبما أن مشاركة المؤسسات الوطنية في تلك البلدان تتطلب تنسيقاً واسع النطاق، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يأمل في إمكانية تجنب التأخير في تنفيذ المشروع حتى ينتهي المشروع بنجاح في الوقت المحدد.

51. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ورحب بالوثيقة. وأفاد أنها تغطي مجموعة واسعة من التوصيات وتثبت التزام الويبو بالتنفيذ الفعال للتوصيات. وأشار الوفد إلى التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع. كما أشار إلى العمل المنجز فيما يتعلق بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة في عدد من البلدان. وذكر أن هذه القضية تمثل عنصرا هاما في تطوير الوجهات السياحية المستدامة. وسيؤدي العمل الذي تقوم به الويبو في معالجة توصيات أجندة التنمية إلى تطوير نظام ملكية فكرية متوازن وقوي يسمح بالابتكار لفائدة الجميع.

52. ورحب وفد إندونيسيا بالتقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/20/2. وذكر أنه يتعين أن تكون جميع مشاريع أجندة التنمية فعالة ومستدامة، لاسيما تلك التي تشارك فيها الوكالات الوطنية خارج مكتب الملكية الفكرية. وهناك آلية لتمكين اللجنة من تقييم مدى تحقيق تعميم أجندة التنمية في المشروعات المنجزة. وينبغي أن تكون مشاريع أجندة التنمية متوازنة، ولا تركز على تعزيز حماية الملكية الفكرية وإنفاذها فحسب، بل على تسهيل استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة، أشار الوفد إلى أن المشروع مرتبط بتنفيذ التوصيات 1

و10 و12 و40، ويود معرفة مدى تعميم هذه التوصيات. وبشكل منفصل، أعرب الوفد عن تفهمه بأن المشروع يركز على الاستخدام المحتمل لنظام الملكية الفكرية لتعزيز السياحة وفوائد استخدام الملكية الفكرية في تعزيز السياحة والثقافة. وذكر بأن هذا موضع ترحيب. ومع ذلك، هناك أيضا تحديات في استخدام الملكية الفكرية لهذا الغرض. واستفسر الوفد عما إذا كان قد تم تناول تلك التحديات في المشروع والتقارير المرحلية. كما أعرب عن رغبته في التعرف على التحديات التي يمكن أن تنشأ وكيف يمكن لصانعي السياسات في البلدان النامية معالجتها عند تنفيذ المشروع أو تكراره في بلدانهم.

53. ورحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بالوثيقة CDIP/20/2 وأحاط علما بالمعلومات الواردة فيها. وشدد على التزام الويبو المستمر بالتنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية. واقر بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية في أعمال المنظمة. وأفاد بأن التقرير أشار إلى أن هذه المشاريع والأنشطة ضرورية لتمكين البلدان من استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية ودعم الابتكار. واستفاد عدد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من المشاريع المدرجة. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات كبيرة في تنفيذ التوصيات، إلا أنه لا تزال هناك بعض أوجه القصور التي يتعين معالجتها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون هناك المزيد من الأنشطة بشأن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية والوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك تنظيم الندوات وورش العمل والدورات التدريبية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وبرامج القبول الاستشاري للخبراء وبرامج الزمالة الطويلة الأجل وترجمة لمواد الويبو الانتقائية. وأبرز الوفد دور أكاديمية الويبو في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء وحث الأمانة على تقديم المزيد من المعلومات الجوهرية عن التوجه الإنمائي للتدريب الذي توفره الأكاديمية. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة، أشار الوفد إلى وجود دليل عملي بشأن استخدام الملكية الفكرية وأدوات الترويج السياحي في مراحل الانتاج النهائية. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان قد تم تصميم الدليل وفقاً لخصائص البلدان المشاركة في المشروع أو ما إذا كان يمكن استخدامه وتطبيقه في جميع الدول الأعضاء.

54. وأشار وفد جامايكا إلى مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وذكر أن هذه الامور تمثل قضايا مهمة بالنسبة لجامايكا. واستفسر الوفد عما إذا كان المشروع قد درس استخدام المؤشرات الجغرافية بطريقة شاملة من حيث النهوض بالسياحة والثقافة. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان المشروع يسعى إلى تقييم الفوائد والتحديات فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية في سياق السياحة والثقافة وحماية أسماء البلدان في نظام أسماء الحقول. وأفاد بأن هذه المجالات حيوية وضرورية لحماية وتقدم السياحة والثقافة. كما أعرب الوفد عن رغبته في معرفة موعد الدراسات المكتملة.

55. وسلط وفد مصر الضوء على بعض جوانب تنفيذ مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في بلاده. وذكر بأن مرحلة البحث والتوثيق الوطني جارية فيما يتعلق بدراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في مصر. وستجري زيارات ميدانية فيما يتعلق بالمشروع، وتأمل السلطات في فتح أربع مناطق سياحية. وأفاد بأنها تستند إلى العناصر الثقافية والمعارف التقليدية والصحة. كما افاد بأن مرحلة التوعية وبناء القدرات في المشروع جارية. وسيتم تنفيذ الأنشطة بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين وزيادة التوعية بالصلات بين الملكية الفكرية والسياحة والثقافة، في إطار سياسات النمو والتنمية. وذكر أن التنسيق مطلوب على المستوى الوطني بين قطاعي السياحة والثقافة. وأبرز الوفد أن عام 2017 هو السنة الدولية للسياحة المستدامة. كما أفاد بأن المؤتمر الثاني لمنظمة السياحة العالمية / اليونسكو حول السياحة والثقافة: تعزيز التنمية المستدامة، سيعقد في عمان في الأسبوع الثاني من ديسمبر. وأعرب عن تطلع بلاده إلى مزيد من التعاون في تنفيذ المشروع. كما أفاد بأن بلاده ستسعى إلى ضمان نجاح المرحلة التالية. وأعرب عن استعداده لتقديم كل الدعم والخدمات اللازمة لإنجاز المشروع بنجاح.

56. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات التي طُرحت من الحضور.

57. وأشارت الأمانة (السيدة توزو) إلى السؤال الذي طرحه وفد الجمهورية التشيكية بشأن استخدام علامات الاعتماد. وذكرت أنه في البحث الذي تم إجراؤه، تم تحديد علامات الاعتماد كأحد أدوات الملكية الفكرية الممكنة لاستخدامها في قطاع

السياحة. ويتعين على أصحاب المصلحة إلقاء الضوء على الجودة والتميز في ما يتم تقديمه، حيث أن الاعتماد يمكن أن يساعد في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تعتبر سياحة الأيورفيدا معروفة جيداً في سريلانكا وجذبت السياحة الدولية. ومن المهم للغاية بالنسبة لهذه الشريحة الخاصة من السياحة أن تضع نظام اعتماد وتصدر علامة اعتماد فيما يتعلق بخدمات الأيورفيدا الأصيلة. وذكرت بأن خدمات الايورفيدا قُدمت من قبل العديد من مقدمي الخدمات. ويجب ضمان الخدمات الأصلية من خلال علامة الاعتماد. كما يجب تطوير نظام اعتماد في هذا الصدد. وبالمثل، يعتبر الاعتماد مفيد للغاية بالنسبة للسياحة البيئية، لاسيما وأن الاهتمامات البيئية ذات صلة بهذا القطاع. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد جامايكا بشأن استخدام المؤشرات الجغرافية بطريقة شاملة. وافادت بأنه يمكن استخدام الاعتماد فيما يتعلق بالمنتجات ذات المنشأ الجغرافي، حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تساعد في دعم السياحة. وأفادت بأنه جرى النظر في موضوع استخدام تفرد المنتجات المرتبطة بالمنشأ، والتي قد تكون محمية بالفعل من خلال المؤشرات الجغرافية أو علامات الاعتماد أو العلامات الجماعية، في الدراسات التي أجريت. فعلى سبيل المثال، في سريلانكا، تمثل شاي سيلان علامة اعتماد تضمن جودة الشاي ذي المنشأ السري لانكي. ويمكن توسيع استخدام العلامة لتشجيع السياحة في الإقليم الذي يُزرع فيه الشاي. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد إندونيسيا بشأن التحديات المحتملة في تنفيذ المشروع. وذكر بأن المشروع بحث استخدام أدوات الملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة المستدامة لفائدة التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب مراعاة الاعتبارات البيئية وغيرها. وبالتالي، هناك حاجة لإشراك صناع السياسات في مجالات أخرى مثل حماية البيئة والثقافة والتنمية المحلية لضمان أن السياسات السياحية لا تحركها الاعتبارات الاقتصادية فحسب، بل تأخذ في الاعتبار أيضا المصالح الاجتماعية والثقافية والبيئية. وتم تطوير الدليل العملي، كما أوضحته الأمانة، بهدف التعبير عن خبرات استخدام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة في مجموعة متنوعة من البلدان التي تجاوزت نطاق الدول المشاركة في المشروع. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تكون أداة مفيدة للبلدان المهتمة بالاستفادة من الملكية الفكرية بشكل أفضل فيما يتعلق بالسياحة. كما ذكرت بأنه تم اعتماد نهج عام لهذا الغرض. وأشارت الأمانة إلى حماية المعارف التقليدية. وأفادت بأنه على الرغم من أن حماية الأدوية التقليدية ذات صلة بالأيورفيدا، إلا أنها لم تكن مشمولة في المشروع. وأفادت بأنه تم الاعتراف بوجود الأسرار التجارية. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، ذكرت بأنه قد تكون هناك عناصر للابتكار يمكن دمجها مثل منتجات الأيورفيدا التي أنتجتها بعض المراكز الصحية. وفيما يتعلق بالعلامة التجارية الوطنية، ذكرت الأمانة أن هذا الامر يعتمد على أهداف البلد. ففي حالة سري لانكا، على سبيل المثال، يجري تنفيذ ممارسة العلامة التجارية القُطرية في إطار الخطة الاستراتيجية للسياحة لعام 2017 - 2020. ومع ذلك، لم تنظر كل بلد من البلدان من هذه الزاوية بعينها. وفيما يتعلق بالدراسات، أبلغت الأمانة اللجنة أنه تم الانتهاء من الدراسات في سري لانكا وناميبيا، كما أن الدراسة في الاكوادور على وشك الاكتمال. وستتم مناقشة الدراسة في مصر الأسبوع المقبل. ومن المتوقع أن تتاح الدراسات والدليل في الأشهر القليلة القادمة. وأفادت بأنه سيتم توفير جميع مخرجات البحث.

58. وأشارت الأمانة (السيد دي بييترو) إلى السؤال الذي طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن الدليل. وذكر أن الحالات المدرجة في المنشور الرئيسي ركزت على معظم البلدان النامية. بُذلت جهود لإدراج قصص النجاح المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية في السياحة في البلدان النامية. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد جامايكا بشأن حماية أسماء البلدان في نظام أسماء الحقول. وأفادت بأن هذه القضية قد أثيرت في المناقشات حول إمكانية استخدام سياسات واستراتيجيات العلامة التجارية الوطنية. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد إندونيسيا. وذكرت بأن نهج المشروع في تشجيع استخدام الملكية الفكرية في مجال السياحة هو تعزيز التنمية. وأهمت الأمانة بالحاجة إلى التوازن في استخدام نظام الملكية الفكرية. وفي الوقت الراهن، تعد أدوات الملكية الفكرية الأكثر فائدة في مجال السياحة هي العلامات المميزة. وشملت هذه الأدوات العلامات والمؤشرات الجغرافية. وقد دأبت الأمانة على تشجيع استخدام نظام الملكية الفكرية، لاسيما نظام العلامات التجارية، من خلال علامات الاعتماد والعلامات الجماعية. ويتمثل الهدف النهائي في استخدام نظام الملكية الفكرية، ليس لإضافة قيمة فحسب، بل لتوفير حافز لمواصلة تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بالسياحة. وفيما يتعلق بنظام حق المؤلف، أُستخدمت بعض التعبيرات المحمية في التعبيرات السياحية. وهكذا، كانت الفكرة هي زيادة الوعي

حول استخدام مثل هذا النوع من التعبيرات التي يجب أن تخضع لحماية حقوق المؤلف. كما يجب تحديد هذه التعبيرات وإنشاء المؤسسات لجمع الرسوم لفائدة مبدعي المصنفات. ولم يكن الغرض من المشروع هو الترويج للسياحة فحسب، بل خلق فرص عمل ودعم التنمية وإضافة قيمة إلى مجتمعات المستفيدين.

59. وذكر وفد إندونيسيا أن هناك دائمًا عوامل خارجية إيجابية وسلبية عند تطبيق سياسات جديدة. وهناك دائمًا رابحون وخاسرون. وينبغي التخفيف من الآثار الخارجية السلبية التي قد تنتج عن إدخال سياسات الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، اندونيسيا هي دولة يبلغ عدد سكانها 260 مليون نسمة. ويشكل السياح المحليون كثير من الطلب في صناعة السياحة. وإذا تم إدخال سياسات الملكية الفكرية دون معالجة العوامل الخارجية السلبية، فقد يؤدي ذلك إلى خفض الطلب المحلي. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى فقدان الوظائف وإغلاق الأعمال وخلافه. وينبغي أن يتضمن إدخال سياسات الملكية الفكرية أدوات تنمية اجتماعية اقتصادية أخرى. وأشار الوفد إلى تعليقات الأمانة على حماية التعبيرات من خلال حق المؤلف. وأعرب عن رغبة بلاده في حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال نظام فريد من نوعه. وطلب الوفد توضيحات من الأمانة في هذا الصدد.

60. وأوضحت الأمانة (السيد دي بييترو) أنها لم تستخدم مصطلح "التعبيرات" فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور. وقد تم استخدامه بدلاً من مصطلح "أفكار" لأن نظام حق المؤلف يحمي فقط المصنفات أو التعبيرات.

61. واختتم الرئيس المناقشات حول المشروع نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ المشروع. ثم دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي عن مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية – المرحلة الثانية.

62. وقدمت الأمانة (السيد فينك) التقرير. وذكرت بأن المشروع مرتبط بتوصيات أجندة التنمية 35 و37. وأفادت بأن المشروع يحرز تقدم بشكل جيد، وتم الانتهاء من دراستين. وشملت هاتين الدراستين الدراسة الإقليمية عن أمريكا الوسطى والدراسة الوطنية في كولومبيا. وسيتم تقديم ملخصاتها في وقت لاحق من الأسبوع. وتم إحراز تقدم جيد في الدراسات الأخرى. وتعتبر الدراسات في أوغندا وشيلي على وشك الانتهاء، وتأخرت الدراسة في بولندا قليلاً بسبب ضرورة تغيير المستشار الرئيسي بالاتفاق مع مكتب البراءات البولندي. وقد أحرزت الدراسة الإقليمية بشأن التصاميم الصناعية في العديد من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) تقدما كبيرا. وتُعد الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في إطار الدراسة على وشك الاكتمال. وقد استغرق هذا الأمر وقتا أطول مما كان متوقعا في الأصل حيث هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للحصول على الردود. وقدمت مكاتب الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة، تايلند وإندونيسيا والفلبين، الكثير من الدعم في هذا الصدد. وتجري الدراسة حول دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين على قدم وساق. ومن المتوقع أن تكتمل قريبا. وطلبت الأمانة تمديد مدته ستة أشهر لتنفيذ المشروع. ومن المفترض في الأصل أن ينتهي المشروع بنهاية هذا العام، ولكن تأخر بدء المشروع ستة أشهر بسبب التأخير غير المتوقع في تعيين مسئول المشروع. ولم تكن الأمانة قادرة على تعويض الوقت بالكامل خلال السنتين ونصف الماضية. ومع ذلك، يعتبر المشروع على وشك الانتهاء، وتم الانتهاء من دراستين. وتثق الأمانة تمام الثقة من أن الدراسات المتبقية ستكتمل بحلول نهاية يونيو 2018. وسيتم عرض الدراسات النهائية في الدورة الثانية والعشرين للجنة.

63. وأشار وفد إندونيسيا إلى الدراسة التي أُجريت في بولندا والتي سعت إلى استكشاف دور نظام الملكية الفكرية في الابتكار بقطاع الصحة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تشرح الأمانة العامة عناصر الدراسة حيث حاولت إندونيسيا تطوير قطاعها الصحي لسنوات ولكن نقص القدرات يعوق الجهود. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم فعالية نقل التكنولوجيا ونقص الابتكار في البلاد. واستفسر الوفد عما إذا كانت الدراسة قد تناولت عدم التوازن بين حماية البراءات والنقل الفعال للتكنولوجيا.

64. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى أن أحد أهداف المرحلة الثانية هو توسيع نطاق المشروع ليشمل مواضيع جديدة لم تغطيها المرحلة الأولى. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما أُضيف في هذا الصدد.

65. وأشار وفد الصين إلى الإنجازات التي تحققت في الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع أجندة التنمية الستة الجارية وتوصيات اجندة التنمية التسعة عشر. وذكر أنها مفيدة للبلدان النامية، لاسيما البلدان المشاركة في المشاريع. وأشار الوفد إلى مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية - المرحلة الثانية. وذكر أنه من المهم تعزيز الدراسات بشأن الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأفاد بأن نتائج الدراسات ستساعد صانعي السياسات في كل بلد على تقييم تأثير نظام الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية بشكل أفضل. وهذا من شأنه أن يساعد في صياغة قوانين وسياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية التي تم تكييفها مع الظروف الوطنية والتي تفضي إلى التنمية الاقتصادية في البلدان المعنية. وأفاد بأن الصين شاركت في المرحلة الأولى من المشروع وتتطلع إلى الانتهاء بنجاح من المرحلة الثانية. ورحب الوفد بدمج العمل الإضافي بالدراسات الاقتصادية في أنشطة البرنامج 16 وأيد تمديد المشروع.

66. واستفسر الرئيس عما إذا كان بوسع اللجنة اعتماد طلب الأمانة بتمديد مدته ستة أشهر لاستكمال تنفيذ المرحلة الثانية. ونظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور، اعتمد التمديد. ثم طلب الرئيس من الأمانة الرد على الأسئلة والتعليقات المطروحة من الحضور.

67. وأشارت الأمانة (السيد فينك) إلى السؤال الذي طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن توسيع المشروع في المرحلة الثانية. وذكرت بأن المشروع تطور في بُعدين. أولاً، تم تضمين بعض البلدان والمناطق التي لم تتم تغطيتها في المرحلة الأولى في المرحلة الثانية. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في المشروع، إلا أن الأمانة لم تستوعب سوى عدد قليل منها لأن الموارد محدودة. وتعكس حافظة البلدان المستفيدة تنوعًا مقارنة بمجموعة البلدان في المرحلة الأولى. وكانت متوازنة من حيث التغطية الإقليمية أو الجغرافية. ثانيًا، لم تكن الموضوعات التي تمت تغطيتها في المرحلة الثانية موجودة في المرحلة الأولى، مثل الدراسة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن استخدام نظام التصاميم الصناعية. وتنطوي تلك الدراسة على مسح طموح من مودعي الطلبات في مجال التصاميم الصناعية. واستخدمت العديد من البلدان النامية نظام التصاميم الصناعية. ومع ذلك، كان هناك فهم محدود لمساهمة النظام في الصناعات التي تستخدم النظام وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام. كما أن هناك دراسة في بولندا بشأن قطاع الصحة، ودراسة في أوغندا بشأن الصناعات الغذائية الزراعية. وهناك نهج جديد للدراسات. وركزت تلك الدراسات على مساهمة نظام الملكية الفكرية في قطاع اقتصادي معين ودوره في إطار النظام البيئي للابتكار الأوسع في بلد معين فيما يتعلق بهذا القطاع. وسعت الدراسة حول الملكية الفكرية والابتكار في قطاع التعدين إلى جمع أدلة تجريبية على الأنماط العالمية الرئيسية لقطاع التعدين من حيث الابتكار واستخدام الملكية الفكرية. وهذا جزءٌ من متابعة العمل الذي تم في شيلي والبرازيل في المرحلة الأولى.

68. وأشارت الأمانة (السيدة زيهتابتشي) إلى الدراسة المتعلقة بقطاع الصحة في بولندا. وذكرت أن الدارسة تسعى إلى استكشاف دور نظام الملكية الفكرية في الابتكار في هذا القطاع. وتركز بشكل رئيسي على دور البراءات في صناعة المستحضرات الصيدلانية والأدوات الطبية الحيوية والروبوتات، وشملت الجوانب الكمية والنوعية. وتركز الأولى على تحليل البيانات في طلبات براءات الاختراع، بينما تركز الأخيرة على المقابلات مع الجهات الفاعلة في هذا القطاع. واكتملت عملية المقابلات وذُكرت العلامات التجارية في المقابلات، خصوصا أهمية الوسم في هذا القطاع. وسيتم الانتهاء من الدراسة وتقديمها إلى اللجنة في العام المقبل.

69. وصرح وفد تركيا بأن الدراسات التي أُعدت في المرحلة الأولى قد تم توزيعها على الأطراف المعنية في تركيا إلى أقصى حد ممكن. ولقيت الدراسات التفصيلية والشاملة استقبالًا جيدًا من قبل الأكاديميين في تركيا. وفي الوقت نفسه، شرع مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية التركية في إجراء دراسة حول المسائل الاقتصادية وشؤون الملكية الفكرية لإثارة اهتمام

الأكاديميين المعنيين في تركيا. وتم إعداد الدراسة من قبل اثنين من فاحصي البراءات ذوي الخلفيات الاقتصادية. وقد غطت فقط الأدبيات حول هذا الموضوع وتضمنت توصيات حول ما يمكن عمله لتعزيز القضية في تركيا. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى نتائج المرحلة الثانية. وأفاد أن الدراسات القُطرية لشيلي والبرازيل وكولومبيا وأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وبولندا وأوغندا وبعض دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا غطت مواضيع مختلفة. ومن شأن ذلك أن يسهم في موضوع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. كما أشار الوفد إلى أنه سيتم تعميم المزيد من أعمال الدراسات الاقتصادية في أنشطة البرنامج 16 في البرنامج والميزانية المعتمدين لفترة الثنائية المقبلة.

70. وأغلق الرئيس المناقشة حول المشروع نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ المشروع. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي لمشروع بناء القدرات في مجال استخدام المعلومات التقنية والعلمية المحددة والملائمة تكنولوجيا كحلول للتحديات الانمائية المحددة - المرحلة الثانية.

71. وقدمت الأمانة (السيد شينكورو) التقرير. وأفادت بأنه تم إحراز تقدم كبير في البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي إثيوبيا ورواندا وتنزانيا. ويُعد المشروع في المرحلة الأخيرة من التنفيذ. وشمل ذلك إعداد خطط أعمال لتنفيذ التكنولوجيات المناسبة التي حددتها أفرقة الخبراء الوطنية لتلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً الثلاثة. ففي تنزانيا، شملت تكنولوجيات معالجة الأعشاب البحرية لاستخراج الكاراجينان وتربية الأسماك. وفي رواندا، شملت تكنولوجيا تقطير المياه بالطاقة الشمسية وتكنولوجيا تربية الأسماك. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب النقية لمجتمعات الأسر وزيادة الإنتاج السمكي الذي من شأنه أن يسهم في الأمن الغذائي والدخل القُطري. وحددت إثيوبيا الحاجة إلى تكنولوجيا مجفف القهوة الشمسي لمنع خسائر ما بعد الحصاد وتحسين جودة البن، وتكنولوجيا تربية الأسماك للتخفيف من مخاوف الأمن الغذائي المحلي وخلق فرص العمل وفرص للتصدير. وقد تم استكمال إعداد وثائق مخرجات المشروع الرئيسية وتحديد أنسب التكنولوجيات لمجالي الاحتياج الأولوية لكل بلد. وتم إعداد خطط الأعمال لتنفيذ التكنولوجيات المناسبة المختارة.

72. وأحاط وفد إثيوبيا علما بالتقدم الذي أُحرز في المشروع. وأفاد أن بلاده واحدة من الدول المختارة للمشاركة في المشروع. وأُجريت عملية تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات من خلال عملية تشاركية وتشاورية. وتم التمهيد لتنفيذ التكنولوجيات المحددة، وشملت تكنولوجيا مجفف القهوة بالطاقة الشمسية لمنع خسائر ما بعد الحصاد وتحسين جودة البن، وتكنولوجيا تربية الأسماك. وقد أثار هذا الأمر وزير العلوم والتكنولوجيا في مناقشته مع المدير العام خلال زيارته للويبو في سبتمبر. وطلب من الويبو تعزيز تعاونها بشأن المساعدة التقنية، بما في ذلك زيادة دعمها للمشاريع الضخمة لتمكين إثيوبيا من تنفيذ أجندة التحول الهيكلي.

73. وأكد وفد بنن على أهمية نقل التكنولوجيا لفائدة تنمية أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. وذكر أن المجالات المشمولة في المشروع ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وهي مشاريع متعلقة بالأمن الغذائي والصحة والزراعة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يمتد المشروع إلى بلدان أخرى من أجل تعزيز تأثيره.

74. وأيد وفد السودان المشروع وأعرب عن اهتمام بلاده بالاستفادة من المشروع في المستقبل.

75. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات المطروحة من الحضور.

76. وذكرت الأمانة (السيد شينكورو) أن المشروع يقترب من نهاية مرحلته الثانية. وكان لابد أن يمر بعملية التقييم المعتادة وستقدم الامانة التقرير النهائي إلى اللجنة في وقت ما في المستقبل. وأفادت أن بعض البلدان أعربت عن اهتمامها بالاستفادة من المشروع في المستقبل. ويمكن مناقشة ذلك بعد اختتام المرحلة الثانية.

77. واختتم الرئيس المناقشات حول المشروع نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ المشروع. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير الخاص بمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية.

78. وقدمت الأمانة (السيدة كرويلا) التقرير. وأفادت بأن المشروع في منتصف الطريق من خلال الجدول الزمني للتنفيذ. والهدف هو تشجيع المبدعين وأصحاب الحقوق على فهم حقوق الملكية الفكرية بشكل أفضل. وشاركت كل من بوركينا فاصو وكينيا والسنغال وكوت ديفوار والمغرب في المشروع. وفي الفترة قيد الاستعراض، تركزت الأنشطة على التدريب وبناء القدرات؛ ودعم الأطر المؤسسية والتنظيمية؛ وتطوير التعلم عن بعد. وفي مجال التدريب، تم تنفيذ العديد من الأنشطة بنجاح. وركز التدريب المقدم في كينيا بشكل خاص على تأثير السوق الرقمي على الإنتاج والتوزيع. وعمل المشاركون على سيناريوهات لحالات واقعية لوضع خطط تمويل، وصياغة العقود ونظم ترخيص الحقوق مع المنصات الرقمية، واتفاقات التوزيع، واتفاقات حقوق فناني الأداء. وقد اجتذب النشاط في بوركينا فاصو ممثلين من القطاع المصرفي والمالي الذين تبادلوا المعلومات حول مختلف مخططات التمويل الدولي للقطاع السمعي البصري. وأعربوا عن اهتمامهم بتدريب إضافي على تمويل الأفلام. وفي الوقت الحالي، تعد مصادر التمويل التقليدية، لاسيما المصادر العامة، غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة بشكل سريع. ويعد ذلك حاسماً لنجاح الصناعة السمعية البصرية المحلية. كما تم تنفيذ أنشطة لدعم الأطر التنظيمية. وقُدمت المشورة التشريعية للسنغال بشأن مشروع قانون الاتصالات والصحافة الذي ينطبق على القطاع السمعي البصري. وتعاون الخبراء مع السلطات في السنغال لضمان أن يكون إطار السياسة العامة للقطاع السمعي البصري مناسبًا لمتطلبات العصر الرقمي وبما يتماشى مع المعايير الدولية وقانون حق المؤلف لعام 2008. واستضافت كوت ديفوار اجتماعا رفيع المستوى لهيئات تنظيم الاتصالات والبث. وكانت هذه أول مرة يتعرض فيها لحق المؤلف أصحاب المصلحة الذين يؤدون في الوقت الحالي دوراً مهماً في رصد عمليات هيئات البث. وكان أصحاب الحقوق السمعية البصرية غير قادرين إلى حد كبير على الترخيص لهيئات البث لبث محتواها. وأدى ذلك إلى استبعاد مصدر مهم للإيرادات بالنسبة للمؤلفين والمنتجين الذين استثمروا في إنتاج المحتوى وإمكانية التفاوض على التمويل المسبق للأعمال الجديدة مع هيئات البث. وتمت تغطية دعم إدارة الحقوق من خلال مختلف أنشطة التدريب في البلدان التي طلبت هذه الأنشطة. وتم التكليف بدراسة جدوى لتحديد مصادر المعلومات الموجودة، وتقييم احتياجات السوق واقتراح نهج مستدام لجمع البيانات في المجال السمعي البصري. وأفادت أنه لا غنى عن هذه البيانات الاقتصادية لرصد تطورات السوق ووضع أطر سياسة ملائمة للقطاع. وشملت الخطوات التالية لاستكمال استراتيجية التسليم للبلدان الخمسة المستفيدة المختارة: التدريب في مجال حق المؤلف للمهنيين والمحامين والهيئات التنظيمية، لاسيما على الصياغة التعاقدية والالتزامات التعاقدية؛ والتدريب على تمويل الأفلام؛ ودعم أطر إدارة الحقوق، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بالترخيص الرقمي للمحتوى السمعي البصري على المنصات الجديدة؛ واستكمال مشروع التعلم عن بعد. واضطر المشروع إلى التكيف مع بعض العوامل الخارجية المرتبطة بالتحول السريع إلى شبكة التلفزيون الرقمي التي تولد احتياجات جديدة في كل بلد، والتطورات السياسية والأمنية المحلية التي يمكن أن تبطئ أو تعوق التنفيذ السليم للمشروع. ويجري تنفيذ المشروع وفقا للجدول الزمني لوثيقة المشروع والميزانية المعتمدة.

79. وأبرز وفد السنغال بعض جوانب تنفيذ المشروع في السنغال. وأفاد أن السنغال حصلت على المشورة التشريعية بشأن مشروع قانون الاتصالات والصحافة الذي ينطبق على القطاع السمعي البصري. وتعاون الخبراء مع السلطات لضمان أن يكون إطار السياسة العامة للقطاع السمعي البصري مناسبًا لمتطلبات العصر الرقمي وبما يتماشى مع المعايير الدولية وقانون حق المؤلف لعام 2008. وجرت مشاورات رفيعة المستوى لمناقشة التعديلات المقترحة على النص. كما قدم بعض الخبراء من المغرب بعض المدخلات. وشمل مشروع القانون الذي اعتمده البرلمان معظم التعديلات الموصى بها. وتم تنظيم ورشة تدريبية بالتعاون مع جامعة سانت لويس التي استضافت برنامج درجة الماجستير الوحيد في صناعة الرسوم المتحركة في المنطقة. وكان ذلك بمثابة محاولة للوصول إلى فئات غير مستغلة من المهنيين خارج العاصمة. وهناك مزيد من التعاون مع الجامعة قيد المناقشة. وساند المدعي العام في السنغال المشروع وطلب تنفيذ تدريب حق المؤلف للمدعين العامين المشاركين في عدد

متزايد من القضايا السمعية البصرية. ويشير ذلك إلى أن الوعي بالملكية الفكرية ينمو في السنغال. وتم توفير التدريب في مجال الحقوق السمعية البصرية وحقوق فناني الأداء في السنغال. وجرى التدريب من خلال التعاون مع الرابطة الأوروبية لحقوق فناني الأداء. وبعد بعثة الخبراء، سيتم وضع خطة عمل حول سياسات التمويل العام للقطاع السمعي البصري استناداً إلى دراسات الجودة المستخدمة في إطار المرحلة الأولى من نفس المشروع. كما شاركت السنغال في ورشة العمل التدريبية بشأن التمويل الذي نظمته بوركينا فاصو خلال مهرجان فيسباكو السينمائي. كما شاركت السنغال في الاجتماعات التي عُقدت في كوت ديفوار والجمعية العامة للاتحاد الأفريقي للإذاعة. وبالتالي، حقق المشروع نتائج، وساعد أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة السمعية البصرية على مواجهة التحديات في البيئة الرقمية.

80. وأعرب وفد جامايكا عن أمله في أن يؤدي المشروع إلى بعض أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها في بلاده ومنطقته. وأشار إلى القانون الذي أُعتمد في السنغال وأعرب عن أمله في أن تكون هناك فرصة لدراسة القانون لأن بعض الجوانب قد تكون مفيدة لجامايكا. وذكر بأن تمويل القطاع السمعي البصري يمثل قضية بالنسبة لجامايكا ومنطقتها. وأشار الوفد إلى أن أكاديمية الويبو تقوم بتنظيم دورة لصانعي الأفلام. وأعرب عن أمله في إتاحة الدورة التدريبية للبلدان الأخرى باللغة الإنجليزية.

81. وأشار وفد بنن إلى أن القطاع السمعي البصري يزدهر في بعض البلدان. وفي أفريقيا، لا سيما في غرب أفريقيا، ينمو القطاع بسرعة في بلدان مثل نيجيريا، التي لها حدود طويلة مع بنن. وأعرب عن أن بلاده مهتمة جدا بهذا الموضوع. ورحب بالجهود المبذولة في إطار المشروع والنتائج المحققة. كما أعرب عن امله في الاستفادة من المشروع في المستقبل القريب.

82. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بأهمية المشروع بالنسبة للسوق الرقمية الأفريقية الناشئة، وأشار إلى الطلب على الملكية الفكرية لدعم الاحترافية في القطاع السمعي البصري الإفريقي. وذكر بأن استقرار المشروع أدى إلى أن يكون هناك طلب متزايد على أنشطة التدريب وأن عدد طلبات المشاركة تجاوز الموارد المتاحة. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الحاجة إلى أنشطة تكميلية لضمان أن الصناعة لديها فهم جيد لحق المؤلف واستخدام العقود.

83. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

84. وأشارت الأمانة (السيدة كرويلا) إلى التعليق الذي أدلى به وفد جامايكا بشأن الدورة الخاصة بصانعي الأفلام. وذكرت أنه يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على دورة التعلم عن بُعد بشأن صانعي الأفلام. وسيكون هذا مكونًا دائمًا للمشروع. كما ذكرت بأنه لم يكن من الممكن استيعاب جميع طلبات المشاركة في المشروع. ويمكن استخدام دورة التعلم عن بعد لتدريب صانعي الأفلام في جميع البلدان النامية. وأشارت الأمانة إلى الاهتمام الذي عبر عنه وفد بنن بالمشروع. وأفادت أنه لم يكن من الممكن حاليًا تضمين بلدان أخرى في المشروع. ومع ذلك، من المأمول أن تكون مواد التدريب الجاري تطويرها مفيدة لجميع البلدان. وذكرت أن الطلب المتزايد على الأنشطة التدريبية وعدد طلبات المشاركة يتجاوزان الموارد المتاحة. وتتمثل استجابة التخفيف في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وضمان المشاركة المستهدفة عبر الحدود لتسهيل تبادل الخبرات وتطوير أوجه التآزر المحلية.

85. وأغلق الرئيس المناقشات حول المشروع نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ المشروع.

86. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير الخاص بمشروع استخدام المعلومات في الملك العام لفائدة التنمية الاقتصادية.

87. وقدمت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) التقرير. وأفادت أن اللجنة اعتمدت المشروع في عام 2015. وهذا هو التقرير المرحلي الثاني. ويهدف المشروع إلى استكمال خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) الحالية عن طريق إضافة

خدمات وأدوات جديدة لتلك المتوفرة حاليا، مما يسمح لها بتحديد الاختراعات في الملك العام وأيضا بدعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال في استخدام المعلومات لتوليد مخرجات بحثية ومنتجات جديدة، وبالتالي المساهمة في الاستغلال والاستخدام الأكثر فعالية للاختراعات في الملك العام. وتماشياً مع استراتيجية تنفيذ وتطوير المشروع، لاسيما الدليلين العمليين بشأن تحديد الاختراعات واستخدامها في الملك العام، تم تعيين خبيرين رئيسيين متخصصين في الموضوع لإعداد الأدلة وتطوير المواد التدريبية المرتبطة بها. بالإضافة إلى الخبيرين الرئيسيين المسئولين عن التطوير الشامل للأدلة، تم إشراك خمسة خبراء معاونين من أجل صياغة مساهمات محددة حول مواضيع مختارة لإدراجها في الأدلة. وتمت صياغة الأدلة. ووفقاً لاستراتيجية التسليم، من المتوقع في المرحلة الثانية أن تقوم مراكز مختارة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار عبر مختلف شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بتجربة مشروع الأدلة بشأن تحديد الاختراعات واستخدامها في الملك العام لضمان تكييف الأدلة مع احتياجات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار و المستخدمين في البلدان النامية. ويجري تجريب الأدلة في كينيا وجنوب أفريقيا والمغرب وماليزيا والفلبين وكولومبيا وكوبا والاتحاد الروسي. وتم تحديد خبراء وطنيين في كل بلد. ولإطلاق العملية التجريبية، تم تنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة مضمون الأدلة مع الخبراء الرئيسيين في الموضوع وتطوير ومواءمة النهج الفعالة للعملية التجريبية في كل منطقة. وسيقوم الخبراء الرئيسيون المسؤولون عن تطوير الأدلة بتنقيح وتعديل الأدلة استناداً إلى التعليقات التي تم تجميعها خلال المرحلة التجريبية، كما سيقومون بإعداد مواد تدريبية لاستخدامها فيما يتعلق بالأدلة لفائدة أنشطة المساعدة التقنية المستقبلية المتوقعة في إطار المشروع وخارجه. ويتمثل الناتج الرئيسي الثاني في إطار المشروع في تحسين بوابة الوضع القانوني (بوابة تسجيل براءات الاختراع). وإلى جانب إجراء تحليل تفصيلي للاحتياجات والثغرات من قبل خبير خارجي في الاتصال الرقمي (بما في ذلك استقصاء أُرسِل إلى مجموعات مستخدمي معلومات البراءات لجمع تعقيبات من المستخدمين واقتراحات للتحسين، ومناقشات داخلية مع أصحاب المصلحة المشاركين في تطوير البوابة)، قُدِّم عدد من التوصيات لجعل البوابة أسهل في الاستخدام ولتكييفها بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين. وجرى استكشاف الحلول التقنية نتيجةً لهذا التحليل، مع إيلاء مراعاة خاصة لضرورة وضع خريطة تفاعلية أسهل في الاستخدام، وضرورة توفير وظائف بحث متقدم للمستخدمين. وتم استكشاف الحلول التقنية نتيجة لهذا التحليل، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تطوير خريطة أكثر تفاعلية وسهلة الاستخدام على الأخص، والحاجة إلى توفير وظائف البحث المتقدم للمستخدمين. وبعد إجراء مشاورات ومشاورات داخلية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مثل قسم المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة (UNGIS) بشأن استخدام بيانات الحدود الدولية الرسمية للأمم المتحدة من أجل تطوير خريطة جديدة، تم تحديد حل فعال من حيث التكلفة لتطوير واجهة جديدة تتضمن وظائف البحث المتقدم والمحتوى المحسن وخريطة تفاعلية جديدة. وبالإضافة إلى العمل الذي نُفذ فيما يتعلق بتطوير وتصميم الواجهة الجديدة، تم تعيين خبير لمراجعة معلومات الوضع القانوني الموجودة على البوابة وتحديث المعلومات واستكمال المعلومات الموجودة على البوابة ببيانات إضافية لفائدة السلطات القضائية الجديدة. وبالإضافة إلى هذه الممارسة، عُقدت مشاورات داخلية لتحديد الروابط بين بوابة سجل براءات الاختراع والعمل الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بمعايير الويبو فيما يتعلق بتبادل بيانات الوضع القانوني، لاسيما وضع معايير جديدة بشأن معلومات الوضع القانوني، وذلك لضمان أخذ أي معلومات ذات صلة في الاعتبار عند تصميم البوابة الجديدة. وذكرت الأمانة أن تنفيذ المشروع يجري وفقا لجدوله الزمني كما هو مبين في التقرير.

88. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن هناك خطر قد يثبت عدم كفاية قدرة موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على فهم المعلومات الواردة في الأدلة العملية لتحديد الهوية واستخدامها واستخدام الاختراعات في الملك العام. ويجب التعامل مع هذه القضية بجدية. وينبغي أن يقدم الخبراء الأساسيون الدعم الكافي للموظفين المعنيين في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن امله في أن يستمر المشروع خلال عامي 2017 و 2018 حسب الجدول الزمني للتنفيذ.

89. وأشار وفد الصين إلى أن المشروع يهدف إلى توسيع خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتحسين قدرة المخترعين في البلدان النامية على استخدام المعلومات التقنية في الملك العام لفائدة مزيد من الأنشطة المبتكرة. ورحب الوفد

بترجمة الأدلة العملية بشأن تحديد واستخدام الاختراعات في الملك العام باللغات الرسمية الست. وأعرب عن أمله في أن تُنشر إنجازات المشروع على جميع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بما في ذلك تلك التي ستُنشأ في المستقبل.

90. وتساءل وفد باراغواي عن وجود أي خطط لنشر مخرجات المشروع على جميع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأفاد بأن أنشئت مؤخراً شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في باراغواي.

91. ورأى وفد الاتحاد الروسي أن المشروع مفيد للغاية. وذكر بأن الخبراء الروس شاركوا في هذا المشروع. ولدى الاتحاد الروسي واحدة من أكبر شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ولديه أكثر من 160 مركز. وأفاد أن الشبكة استمرت في النمو والتطور وتزداد وظائفها. وأعرب عن استعداد بلاده لمشاركة تجربته مع جميع البلدان المهتمة.

92. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورحب بالمشروع. وذكر أن المشروع بالغ الأهمية ومفيدً للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لاستخدام المعلومات في الملك العام. وأفاد أن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مهمة. وشجع الوفد الأمانة على تعزيز دعمها لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا.

93. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

94. وأشارت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) إلى الملاحظة التي أدلى بها وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأفادت أنه واحدة من المخاطر المبينة في وثيقة المشروع تتمثل في أن قدرات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار غير كافية لتفهم المعلومات المتضمنة في الأدلة العملية واستخدامها بفعالية. ولتخفيف هذه المخاطر، سيتم تكييف الأدلة مع قدرات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وسيتم إنشاء قائمة بالخبراء الأساسيين لتقديم الدعم التفاعلي بشأن القضايا التي تتناولها الأدلة. وتشمل القائمة الخبراء القُطريين الذين تم تحديدهم في جميع المناطق للتحقق من الأدلة التجريبية واختبارها. وسيشارك الخبراء في تطوير المهارات المتعلقة باستخدام وتطبيق وتنفيذ الأدلة. وأشارت الأمانة إلى الأسئلة التي طرحها وفدا الصين وباراغواي حول نشر النواتج بجميع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وذكرت أنه كما هو موضح في استراتيجية التسليم الخاصة بالمشروع، سيتم خلال عام 2018 تنفيذ العمل بشأن نشر الأدلة وتطوير القدرات والمهارات في الشبكات الحالية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار حول استخدام وتطبيق الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ترجمة الأدلة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة لتسهيل استخدامها من قبل جميع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

95. واختتم الرئيس مناقشة التقرير المرحلي بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقرير.

96. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي عن مشروع التعاون في مجال التنمية والتثقيف في مجال حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

97. وقدمت الأمانة (السيد برادلي) التقرير. وأفادت بأن أكاديمية الويبو واصلت تنفيذ المشروع بالتنسيق مع البلدان التجريبية الأربعة، وهي كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. وأُنشئت قنوات اتصال مباشر ومستمر مع مؤسسات التدريب القضائي والسلطات الوطنية المعنية في البلدان التجريبية. وتم إرسال استبيان مفصل لتقييم الاحتياجات إلى نقاط الاتصال الوطنية في كل بلد من البلدان التجريبية. وتم تلقي ردود مفصلة، حيث تم تحديد مجالات التدريب والأساليب المفضلة لتوفير التدريب. وأتاحت بعثات تقييم الاحتياجات التي نُظمت في كل بلد مستفيد فرصاً لمواصلة مناقشة أهداف المشروع ونتائجه مع السلطات الوطنية المعنية، وتحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية والاتفاق على خارطة الطريق وخطط العمل وطرق التنفيذ. وتم توقيع اتفاقيات تعاون مع الدول التجريبية. وتم تعيين استشاريين للمشروع الوطني من قبل السلطات الوطنية المعنية. وتم اختيارهم بناء على خبرتهم ودرايتهم ومعرفتهم بالبيئة القضائية والإجراءات الوطنية. ويجري إعداد دورات تعليمية

عامة عن بعد. وسيتم تخصيص الدورات التدريبية لكل دولة من الدول التجريبية لتعكس الأولويات الوطنية. وسيشرف استشاريو المشروع الوطنيون على تخصيص الدورة التدريبية العامة بما يتناسب مع السياقات والاحتياجات الوطنية ذات الصلة. كما سيقومون بمراقبة برنامج "تدريب المدربين" وتقديم المشورة بشأن تطويره. ومن الناحية الفعلية، تستخدم أكاديمية الويبو موادها التدريبية، لاسيما من خلال دورات التعلم عن بعد، لتطوير محتوى التدريب المتجانس والعملي للسلطة القضائية. وفي شهر يوليو، تم اختيار فريق من القضاة المشهورين الذين يمثلون مختلف المناطق للمشاركة في هذا المسعى بالتنسيق مع الأكاديمية وقطاعات الويبو المعنية. وشملت الخطوات التالية لتنفيذ المشروع وضع اللمسات الأخيرة على الدورة العامة للتعليم عن بعد للجهاز القضائي، وتخصيص الدورة التدريبية بما يتناسب مع الاحتياجات والأولويات والسياقات القضائية الوطنية لكل بلد من البلدان التجريبية، وتطوير برنامج "تدريب المدربين" لكل دولة تجريبية، وتنظيم دورات تدريبية تجريبية بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي المعنية، وإنشاء منتديات وشبكات افتراضية للجهاز القضائي، وتوفير المواد التعليمية المناسبة، وإطلاق عملية رسم الخرائط بهدف تجميع قاعدة بيانات تتضمن المعلومات ذات الصلة بمؤسسات التدريب القضائي الموجودة في جميع أنحاء العالم والتي تقدم التدريب بشأن حقوق الملكية الفكرية للجهاز القضائي. وقد تلقت الأمانة العامة عددا كبيرا من الطلبات من بلدان أخرى للمشاركة أو للتمكن من الاستفادة بطريقة ما من نتائج المشروع. وسوف يتم النظر في كيفية استيعاب هذه الطلبات بعد الانتهاء من المشروع. ويعد التعميم المحتمل لهذا المشروع في برنامج وميزانية الويبو خياراً في هذا الصدد.

98. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأكد أن برامج التثقيف والتدريب الفعالة في مجال حقوق الملكية الفكرية للقضاة هي أنشطة تحظى بتقدير كبير. ويمثل القضاة الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة في مختلف قضايا الملكية الفكرية شرطا أساسيا لنظام مستدام للملكية الفكرية يوازن بين المصالح العامة والخاصة. وبالإضافة إلى البلدان الرائدة الأربعة، تلقت أكاديمية الويبو طلبات للمساعدة في التدريب القضائي من بلدان أخرى. ولا ينبغي إغفال هذه الطلبات. وعلى الرغم من أن الدورة العامة للتعليم عن بعد قد تكون مفيدة للجميع، إلا أنه ينبغي أن تكون خطط المساعدة مصممة لتناسب احتياجات كل بلد على حدة. وفي هذا الصدد، يجب ألا يغيب عن البال أيضا أن خدمة الإنترنت بطيئة أو حتى غير موجودة في بعض البلدان. وعلى الرغم من أن نشر مجموعة أدوات الملكية الفكرية الخاصة بالقضاة على الورق يمثل خيارًا، إلا أنه من المفيد أيضًا النظر في إمكانية توزيع المواد عبر أقراص (USB) أو غيرها من الوسائل. وأفاد الوفد أنه رغم أن المشروع قد واجه بعض التأخير، إلا أنه من دواعي سروره أن يعلم أن الموعد النهائي لإدراجه في يوليو 2018 لا يزال يبدو قابلاً للوصول.

99. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره الشديد لجميع المبادرات المتعلقة بتعليم الملكية الفكرية، بما في ذلك هذا المشروع. وأفاد أن المشروع يمكن أن يساهم في نظام ملكية فكرية أكثر فعالية واستدامة. ومن شأن هذه التعهدات أن تؤدي إلى تطوير نظام ملكية فكرية قوي في جميع أنحاء العالم.

100. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى بيانه بشأن التقرير الخاص بمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وأكد وفد المجموعة على ضرورة توفير التدريب القضائي واستفسر عما إذا كان من الممكن ربط هذين المشروعين في هذا الصدد.

101. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من الحضور.

102. وأشارت الأمانة (السيد برادلي) إلى التعليقات التي أدلى بها وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأعربت عن موافقتها التامة على أهمية تخصيص الدورة العامة للتعلم عن بعد وتكييفها حسب السياق الخاص بكل بلد ومتطلبات ذلك البلد. وستكون هذه هي المرحلة التالية مع كل بلد تجريبي. وأوضحت الأمانة أنها تدرك خطر الاتصال بشبكة الإنترنت كونه مشكلة من حيث التسليم عبر الإنترنت. ويُعد هذا أحد المخاطر التي يتم تضمينها في وثيقة المشروع. وأحاطت

الأمانة علما بالاقتراحات الهادفة إلى التخفيف من هذا الخطر تحديدا. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن ربط أنشطة التدريب القضائي بالأنشطة التي تتم في إطار مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وسوف تنظر في ما إذا كان يمكن أن يكون هناك تآزر في هذا الصدد.

103. واختتم الرئيس مناقشة التقرير المرحلي نظرا إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

104. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي عن الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو 2017، بشأن توصيات للتنفيذ الفوري (التوصيات التسعة عشر).

105. وعرضت الأمانة (السيد بالوش) التقرير الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة CDIP/20/2 بشأن التقارير المرحلية. ويختص الجزء الأول من الوثيقة بمشاريع أجندة التنمية. ويختص الجزء الثاني بالتوصيات التسعة عشر. وعندما اعتمدت المنهجية القائمة على المشروع، حددت اللجنة تسع عشرة توصية لا تتطلب موارد بشرية أو مالية لتنفيذها. وعدد كبير منها أساسا هي مبادئ عُهد إلى المنظمة بتنفيذها. ويحتوى هذا الجزء من الوثيقة على جدول من عمودين، هما "استراتيجيات التنفيذ" و"الإنجازات". وقد حددت لجنة التنمية استراتيجيات التنفيذ. وطُلب من الأمانة تقديم تفاصيل بشأن الإنجازات. وعلى نحو ما اتفقت لجنة التنمية، ويُركِّز التقريرُ – حسبما اتفقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية – على الاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذ كل توصية، ويُسلِّط الضوء على أهم الإنجازات. وتوجد قائمة الأنشطة مع المعلومات الأخرى ذات الصلة في قواعد بيانات المساعدة التقنية (IP-TAD).

106. ولم تكن هناك ملاحظات من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقرير.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

تنفيذ التوصيات المترتبة على الاستعراض المستقل (انظر الوثيقتين CDIP/18/7 وCDIP/19/3)

107. أشار الرئيس إلى أن هذا البند ظل مطروحا على جدول الأعمال لبعض الوقت. وتم مناقشته في الجلسة الأخيرة. وذكر بأن هناك 12 توصية. وقد وافقت اللجنة على اعتماد ثماني توصيات. وقررت تأجيل مناقشة التوصيتين 5 و11 إلى هذه الدورة. وتم اعتماد التوصيتين 1 و2 مؤقتا على أساس أنهما سيتم تناولهما في هذه الدورة. وتم ربط هذه التوصيات بالقرار المعتمد في الدورة الأخيرة بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن الملكية الفكرية والتنمية. وطلب الرئيس من اللجنة الانتقال إلى التوصية 11 ودعا الأمانة إلى تقديم مقدمة.

108. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى الصفحة 10 من الوثيقة CDIP/19/3. وعرضت الأمانة الوثيقة في الدورة السابقة. ونسبت التوصية 11 إلى الدول الأعضاء والأمانة. وجاءت نص التوصية 11 على النحو التالي: "ينبغي وضع آلية لإعداد تقارير بشأن التوصيات المتفق عليها الواردة في تقارير التقييم وعن النتائج المعممة لمشاريع أجندة التنمية. وينبغي أن تكون عملية التعميم متسقة مع النتائج المتوقعة المعتمدة". ويتم تقييم كل مشروع من مشاريع أجندة التنمية من قبل مقيِّم خارجي. ويتم تقديم التقرير إلى اللجنة. وفي بعض الحالات، تجرى مناقشات حول توصيات محددة حيث يكون لدى الأمانة توجيهات واضحة بشأن ما ينبغي القيام به. وفي بعض الحالات الأخرى، لا تكون هناك قرارات أو مناقشات. ومن ثم، تنفذ الأمانة التوصيات التي تعتقد أنها قابلة للتنفيذ. وتنسق شعبة تنسيق أجندة التنمية مع قطاعات الويبو الأخرى لمتابعة تلك المناقشات. كان الجزء الثاني من التوصية مرتبطا إلى حد ما بالتوصية 5. وحددت وثيقة البرنامج والميزانية توصيات أجندة التنمية المرتبطة ببرنامج معين. وتم ربط النتائج المتوقعة بشكل ضمني وصريح بتوصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وعند اكتمال

المشروع وتعميمه، ينعكس البرنامج في تقديمه للبرنامج والميزانية فيما يتعلق بما ستفعله في متابعة هذا النشاط المعمم. وبالتالي، فإن هذا يرتبط أيضا بالنتيجة المتوقعة.

109. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ورحّب باعتماد التوصيات 3 و4 و6 و7 و8 و9 و10 و12 الواردة في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية . وأشار الوفد إلى التوصيات والمناقشات التي تم تأجيلها إلى الدورة العشرين للجنة التنمية وقدم التعليقات التالية. ونظرت التوصية 5 في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المتوقعة الواردة في البرنامج والميزانية. واتفق الوفد مع الأمانة في الرأي بأنه على أساس البرنامج والميزانية الحاليين وتقرير أداء البرنامج والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المعدّلة، تمتلك الويبو بالفعل الأدوات اللازمة لرصد دمج توصيات أجندة التنمية في أعمالها. وتتوقع التوصية 11 إنشاء آلية لإعداد تقارير بشأن التوصيات المتفق عليها الواردة في تقارير التقييم وعن النتائج المعممة لمشاريع أجندة التنمية. واتفق الوفد في الرأي مع الأمانة على أن نهج الإدارة القائمة على النتائج الموجود حاليا يفي بالغرض من التوصيات. كما اتفقا أيضا مع التعليق الذي أبدته المجموعة باء ومفاده أن ممارسة الموافقة بشكل منهجي على كل توصية من توصيات التقييم في مناقشة تقارير التقييم قد تكون عبئا لا مبرر له.

110. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحّب بالتقدم المحرز خلال الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية فيما يتعلق بالاستعراض المستقل. وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة العمل في هذا الاتجاه وأن تستكمل مناقشة هذه الوثيقة في هذه الدورة. وأشار إلى أن المجموعة ستقدم بيانات محددة بشأن كل توصية من التوصيات في الوقت المناسب. ويأتي موقفها العام على النحو التالي. لقد تم تناول التوصيتين 1 و2. وتمشيا مع التعليقات التي قدمتها الأمانة، رأت المجموعة أن التوصيتين 5 و11 يتم تنفيذهما عمليا، تمشيا مع الغرض من التوصيات. ولذلك، أعربت عن عدم تأييدها لتعديل ممارسة العمل الحالية. وفيما يتعلق بإعداد تقارير عن متابعة التوصيات، رأت المجموعة أن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية يوفر الآلية الصحيحة لمراجعة ومناقشة هذه التوصيات. ولذلك، أعربت عن ارتياحها لاتخاذ تدابير فعالة تتناول جميع التوصيات والقصد من ورائها. ثم أشارت المجموعة إلى الجزء الأول من التوصية 11 فيما يتعلق بتقارير تقييم المشروع، وأعربت عن مواصلة تأييدها لممارسة اللجنة الراسخة والمفيدة حيث تقدم الدول الأعضاء بموجبها وجهات نظرها فيما يتعلق بنتائج التقييم وتسمح للأمانة بالبت في أفضل السبل وأكثرها عملية لوضع النتائج والتوصيات في الاعتبار. وأعربت اللجنة عن عدم موافقتها على توصيات التقييم واحدة تلو الأخرى. ورأت أن مناقشة توصيات التقييم والموافقة عليها واحدة تلو الأخرى سيؤدي إلى مناقشات مطولة وغير فعالة. وهذا من شأنه تعقيد و/ أو إعاقة عمل اللجنة. كما سيؤخر أي تحسينات محتملة حيث قد لا توافق الدول الأعضاء على صيغة التوصيات بالضبط. ولذلك، لم تؤيد المجموعة اعتماد الجزء الأول من هذه التوصية، بالنظر إلى أنها ستجعل تنفيذ نتائج التقييم عبئا ثقيلا على نحو لا مبرر له وسيكون لذلك نتائج عكسية. وفي الجزء الثاني من التوصية 11، أكدت المجموعة أنه في سياق نظام الإدارة القائمة على النتائج، يتم ربط جميع أعمال المنظمة بالنتائج التنظيمية المتوقعة. وهذا يعني ضمنا أن مشاريع أجندة التنمية التي تم تعميمها في العمل العادي للمنظمة مرتبطة تلقائيا بالنتائج نفسها التي يساهم بها مشروع أجندة التنمية الأصلي. وأيدت المجموعة هذا النهج، نظرا لأنها يضمن التماسك والترابط في نهج التخطيط. وتفي الممارسة الحالية تماما بالقصد من الجزء الثاني من التوصية 11، على نحو ما أشارت إليه الأمانة في الوثيقة CDIP/19/3. ولذلك، رأت المجموعة أنه يتعين تنفيذ الجزء الثاني من التوصية 11 ولم تؤيد اعتماده.

111. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن توصيات فريق الاستعراض المستقل إيجابية، وتشكل قاعدة بناءة للدول الأعضاء والأمانة للمشاركة في المناقشات والإجراءات اللازمة لتحسين أداء عمل الويبو بشأن تنفيذ أجندة التنمية في هدفها العام المتمثل في مواصلة تحسين عمل المنظمة في جميع المجالات. وقد أثبت اعتماد معظم التوصيات وجود تفاهم مشترك بشأن أهميتها وعمليتها واتساقها مع توقعات الدول الأعضاء والمستفيدين الآخرين. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة النقاش حول التوصيات التي لم يتم اعتمادها بعد، وبالتحديد التوصيتين 5 و11. وشدد الوفد على أهمية التقارير السنوية للأمانة بشأن التقدم المحرز في التوصيات المعتمدة الموجهة إليها. وأضاف أن طرائق تنفيذ التوصيات واستراتيجيات تنفيذها وعملية تحديدها وإعداد تقارير بشأنها واستعراضها تُعد عناصرا مهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة

هذه القضية المهمة التي يمكن أن تضمن تنسيق وتنفيذ التوصيات ورصدها وإعداد تقارير بشأنها وتقييمها على نحو فعال. وبشأن التوصية 11، أيد الوفد اعتمادها في الدورة الحالية. وأعرب الوفد عن استعداد لمناقشة ذلك بصورة غير رسمية وفقا للممارسة المتبعة في الدورة الأخيرة للجنة التنمية لاعتماد توصيات أخرى إذا لم يكن هناك اتفاق أو توافق في الآراء بشأن اعتمادها في الجلسة العامة.

112. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورحّب بالتقدم المحرز في اعتماد توصيات الاستعراض المستقل. وقد تمت الموافقة على معظمها. وأشارت المجموعة إلى التوصية 5 التي تنص على ضرورة أن تنظر الويبو في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المتوقعة الواردة في البرنامج والميزانية، حيثما أمكن ذلك. ورأت أن هذا مناسب جدا فاللغة تسمح بالمرونة في تنفيذ التوصية. وتدعو التوصية 11 إلى إنشاء آلية لإعداد تقارير بشأن التوصيات المتفق عليها الواردة في تقارير التقييم وعن النتائج المعممة لمشاريع أجندة التنمية. وينبغي أن تكون عملية التعميم متسقة مع النتائج المتوقعة المعتمدة. وأيّدت المجموعة اعتماد التوصيتين 5 و11.

113. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورحّب باعتماد التوصيات في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة التوصيات المتبقية.

114. وأشار الرئيس إلى أن المواقف التي عبرت عنها الوفود لم تتغير. ودعا الأمانة إلى تقديم مزيد من التوضيح بشأن التوصية 5 والجزء الثاني من التوصية 11 التي تتعلق بمسائل الميزانية.

115. وأشارت الأمانة (السيدة باخنر) إلى التوصية 5. فمنذ الثنائية 2011/2010، يقدم البرنامج والميزانية مؤشرات واضحة حول توصيات أجندة التنمية التي ستوجه عمل برامج الويبو. وفي البرنامج والميزانية لعام 2019/2018، أصبح التوجيه أكثر وضوحا. وقد تم توضيح الإرشادات برسوم بيانية واضحة لكل برنامج في البرنامج والميزانية. وسلطوا الضوء على توصية أو توصيات أجندة التنمية التي تشير إلى عمل كل برنامج تحديدا، وأوضحت تلك التوصيات. وبالتوافق مع نهج الإدارة القائمة على النتائج، يساهم كل برنامج في نتيجة أو أكثر من النتائج التنظيمية المتوقعة. وقد استعرضت الدول الأعضاء إطار النتائج التنظيمية في كل ثنائية في سياق إعداد البرنامج والميزانية. وقد تم إجراء تغييرات من ثنائية إلى ثنائية في صياغة النتائج المتوقعة لكي تعكس بشكل أفضل روح التوصيات. وبالتالي، هناك ارتباط واضح في البرنامج والميزانية بين توصيات أجندة التنمية وإطار النتائج الخاص بالمنظمة. ويتم ما سبق في مرحلة التخطيط. ولا تكتفي الأمانة بالتخطيط فقط، بل تنفذ أيضا. ويتم إجراء تقييم في نهاية كل فترة وإبلاغ الدول الأعضاء به. ويتم ذلك في سياق تقرير أداء البرنامج. وتم تعزيز التقارير المتعلقة بتنفيذ التوصيات في عمل كل برنامج إلى حد كبير. ولقد أصبحت الآن طريقة قياسية لإعداد تقارير بشأن الأداء في كل عام وثنائية. وبالتالي فإن هناك بالفعل ارتباطا بين التوصيات والنتائج. ويتم أخذ التوصيات في الاعتبار عند التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير. ويكون هذا مدعوما أيضا بنظام لتخطيط موارد المؤسسات (ERP). ولا يمكن القيام بأي شيء إذا لم يكن مرتبطا بنتيجة متوقعة. وقد تم تصميم النظام لضمان تنفيذ مبادئ الإدارة القائمة على النتائج على أساس يومي عند بدء التنفيذ. وأشارت الأمانة إلى التوصية 11. وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، أكدت الأمانة مجددا أنه عند اكتمال مشروع من مشاريع أجندة التنمية وتعميمه في عمل المنظمة، يتم ربط هذا العمل بنفس النتيجة المتوقعة للمشروع.

116. وطلب الرئيس من الأمانة تقديم إيضاحات عما إذا كان ينبغي الحفاظ على التوصيات أو تحسينها لمراعاة ما تقوم به الأمانة بالفعل.

117. وأشارت الأمانة (السيدة باخنر) إلى الوثيقة CDIP/19/3. وفيما يتعلق بالتوصيتين 5 و11، رأت الأمانة أن النهج المتبع حاليا يفي بالغرض من التوصيات. وفي مناقشات لجنة البرنامج والميزانية بشأن البرنامج والميزانية في وقت سابق من هذا العام، عدَّلت الدول الأعضاء العديد من الرسوم البيانية التي اقترحتها الأمانة لضمان مراعاة التوصيات مراعاة تامة. وبالتالي، يتم بالفعل تنفيذ هذه التوصيات. وستواصل الأمانة إجراء التحسينات بناء على التعليقات المقدمة من الدول

الأعضاء. وسوف تؤخذ اقتراحات التحسين في الاعتبار. وجاءت الرسوم البيانية في البرنامج والميزانية للفترة 2019/2018 استجابة لمدخلات من الدول الأعضاء. وفي الختام، أكدت الأمانة مجددا أن كلا التوصيتين قيد التنفيذ وأنها ستواصل القيام بمزيد من التحسينات، إذا طلبت الدول الأعضاء ذلك.

118. وذكّر وفد جمهورية إيران الإسلامية بأنه تم الاتفاق في الدورة الأخيرة على أن تستمر الدورة الحالية في مناقشة طرائق تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة الكيفية التي سوف تتقدم بها اللجنة في هذه القضايا تحديدا.

119. وأشار وفد البرازيل إلى التوصية 5 التي تنص على أنه "ينبغي على الويبو النظر في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المرتقبة الواردة في البرنامج والميزانية، حيثما كان ذلك ممكنا. ومن الممكن تعديل النتائج المرتقبة أو إدراج نتائج مرتقبة جديدة لضمان دمج توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو على نحو أكثر فعالية وبطريقة مستدامة". ورأى الوفد إلى أن الأمانة نظرت في التوصية التي يجري تنفيذها بالفعل. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان رأيه هذا صحيحا. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألا تكون هناك مشكلة في أن توافق الدول الأعضاء على التوصية.

120. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بشأن هذه التوصية. وأنه بما أن التوصية قد تم تناولها بالفعل، فليس هناك حاجة لاعتمادها بشكل رسمي، بل من غير المنطقي القيام بذلك. ورأى أنه ينبغي أن تشير اللجنة إلى أن التوصية قد تم تناولها، على النحو الذي حددته الأمانة في الوثيقة CDIP/19/3، وأن تشجع الأمانة على تحسين الممارسات القائمة أو شيء من هذا القبيل.

121. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

122. وأشارت الأمانة (السيدة باخنر) إلى السؤال الوارد من وفد البرازيل وأكدت من جديد أنها تعتبر أنه قد تم تنفيذ التوصية. ومع ذلك، سيستمر إدخال تحسينات على أساس المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء. تم إجراء تغييرات. فعلى سبيل المثال، قدمت الدول الأعضاء ملاحظات حول جعل توجيهات التوصيات أكثر ظهورا في عملية التخطيط. ويتم تناول هذا في البرنامج والميزانية للثنائية 2019/2018 اللذين تمت الموافقة عليهما.

123. وأحاط الرئيس علما بتوضيحات الأمانة. وأشار إلى أنه يمكن للجنة أن تحيط علما بالتوصيتين 5 و11، وأن تشجع الأمانة على مواصلة ممارستها الحالية. ويمكن للأمانة إعداد مشروع نص يتم مناقشته غدا مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الوفود. وعلّق الرئيس المناقشة حول هذا البند.

البند 8 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية

124. فتح الرئيس باب المناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية.

125. وذكّر وفد البرازيل أن الدول الأعضاء توصلت في الدورة الأخيرة إلى توافق في الآراء بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية"، للمساعدة في تنفيذ الولاية الكاملة للجنة التنمية. ومن شأن إدراج هذا البند الدائم أن يسهل تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة. ومن شأنه أن يوفر شفافية أكبر للمناقشات التي تجري في اللجنة ويساعد على الشروع في إجراء مناقشة أكثر تركيزا وتوازنا وموجهة أكثر نحو تحقيق النتائج بشأن هذا الموضوع لصالح جميع الدول الأعضاء. وأوضح الوفد أن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية تقع ضمن نطاق عمل اللجنة. ومن شأن تعزيز إدماج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو أن يعزز مصداقية نظام الملكية الفكرية ويشجع قبوله على نطاق أوسع باعتباره أداة مهمة لتعزيز الابتكار والإبداع والتنمية. ولن يتحقق هذا الهدف بين عشية وضحاها. وعلى نحو ما أوضح الاستعراض المستقل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية، فإن "إدراج اعتبارات التنمية كجزء لا يتجزأ من عمل المنظمة يمثل أولوية. ومن هذا المنظور، فإن التنمية تعد عملية طويلة الأجل لها نجاحاتها وإخفاقاتها والملكية الفكرية عامل ضمن عوامل كثيرة تؤثر على التنمية". ولذلك،

فمن المهم إدارة التوقعات والتركيز على جعل التنمية محورا للمناقشات في الويبو لصالح جميع الدول الأعضاء ولتلبية المهمة الأساسية للمنظمة المتمثلة في "قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعّال ويمكّن من الابتكار والإبداع لمصلحة الجميع". وأشار إلى أنه يمكن لجميع الدول الأعضاء، بل وينبغي عليها، أن تشارك في جهد متضافر لتقديم مدخلات وأفكار لجعل هذا البند من جدول الأعمال عنصرا أساسيا من عناصر أنشطة لجنة التنمية. وفي هذا السياق قرر الوفد تقديم مقترح يتضمن اقتراحات بشأن موضوعات وطريقة تنفيذ لخطة عمل لهذا البند. وجاءت هذه الاقتراحات مدعومة بمنظورين متكاملين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ويُعد كلاهما مهما وينبغي أن يوجها عمل اللجنة. ويتمثل أحدها في استخدام الملكية الفكرية في التنمية، مع التركيز على دور حقوق الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. ويتمثل الثاني في الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية التي تلقي الضوء على مجموعة من الآليات المتاحة في النظام الدولي لضمان أن تقوم الملكية الفكرية، مع مساهمتها في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، بدعم أهداف السياسة العامة. وتوجد هذه المنظورات ضمنيا في التوصيات الواردة في تقرير الاستعراض المستقل. وعلى نحو ما ورد في التقرير، "ينبغي تعزيز التقدم الجيد الذي تحقق في لجنة التنمية من خلال استحداث مناقشة على مستوى أعلى لمعالجة الاحتياجات الناشئة ومناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية". وتُعد لجنة التنمية هي أنسب مكان لقيام الدول الأعضاء بتبادل الأفكار والخبرات من أجل بناء نظام ملكية فكرية أكثر شمولا وتوازنا وتوجها نحو التنمية لصالح جميع قطاعات المجتمع. وقد وضع الوفد بعض الموضوعات لكي تنظر فيها اللجنة. ويتمثل الموضوع الأول في الابتكار والدور الصحيح للملكية الفكرية. وذكر المدير العام، في الجمعية العامة الأخيرة، ما يلي: "إن أول هذه التحديات هو الابتكار الذي يقع في صميم رسالة الملكية الفكرية. ولقد أصبح الابتكار عنصرا محوريا في الاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية لمجموعة كبيرة من البلدان ليس فقط لأكثر البلدان تقدما من الناحية التكنولوجية بل أيضا للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأخرى التي تسعى إلى تحويل الاقتصادات إلى أساس أكثر استدامة من حيث القيَم المضافة". وأشار الوفد إلى أن العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار والتنمية الاقتصادية علاقة معقدة للغاية. وأوضحت أحدث الدراسات حول هذا الموضوع أن الترابط الإيجابي الذي عادة ما يظهر في هذه العلاقة يستند إلى السياق ويتوقف على متغيرات أخرى مثل مستوى التنمية والقاعدة المؤسسية والسياسات السليمة. ويتمثل الهدف من هذا الموضوع في استكشاف الأبعاد المتعددة للعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار من أجل تحقيق فهم أفضل للظروف التي يشكل فيها نظام الملكية الفكرية المصمم على نحو جيد عاملا مساهما في الابتكار والإبداع بشكل عام. وهناك موضوعان فرعيان متعلقان بهذا، يتمثل أحدهما في التغييرات التكنولوجية في نظام الملكية الفكرية. ولقد تسارعت، في العقود الأخيرة، وتيرة التغيرات التكنولوجية ونطاقها، مما جعل التكنولوجيات الجديدة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عتيقة بعد مرور أربع أو خمس سنوات. وهذا هو الوقت الذي عادة ما يستغرقه منح البراءات. وتتمثل فكرة هذا الموضوع في تقييم الآليات الجديدة اللازمة لمعالجة هذا العالم الجديد من التكنولوجيا ونماذج الأعمال التي تبرز التعاون أكثر من الاستبعاد. وهناك موضوع فرعي آخر يتعلق بالصلات بين الملكية الفكرية والبحث والتطوير والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. ويتمثل الموضوع الرئيسي الثاني في سياسات الملكية الفكرية والأنظمة التنظيمية الأخرى. وكما ورد في المادة 7 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، " تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات". وتتمثل الفكرة في تحليل سياسة الملكية الفكرية بالاقتران مع الأنظمة التنظيمية الأخرى. ويتم وصف العديد من الموضوعات ذات الصلة في هذا الصدد. أولا موضوع سياسات الملكية الفكرية والمنافسة. ويهدف هذا الموضوع إلى تعزيز التفاهم حول الملكية الفكرية وسياسات المنافسة من أجل تقييم العلاقة بين التدابير التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتفرضها، والسياسات التي تمنع أصحاب الحقوق من إساءة استخدام حقوقهم من خلال تقييد المنافسة والابتكار بشكل غير مناسب. وثانيا، دور القضاء في تأطير الملكية الفكرية وسياسات المنافسة. وتشتمل الاقتراحات الأخرى على سياسات الملكية الفكرية والصحة، وحقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، ونُظم الملكية الفكرية والاستثمار. ويتمثل الموضوع الرئيسي الثالث في استراتيجيات الملكية الفكرية في البلدان النامية. ويتمثل الهدف في استكشاف الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجيات ناجحة للملكية الفكرية في البلدان النامية. وهناك العديد من الأمثلة الناجحة مثل كوريا والصين والهند. ويتمثل الموضوع الرئيسي الرابع في الحيز

السياساتي في عالم تحكمه المعايير الإضافية لاتفاق تريبس. وأوضح الوفد أن الهدف يتمثل في تقييم التزامات الملكية الفكرية التي تشهد مزيدا من التعقيد والتفصيل في أهم اتفاقيات التجارة الحرة بهدف إجراء تقييم موضوعي لاستخدام الآليات الحالية، مع مراعاة المهمة الأساسية للويبو المتمثلة في "قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعّال ويمكّن من الابتكار والإبداع لمصلحة الجميع". ومن بين المواضيع ذات الصلة تجارب البلدان النامية في التفاوض على اتفاقات التجارة الحرة وتنفيذها مع أحكام الملكية الفكرية. ويتمثل الموضوع الرئيسي الأخير في تبادل النتائج والعمل فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وتجري الويبو أعمالا تتصل بالملكية الفكرية والتنمية في مختلف القطاعات. وبالتالي، قد يكون من المفيد مناقشة أعمال الشُعب الأخرى في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال. ويمكن أن يمتد هذا إلى عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. واقترح الوفد طريقة لتنفيذ برنامج عمل بشأن هذا البند الجديد من جدول الأعمال. ووفقا لتقرير الاستعراض المستقل، "ينبغي على لجنة التنمية، أثناء تنفيذ التوصيات، أن تنظر في أفضل السبل للاستجابة للظروف المتغيرة ولتحديات التنمية الناشئة التي يواجهها نظام الملكية الفكرية. وينبغي أن يصاحب ذلك انخراط فعال مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى للاستفادة من خبراتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية وفي المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.". وذكر التقرير أيضا ما يلي: "ينبغي على اللجنة أيضا أن تُيسّر تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات من الدول الأعضاء بشأن تجاربها التي تتناول شواغل الملكية الفكرية والتنمية". وفي هذا السياق، اقترح الوفد طريقة لتنفيذ برنامج العمل. وعندما توافق الدول الأعضاء على اختيار موضوع ما، يمكن دعوة خبير ذي صلة من إحدى هيئات الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية لتقديم عرض. ويمكن عقد ورشة عمل للدول الأعضاء لتبادل الخبرات. ويجب مناقشة موضوع واحد فقط في كل جلسة. وينبغي تخصيص يوم كامل لهذا الغرض على أساس النهج المذكور أعلاه.

126. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقدم اقتراحات بشأن طريق المضي قدما في تقديم مساهمة موضوعية في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال. وأكدت المجموعة على أن تشجيع الابتكار يلعب دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، ينعكس الابتكار في عدد من غايات أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في الصناعة والابتكار والبنية التحتية. وتلعب الحماية الكافية للملكية الفكرية دورا هاما في تشجيع الابتكار. ومن خلال تحديد الحوافز المناسبة، تسهم الملكية الفكرية في الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويزدهر الابتكار إذا تمكن المخترعون والمبدعون من تسويق اختراعاتهم وإبداعاتهم. وتشجع حماية الملكية الفكرية المستثمرين على توفير التمويل اللازم لتطوير منتجات وتقنيات جديدة، وبالتالي المساهمة في تعزيز الابتكار. ولدى التكنولوجيات الجديدة بدورها إمكانات هامة لزيادة كفاءة عمليات الإنتاج واستدامتها بيئيا. وبالتالي، يمكن للملكية الفكرية أن تساعد الدول الأعضاء بوضوح في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الملكية الفكرية تعد عاملا واحدا فقط من بين عدد من العوامل في الابتكار والتطوير التكنولوجي، إلا أنها تمثل الفرص التي ينبغي اغتنامها. ويمكن للأمانة، في سبيل البدء في فهم أفضل لكيفية تعزيز الملكية الفكرية للابتكار، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة، أن تنظم جلسة تقاسم معلومات بشأن الملكية الفكرية والابتكار في الدورة التالية للجنة التنمية. وينبغي أن تمكّن جلسة التقاسم الدول الأعضاء من تبادل المعلومات حول استراتيجيات الابتكار الوطنية ومناقشة الدور الذي تلعبه حماية الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار. وينبغي أن تساعد المناقشة على فهم الموضوع المطروح بشكل أفضل وأن تقدم للدول الأعضاء فرصة لتحديد الفجوات والاحتياجات فيما يتعلق بجوانب الابتكار المتعلقة بالملكية الفكرية. وأوضحت المجموعة أنها ستقدم اقتراحات أخرى في إطار بنود جدول الأعمال الأخرى ذات الصلة.

127. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط بالتقدم المحرز في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية وقرار الجمعية العامة السابعة والخمسين بإضافة بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ويمكن تركيز المعرفة والخبرات بشأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وبما أنه لا توجد حاليا أي مواضيع يتعين معالجتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يمكن استخدام هذا

الحيز للنظر في الصيغة المراجعة للاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية (الوثيقة CDIP/20/8) والاقتراح الذي قدمته للتو المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تطلعه لإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة.

128. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية قد أقرت وضع بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية وقررت ذلك أيضا الجمعية العامة للويبو وهو ما ليس له حاليا أي محتوى جوهري. ويتضمن العرض التقديمي الذي قدمه وفد البرازيل العديد من الأفكار المهمة لخطة العمل المستقبلية. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيكون على استعداد لمناقشة وتقديم مزيد من التعليقات بمجرد أن يتعرفوا على المحتويات الكاملة للمقترح كتابة. ويمكنهم تأييد اقتراح المجموعة باء بتنظيم جلسة تقاسم معلومات حول الملكية الفكرية والابتكار خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية. وقد يدفع ذلك اللجنة للمضي قدما في المناقشات ويمكن أن يساعد الوفود على تحسين فهمها لكيفية تعزيز حماية الملكية الفكرية للابتكار. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدركون أن فكرة الملكية الفكرية والابتكار مرتبطة أيضا بالنقطة رقم 1 من الاقتراح البرازيلي، أي الابتكار والدور الصحيح للملكية الفكرية. ويتناول الصيغة المراجعة للاقتراح لمجموعة البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/20/8) الملكية الفكرية والتنمية أيضا. ويمكن إجراء مناقشة مخصصة لهذا الموضوع تأخذ في الاعتبار محتوى الاقتراح في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال. وقد يكون هذا وسيلة للاستفادة من الوقت والحيز المخصصين دون تكبد أي تكاليف أخرى للسفر أو الإقامة. ويبدو أن الهدف الوارد في الصيغة المراجعة للاقتراح المقدمة من مجموعة البلدان الأفريقية يتطابق مع البند الجديد من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إجراء مناقشات مثمرة حول هذا البند الجديد من جدول الأعمال والاستماع إلى مدخلات الوفود الأخرى.

129. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورحب ببند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي تم الاتفاق عليه في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية. وقال إنه أصبح من الممكن الآن دراسة موضوع الملكية الفكرية والتنمية وفقا للركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. وينبغي أن يبرز ذلك الروابط بين الملكية الفكرية والتنمية ودعم تطوير نظام عالمي متوازن للملكية الفكرية. كما ينبغي أن يناقش المنظورات الجديدة وسبل تحسين الآليات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بشأن الملكية الفكرية والتنمية وإشراك أصحاب المصلحة في الملكية الفكرية والتنمية والتعليم والتدريب وأدوات النفاذ إلى التكنولوجيا وما إلى ذلك. ويمكن أن تنظر اللجنة أيضا في مفهوم التوازن داخل نظام الملكية الفكرية، لا سيما بشأن تأثير حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتضمن اقتراح وفد البرازيل العديد من العناصر التي تستحق اهتمام اللجنة. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تضع اللجنة خطة عمل بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وعن تطلعها إلى المشاركة في المناقشات.

130. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأكد أن عمل اللجنة مهم لأعضائها. وأعرب عن مواصلة المجموعة تأييدها لمهمة الويبو في قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعّال ويمكّن من الابتكار والإبداع لمصلحة الجميع. وأحاطت المجموعة علما بمقترحات وفد البرازيل والمجموعة باء والمجموعة الأفريقية. ويمكن للمناقشات حول هذا البند الجديد من جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، بل وينبغي لها أن تعزز مهمة الويبو من أجل نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويستفيد منه الجميع. وسيقدم أعضاء المجموعة مداخلات خلال المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال.

131. ورحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بوضع هذا البند الجديد من جدول الأعمال. وأشار إلى أن هذا يدل على الفهم المشترك بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة. وأنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور الملكية الفكرية كواحد من الركائز الأساسية للتنمية. وأضاف أن هذا البند من جدول الأعمال سيسهل تبادل الآراء والاستراتيجيات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في معالجة شواغل الملكية الفكرية والتنمية. وينبغي لأي مناقشة متعلقة ببرنامج عمل مستقبلي لهذه المسألة أن تتبنى مستوى أعلى من النقاش لمعالجة احتياجات وأولويات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان

الأقل نموا والبلدان النامية. وينبغي إجراء المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية لهذه البلدان فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أن تنفيذ التوصيات التي تندرج في إطار هذا البند من جدول الأعمال يشكل أساسا مهما للنظر في هذه المسألة، وأن مساهمة الويبو في أعمال الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية تُعد عنصرا هاما يحتاج إلى مزيد من البحث في المناقشات المقبلة. وفي هذا الصدد، التعاون داخل الويبو والمنظمات الدولية الأخرى التي تعتبر حاليا أن أهمية المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية لولاية كل منها عنصرا هاما آخر ينبغي النظر فيه. وكذلك فإن التنظيم المشترك لبعض الأحداث مع هذه المنظمات يمكن أن يفيد المناقشات التي تجرى في اللجنة. وأقر الوفد بأن هذه هي الجولة الأولى من المفاوضات والمناقشة حول هذا البند الجديد من جدول الأعمال. وليس من المستغرب أن تكون هناك آراء متباينة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن استعداده للنظر في جميع المقترحات بشكل بنّاء. واعتبر الاقتراح المقدم من وفد البرازيل إيجابيا ويحظى بالتأييد. وأيّد الوفد العناصر المدرجة في الاقتراح. ورأى انه ينبغي النظر في هذه التفاصيل في الجلسة غير الرسمية.

132. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية من وفد البرازيل تقديم اقتراحه كتابة ليتم مناقشته في الدورة المقبلة. وهذا من شأنه أن يساعد اللجنة على فهم جميع تفاصيل الاقتراح والنظر فيها.

133. وأشار وفد الصين إلى التنفيذ التدريجي لتوصيات أجندة التنمية وزيادة تعميم التنمية في عمل الويبو. وأفاد بأن اللجنة تدخل مرحلة جديدة. وعلى نحو ما ورد ذكره في التوصية رقم 1 من التقرير المقدم بشأن الاستعراض المستقل، فإن التقدم الجيد الذي تم إحرازه في لجنة التنمية يلزم توحيده من خلال الانتقال بالمناقشة إلى مستوى أعلى لمعالجة الاحتياجات الناشئة ومناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن بند جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية يفضي إلى تنفيذ التوصية التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها إجراء مناقشات أوسع نطاقا وأعلى مستوى بشأن مسألة الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن أمله في أن يتم وضع موضوعات أو برامج محددة في أقرب وقت ممكن لإتاحة الفرصة لبدء المناقشات الموضوعية والعمل. على سبيل المثال، يمكن للدول الأعضاء تبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول كيفية مساهمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ويمكنها أيضا دراسة القضايا الناشئة في مجال الملكية الفكرية وحلولها. وأعرب عن أمله في مواصلة مناقشة هذه القضايا مع جميع الأطراف.

134. وأشار وفد الأرجنتين إلى القرار الذي تم اتخاذ في الدورة السابقة بوضع بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن على اللجنة اتخاذ قرار بشأن طريقة إجراء العمل في إطار هذا البند. ورحّب الوفد بالمقترحات التي تم تقديمها للتو. وتضمن اقتراح وفد البرازيل عناصر مهمة. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة القضية للتوصل إلى اتفاق.

135. ورحب وفد إندونيسيا بالبند الجديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن هذا من شأنه دعم مهمة الويبو من أجل نظام دولي متوازن للملكية الفكرية. وأشار إلى أن تركيز نظام الملكية الفكرية المتوازن ليس بالدرجة الأولى على الدور الإيجابي لحماية الملكية الفكرية. وكذلك فإنه يركز على كيفية معالجة الآثار السلبية لحماية الملكية الفكرية التي تواجهها البلدان النامية حتما. وتُعد المرونة جزءا لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. وشجع الوفد على تنفيذ التوصية 14 من توصيات أجندة التنمية. وستقدم الويبو والمنظمات الدولية ذات الصلة المشورة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا على أساس فهم مواطن المرونة الواردة في المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن الملكية الفكرية. وينبغي للمنظمة تيسير الاستخدام الكامل لمواطن المرونة المتوفرة في الملكية الفكرية لتحديد دور تنموي أكبر للملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي. ولا يزال أمام الويبو مجال لتطوير المزيد من الأدوات بشأن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية، والنفاذ إلى المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وخاصة في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأيد الوفد اقتراح وفد البرازيل بشأن الموضوعات التي ستنظر فيها لجنة التنمية. وشدد على الحاجة لمناقشة سياسات الملكية الفكرية والصحة، واستراتيجيات الملكية الفكرية في البلدان النامية، وحيز السياسات في عالم تحكمه المعايير الإضافية لاتفاق تريبس. وأشار إلى أن جميع المواضيع المطروحة في الاقتراح البرازيلي مهمة ويجب معالجتها. ووافق الوفد أيضا على طريقة التنفيذ بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء، لكي تعرض الأمانة

العمل الذي يتم في المستقبل بشأن المواضيع التي سيتم النظر فيها في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال. وينبغي أن تشمل المناقشات الممارسين والخبراء في مجال الملكية الفكرية وممثلي المنظمات ذات الصلة، وتشمل كذلك تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

136. وأشار الرئيس إلى المقترحات التي طرحت. وقال إن المجموعة باء اقترحت عقد جلسة خاصة في الدورة التالية للجنة التنمية، وإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يوَّد من وفد البرازيل تقديم اقتراحه مكتوبا للنظر فيه في الدورة المقبلة. والتمس الرئيس من الوفود الإدلاء بآرائها عن هذه المقترحات.

137. ورأى وفد البرازيل أن اللجنة يمكن أن تتوصل إلى أرضية مشتركة وحل عملي للمضي قدما بهذه المقترحات. ومن المطلوب تبني نهج متوازن. وأيد العديد من البلدان نهج الملكية الفكرية من أجل التنمية، وأيد الآخرون نظاما للملكية الفكرية موجها نحو التنمية. ويجب أن تؤخذ مصالح جميع الدول الأعضاء بعين الاعتبار. وأشار الوفد إلى تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذكر أنه سيقدم بيانا مكتوبا. وتُعد الملكية الفكرية والتنمية واحدة من أهم المواضيع. وحث الوفد الدول الأعضاء على محاولة إيجاد أرضية مشتركة حول بعض الموضوعات قبل انعقاد الدورة القادمة. ورأى أنه يمكن إجراء مشاورات غير رسمية في هذا الصدد.

138. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى اقتراحه بأن تنظم الأمانة جلسة تقاسم بشأن الملكية الفكرية والابتكار في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال في الدورة التالية للجنة التنمية. ويجب أن يتم ذلك خلال دورة لجنة التنمية، وليس قبلها أو بعدها أو على هامشها.

139. وأعرب وفد إندونيسيا عن عدم موافقته إلا على نوع العمل المستقبلي الذي يتماشى مع موقفه بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن قناعة إندونيسيا الشديدة بأن الملكية الفكرية لها دور إيجابي في التنمية. وأيد نظام الملكية الفكرية. وقد وضعت إندونيسيا أنظمة لحماية الملكية الفكرية وانفاذها. ومع ذلك، ينبغي ألا تركز المناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية في الغالب على الدور الإيجابي للملكية الفكرية ولكن أيضا على كيفية معالجة الآثار السلبية لتنفيذ أنظمة الملكية الفكرية والحماية في البلدان النامية، بما في ذلك إندونيسيا. ويجب أن تعكس جلسة التقاسم حول الملكية الفكرية والابتكار، لا سيما إذا جرت في اجتماع لجنة التنمية، وجهة نظر متوازنة حول الملكية الفكرية والتنمية. واتفق الوفد مع رأي وفد البرازيل بأنه يمكن إجراء مشاورات غير رسمية حول كيفية المضي قدما في هذا البند من جدول الأعمال.

140. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتراح المقدم من المجموعة باء بعقد جلسة تقاسم في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الاجتماع المقبل للجنة، وتعليقات وفد إندونيسيا بأنه ينبغي أن يعكس وجهة نظر متوازنة. واوضح ان الأمر سيكون متروكا للدول الأعضاء بشأن تبادل خبراتهم، وسيكون متوازنا مثل العروض التي تقدمها الدول الأعضاء. وستكون وجهات النظر والخبرات مختلفة. وهذه هي كيفية تحقيق التوازن.

141. واقترح الرئيس تناول الإجراء الخاص بمعالجة هذا البند في الدورة المقبلة. ويمكن للوفود تقديم وجهات نظرها كتابة بشأن القضايا التي يتعين معالجتها إلى الأمانة قبل ذلك، ويمكن أن تقوم الأمانة بتجميعها.

142. وأشار وفد إندونيسيا إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية واتفق في الرأي على أن كل ما يحدث في إطار هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن يكون متروك للدول الأعضاء. وينبغي أن تكون المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال ذات مغزى لدعم نظام متوازن للملكية الفكرية. ولن يكون لجلسة التقاسم في حد ذاتها أي تأثير في هذا الصدد. ويمكن أن تتم مناقشة كيفية المضي قدما في وقت لاحق في هذه الجلسة إذا كان هناك وقت للقيام بذلك.

143. ورأى وفد جمهورية إيران الإسلامية الاقتراح المقدم من المجموعة باء إيجابيا. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون تنظيم جلسات التقاسم بديلا للمناقشات الموضوعية التي تجريها اللجنة حول هذه القضية الهامة. وأعرب الوفد عن عدم اعتراضه على جلسات التقاسم. ومع ذلك، ينبغي إجراء مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قدما في هذه القضية الهامة في اللجنة. ويجب ألا يكون الوقت المخصص لأي جلسة تقاسم بديلا للمناقشات الموضوعية التي تجريها اللجنة. وتُعد هذه قضية مهمة جدا. وينبغي أن تؤدي جلسة التقاسم إلى نتيجة ملموسة تتجاوز تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات. وينبغي توجيه أي إجراء في إطار هذا البند من جدول الأعمال نحو تحقيق نتائج ملموسة. وأشار الوفد إلى أن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وتقاسم المعلومات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء أمور مهمة للغاية ويمكن أيضا النظر فيها في الدورة القادمة.

144. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى تعليقات وفد جمهورية إيران الإسلامية، ورأى أن هناك سوء فهم بشأن اقتراحه. وأوضح أن الاقتراح يتعلق بإجراء مناقشة موضوعية حول الملكية الفكرية والابتكار، وليس مناقشة حول الطرائق أو الخطوات المقبلة.

145. وصرّح وفد إندونيسيا بأنه يجب أولا مناقشة الموضوع والملكية الفكرية والابتكار. ومن الضروري فهم المقصود بالملكية الفكرية والابتكار فعلا في الاقتراح قبل الموافقة على الاقتراح.

146. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأنه قد لا يتوفر وقت لمناقشة هذه المسألة في هذه الدورة. وكرر اقتراحه بأن تقدم الوفود آراءها كتابة بشأن القضايا التي ينبغي معالجتها إلى الأمانة قبل الدورة القادمة. ويمكن بعد ذلك أن تقوم الأمانة بتجميعها لمناقشتها في الدورة التالية.

147. واقترح وفد البرازيل أنه يمكنه تقديم ملخص بأهم المواضيع التي ذكرها. وأشار إلى أن المجموعة باء قد يمكنها أن تفعل الشيء نفسه من أجل محاولة التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الدورة. ومع ذلك، لم يبد الوفد أي اعتراض في حال كانت اللجنة تفضل ألا تبدأ المناقشات إلا في الدورة القادمة.

148. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن بعض الاقتراحات كاملة وشاملة، وقد تتطلب تحديد الأولويات. ومن حيث العملية، قال إن هناك طريقتين للمضي قدما. تتمثل إحداها في وضع جميع الاقتراحات معا للنظر فيها بشكل مناسب ومن ثم تحديد الأولويات فيما يتعلق بما سيتم معالجته في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتتمثل الطريقة الثانية في اتخاذ قرار بشأن موضوع ذي أولوية للمضي قدما على الفور وفتح الباب لاستقبال الاقتراحات بشكل مستمر. وفيما يتعلق بالخيار الثاني، قد يكون من الصعب العثور على موضوع ذي أولوية في هذه الدورة. وقد يخلق ذلك أيضا صعوبات يمكن أن تعرقل المناقشات الموضوعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وقد تحدثت عدة وفود عن تحقيق نتائج ملموسة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بسماع ما يدور في أذهانهم في هذا الصدد، لا سيما وأن اللجنة ليست هيئة لوضع القواعد والمعايير. وأيّد الوفد الاقتراح بعقد جلسة لتبادل الخبرات من شأنها أن تحسين فهم أفضل الممارسات في مختلف البلدان بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأوضح الوفد أن اقتراح الرئيس معقول ومناسب. وسيسمح للدول الأعضاء باتخاذ القرار الصحيح بشأن المضي قدما في المناقشات الموضوعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

149. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن رغبته في أن تتقاسم المجموعة باء ووفد البرازيل مقترحاتهما كتابة مع جميع الدول الأعضاء في هذه الدورة. ورأى الوفد أن هناك عناصر مشتركة في المقترحات، وأنه يمكن تحديد هذه العناصر وإيجاد حل للإجراءات الواجب اتخاذها في الدورة القادمة.

150. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده التام لنهج الرئيس. وأشار إلى أنه ينبغي منح الدول الأعضاء الوقت اللازم لمراجعة المقترحات. ورأى أن اقتراح وفد البرازيل طويل وشامل للغاية. ومن غير المرجح أن تتمكن الوفود من صياغة موقف مع عواصم كل منها في هذه الدورة حول عناصر الاقتراح حتى لو كان مكتوبا من قِبل وفد

البرازيل. وأشارت المجموعة إلى اقتراحها بعقد جلسة تقاسم وذكرت أنه لم تُعد اقتراحا مكتوبا لهذا الاجتماع. وطرحت المجموعة فكرة تقديم هذا البند من جدول الأعمال. وأعربت عن رغبتها الشديدة في تطوير هذا الاقتراح والنظر فيه. ورأت المجموعة أن تحديد أولويات الموضوعات بناء على المقترحات المقدمة يُعد أمرا مهما.

151. وكرر الرئيس اقتراحه. واقترح أيضا عقد اجتماع غير رسمي بعد أن يتم تناول بنود جدول الأعمال لهذه الدورة لإتاحة الفرصة لمؤيدي المقترحات لتقديم مزيد من المعلومات والتوضيحات فيما يتعلق بالمقترحات. وهذا من شأنه أن يساعد الوفود على الاستعداد للمناقشات في الدورة المقبلة.

152. وقال وفد إندونيسيا إنه أشار إلى نتائج ملموسة، وأعرب عن إدراكه التام بأن لجنة التنمية ليست هيئة لوضع القواعد والمعايير. ولم يشر الوفد إلى معاهدة دولية ملزمة أو مبادئ توجيهية وما إلى ذلك. ولم يرغب الوفد في أن تدور المناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية لمجرد إضافة بند في جدول الأعمال. وأعرب عن رغبته في أن يكون ذلك أكثر وضوحا. وأبدى استعداده لمناقشة كيفية جعل المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال أكثر جدوى. وأوضح أن النتيجة الملموسة لجلسة التقاسم التي تقترحها المجموعة باء يمكن أن تكون عبارة عن تقرير أو شيء يمكن لبلده أن تستخدمه لمعرفة ما هي الخبرات التي تم تقاسمها. وأكد الوفد على أن المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن تتضمن الدور الإيجابي للملكية الفكرية وأن تتناول الآثار السلبية لتنفيذ أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية. وفيما يتعلق باقتراح الرئيس الأخير، أبدى الوفد مرونة بشأن ما إذا كان ينبغي مناقشة المسألة في هذه الدورة أو التي تليها.

153. وكرر الرئيس اقتراحه وتساءل عما إذا كان بوسع اللجنة الموافقة عليه. وتم الاتفاق عليه لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم طلب الرئيس من الأمانة اقتراح موعد نهائي للوفود لتقديم وجهات نظرها قبل الدورة القادمة.

154. وصرّحت الأمانة (السيد بالوش) بأن الممارسة المتبعة في الويبو تتمثل في إتاحة الوثائق قبل شهرين من اجتماع أي لجنة من لجان الويبو. ومن المتوقع أن تعقد الدورة التالية للجنة في الفترة من 14 إلى 18 مايو. ويجب نشر الوثائق بحلول منتصف مارس. ورأت أن الترجمة والموافقة على النشر كوثيقة من وثائق لجنة التنمية ضروريتان في هذا الصدد. وبالتالي، ينبغي للوفود تقديم المدخلات بنهاية شهر فبراير من أجل معالجتها ونشرها.

155. وذكر الرئيس أن الموعد النهائي لتقديم المدخلات هو في نهاية فبراير 2018. وأغلق مناقشة هذا البند نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تتمة)

نقاش حول طريقة تناول أهداف التنمية المستدامة في دورات اللجنة المقبلة، بما في ذلك طلب إضافة بند دائم في جدول الأعمال (انظر الوثيقة CDIP/18/4)

156. طلب الرئيس من الأمانة تقديم هذه المسألة.

157. عرضت الأمانة (السيد بالوش) لمحة عامة عن هذه المسألة. ونظرت الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية في مجموعة من مدخلات الدول الأعضاء (انظر الوثيقة CDIP/18/4) عقب إجراء مناقشة في الجلسة السابقة حول كيفية مناقشة أهداف التنمية المستدامة في اللجنة. وتضمنت المدخلات اقتراحا من وفد البرازيل يتضمن بند جدول أعمال دائم لتناول موضوع أهداف التنمية المستدامة. وقد نوقشت هذه المسألة في الجلسة الأخيرة. ولم تتمكن اللجنة من تحقيق تقدم بشأن هذا البند. وبالتالي، قررت اللجنة مواصلة المناقشة في هذه الدورة، على النحو المذكور في الفقرة 8.7 من ملخص الرئيس.

158. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة في قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة يُعتبر علامة بارزة. وأعربت المجموعة عن تأييدها الكامل لأهداف التنمية المستدامة وجهود الويبو للمساهمة في تنفيذها، مع التذكير بأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن للويبو دورا هاما في دعم الدول الأعضاء للنفاذ إلى هذا المبتغى. وأشار إلى أنه، حتى الآن، فإن المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة في اللجنة ذات طابع نظري، وتركز على الهدف أو الغاية الذي قد يكون لها صلة على نحو ما بعمل الويبو والجوانب الإجرائية، مثل اقتراح إضافة بند دائم في جدول أعمال لجنة التنمية يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد حان الوقت للانتقال إلى نهج عملي وملموس أكثر يمكن أن يساعد الدول الأعضاء بالفعل على إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين استخدام أدوات الملكية الفكرية. وقد قدمت المجموعة اقتراحها بتنظيم جلسة تقاسم بشأن الملكية الفكرية والابتكار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في إطار البند 8 عن بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية وذلك بهدف تحقيق تقدم في المضمون. وعلى نحو ما أُشير إليه في المناقشة التي جرت في إطار البند 8، فإن الإطار الإجرائي لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وللمضي قدما نحو تحقيق تقدم ملموس قائم بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة التنمية بعد مناقشات مكثفة، على الإجراء السنوي لتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة إلى اللجنة. وقد أظهر ذلك بوضوح أن هناك حاجة إلى بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة، نظرا إلى أن لا شيء يمنع لجنة التنمية ولا منعها من مناقشة أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في إطار هياكل جدول الأعمال القائمة الأخرى. وأكدت المجموعة من جديد أنها ليست في موقف يسمح لها بتأييد اقتراح إضافة بند دائم في جدول الأعمال بشأن هذه المسألة.

159. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بمساهمة الويبو والأمانة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها ومساهمتها في العمل المشترك بين الوكالات بشأن قضايا أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بقوة بتأييد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي مهمة وملائمة للبلدان المتقدمة بقدر ما هي مهمة وملائمة للبلدان النامية. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثامنة عشرة للجنة من أجل تزويد الدول الأعضاء بتقرير سنوي عن أهداف التنمية المستدامة. ويتيح ذلك للدول الأعضاء فرصة كبيرة لمناقشة أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، ليس من الضروري وضع بند منفصل على جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. ولدى الويبو، بصفتها منظمة متعددة الأطراف معنية بالملكية الفكرية، معرفة محددة للغاية يمكنها المساهمة بها في المناقشات الأوسع نطاقا لأهداف التنمية المستدامة. ولكي يكون دعم الويبو أكثر تركيزا وفعالية، يجب عليها التركيز على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة الأكبر بعملها وولايتها. ومن ثم، رأى الوفد أن عمل الويبو أكثر أهمية في إطار تنفيذ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (بناء البنية التحتية المرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار)، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة) . ويجب أيضا عدم التغافل عن أن الإنجاز العام لأهداف التنمية المستدامة يعتمد في المقام الأول على أعمال الدول الأعضاء كلٍ على حدة.

160. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأكد من جديد أن الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، لها دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب الأمر إرادة سياسية قوية والتزاما كبيرا من جانب المجتمع الدولي لتحويل العالم بحلول عام 2030. وتلعب الملكية الفكرية دورا هاما في التنمية، لا سيما أن التكنولوجيا موجودة في العديد من مجالات الحياة. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج كلي ومنظَّم ومنسَّق. ورحّب الوفد بالجهود التي تبذلها المنظمة، ولا سيما المبادرة التي اتخذها المدير العام لترشيح ممثل عن أهداف التنمية المستدامة وقرار لجنة التنمية لإعداد تقارير بشأن استمرار الويبو في تنفيذها سنويا. ومن المهم إجراء مناقشات مستفيضة بشأن القضايا المرتبطة بالتنمية وولاية الويبو. وتقتضي ولاية لجنة التنمية من اللجنة إجراء مناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هناك بند دائم في جدول أعمال لجنة التنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة من أجل مناقشة القضايا بالتفصيل وإيضاح ما تقوم به الويبو في هذا الصدد.

161. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيقية، وأشار إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة للمضي قدما في العمل بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال الويبو. وأشار الوفد إلى أنه على مدار العديد من الجلسات، فضّل النهج وأيّد التركيز على أهداف وغايات التنمية المستدامة التي لها صلة بعمل الويبو. وبما أن لجنة التنمية تتناول بالفعل أهداف التنمية المستدامة، فإن عليها التركيز على المناقشات المكثفة واعتماد نهج أكثر تحديدا. وأيدت المجموعة أي اقتراح يتعلق بتنظيم جلسة حول الملكية الفكرية والابتكار يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لتناول أهداف التنمية المستدامة في الدورات المقبلة. وأعربت عن تطلعها إلى إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

162. وأكد وفد إكوادور على أهمية الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ويجب تخصيص مساحة أكبر لمناقشة أهداف التنمية المستدامة. وأيّد الوفد اقتراح وفد البرازيل بشأن إضافة بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة.

163. وكرر وفد باكستان تأييده للاقتراح البرازيلي. ورأى أن أهداف التنمية المستدامة متعددة القطاعات وعامة في طبيعتها. وتلعب دورا هاما ومميزا في إنجاز جدول أعمال 2030. وأشار إلى أن الإقرار سيساعد على تنسيق الجهود في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن تأييده التام لاقتراح وفد البرازيل.

164. وذكر وفد إندونيسيا أنه في عالم اليوم الذي يزداد تكاملا، يجب تصور أهداف التنمية المستدامة على أنها جدول أعمال عالمي حقيقي يضم مسؤوليات تتقاسمها جميع البلدان على أساس التزام قوي بالمشاركة في إجراءات جماعية تتطلب التأييد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وأشار إلى أن الويبو في وضع يمكنها من البناء على قوة الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية. وتطلع الوفد إلى مناقشة طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في لجنة التنمية، بما في ذلك اقتراح إضافة بند دائم في جدول الأعمال.

165. وأشار وفد البرازيل إلى أن أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 توضح أن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم متشابكة، وبالتالي، دعا إلى التوصل إلى حلول متكاملة. وأشار أيضا إلى أن وجهة نظر البرازيل بشأن أهداف التنمية المستدامة تعكس إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى النحو الوارد في الفقرة 5 من جدول أعمال 2030، فإن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة وتنطبق على جميع البلدان، مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية. ويُعد هذا النهج المتكامل هو العمود الفقري لجدول أعمال 2030. وينبغي ألا تناقش الدول الأعضاء سوى بعض أهداف التنمية المستدامة في الويبو وتترك الأخرى. وسوف تكون مناقشة أهداف التنمية المستدامة بشكل فردي مماثلة لمناقشة أجزاء فقط من مفهوم التنمية. إنها لا معزى لها إلا بوجودها معا. وأشار إلى أن جدول أعمال 2030 تتطلب من المنظمات الدولية أن تعبئ من جميع المصادر "المساعدة المالية والتقنية لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية للبلدان النامية من أجل الانتقال إلى أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج". وهو مجال تتمتع فيه الويبو بالتجربة والخبرة. وينبغي ألا تتخلى الويبو عن مسؤوليتها. وعلى الرغم من أن الوفد قد كرر موقفه بأن الويبو لا ينبغي أن تقيد دورها في بعض أهداف التنمية المستدامة، فإنه رأى أن مساهمة المنظمة لن تكون متماثلة مع جميع الأهداف السبعة عشر. ومع ذلك، فإن ذلك لا يعفي الويبو من المشاركة في تنفيذها. وتم تعميم التقرير الأول عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدورة الأخيرة. وينبغي أن يحتوي التقرير على مزيد من المعلومات حول كيفية تنفيذ كل هدف استراتيجي لهداف التنمية المستدامة المرتبط تحديدا به. وقد طلب الوفد ذلك لفترة طويلة، ليس فقط في لجنة التنمية ولكن أيضا في لجنة البرنامج والميزانية. وفي الدورات الثلاث الأخيرة للجنة التنمية، اقترح الوفد إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد حظي الاقتراح بدعم أغلبية الدول الأعضاء، مما يعكس رغبة جزء كبير من المجتمع الدولي في أن تلعب الويبو دورا أكثر نشاطا وشفافية نحو تعميم أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن وجود بند دائم بشأن أهداف التنمية المستدامة له عدد من الفوائد. فهو يساهم في تبسيط العمل، ويعزز الشفافية والتركيز والمساءلة. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بشكل بنّاء مع الدول الأعضاء

الأخرى في وضع برنامج عمل محدد لأهداف التنمية المستدامة. وكذلك عن استعداده لتبادل الأفكار مع الأعضاء الآخرين بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع.

166. وأشار وفد الصين إلى أنه في الدورات القليلة الماضية، قدمت الدول الأعضاء العديد من التعليقات حول كيفية تنفيذ الويبو لأهداف التنمية المستدامة. وتُعد أهداف التنمية المستدامة أهدافا عالمية مهمة صاغتها الأمم المتحدة لمواجهة تحديات التنمية المشتركة في السنوات الخمس عشرة القادمة. ويُعد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ويمكن أن تلعب الملكية الفكرية، باعتبارها قوة دافعة هامة للابتكار، دورا فريدا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي على الويبو، باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الستة عشر، أن تنخرط بنشاط في هذه العملية. وتُعتبر لجنة التنمية هي أهم محفل للويبو لمناقشة قضايا التنمية. وبالتالي، فمن المناسب مواصلة مناقشة قضايا أهداف التنمية المستدامة في اللجنة. ومن حيث المبدأ، أيد الوفد إضافة بند دائم في جدول أعمال لجنة التنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ولم يتم التوصل إلى توافق في المناقشات حول هذه المسألة. ولدعم المناقشات، اقترح الوفد أن تَشرع اللجنة في بعض القضايا المحددة. فعلى سبيل المثال، يمكنها أن تلتمس من الأمانة أن تستعرض عمل الويبو في هذا المجال من أجل تزويد الدول الأعضاء بمنظور شامل للعمل الذي قامت به الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوفير أساس لمواصلة النقاش حول قضايا مثل تحديد أهداف التنمية المستدامة التي يوجد للويبو بها ميزة، والإنجازات التي ينبغي أن يتم تقاسمها وتوزيعها، والمجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو تحسين. ورحّب الوفد بالمقترحات المقدمة من الوفود الأخرى للمضي قدما في مناقشة هذه القضية.

167. وأشار الرئيس إلى أن المواقف لم تتغير، وإلى عدم وجود مقترحات جديدة، وأنه لا يزال هناك تباعد في وجهات النظر حول طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات لجنة التنمية في المستقبل. وأوضح أن اللجنة تتناول بالفعل أهداف التنمية المستدامة. ويتم تقديم تقرير سنوي إلى اللجنة. وقد تم تعيين ممثل للمدير العام. وهذه مبادرات اتخذتها الأمانة. وفي هذه المرحلة، يمكن للجنة بحث الكيفية التي يمكن أن تظهر بها هذه القضية في جدول الأعمال، وليس بالضرورة كبند مستقل في جدول الأعمال. واقترح وفد سويسرا باسم المجموعة باء أنها يمكن أن تندرج تحت البند 8 من جدول الأعمال، وهو بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ولا يمكن للجنة مناقشة التنمية دون مناقشة التنمية المستدامة. وفي الواقع، تعكس أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى أن تكون التنمية مستدامة. ويمكن مناقشة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالويبو كبند فرعي في إطار البند 8 من جدول الأعمال. ويمكن أن يكون هناك العديد من البنود الفرعية المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يلقى اقتراحه قبولا لدى الوفود.

168. واستفسر وفد البرازيل عما إذا كان الرئيس اقترح إدراج موضوع أهداف التنمية المستدامة في إطار الملكية الفكرية والتنمية.

169. أوضح الرئيس اقتراحه. واقترح أن تناقش اللجنة إمكانية إدراج أهداف التنمية المستدامة في إطار البند 8 من جدول الأعمال لأنها لم تكن حددت مضمون هذا البند من جدول الأعمال.

170. وأقر وفد البرازيل بأن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية متشابكان. ومع ذلك، فإنهما ليسا متماثلان. وأوضح أن لأهداف التنمية المستدامة جدول زمني محدد للتنفيذ، وسوف ينتهي في عام 2030. ومع ذلك، فإن أجندة التنمية دائمة. وأعرب الوفد عن حاجته إلى التشاور مع بلده فيما يتعلق بمقترح الرئيس. وقال إنه في هذه اللحظة، يفضل التعامل معها بشكل منفصل لأنها أشياء مختلفة. وأشار إلى أن اللجنة ينبغي عليها صياغة بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة له محتوى، مثل ما تفعله بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأوضح أنه سيتم بذل المزيد من الجهد لمناقشة هذه القضايا. وسيكون أكثر تركيزا وشفافية. ورأى الوفد أن جميع الدول الأعضاء يمكن أن توافق على أن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية مسألتان منفصلتان. ويمكن للجنة بذل جهود للتوصل إلى توافق في الآراء حول اقتراحها. وهذا من شأنه أن يكون جيدا لجميع الدول الأعضاء.

171. وقال وفد الجمهورية التشيكية إن بلده يوافق على جميع أهداف التنمية المستدامة كالتزام دولي. ويمكن للجنة دعوة خبراء بشأن أهداف التنمية المستدامة والمدير العام لشرح دور الدول الأعضاء والمنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة في عملية التنفيذ. ويمكن للجنة تحديد الغايات أو الأهداف أو المؤشرات الملموسة الناشئة عن أهداف التنمية المستدامة التي قد تكون ذات صلة بالويبو.

172. وأشار الرئيس إلى وجود مقترحات جديدة بشأن هذه المسألة. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في التشاور مع بلده، وقد ترغب وفود أخرى في أن تفعل نفس الشيء. وبالتالي، اقترح الرئيس أن تعود اللجنة إلى هذه المسألة في الدورة القادمة لمعرفة ما إذا كان من الممكن تحقيق تقدم. وتساءل عما إذا كان هذا مقبولا لدى اللجنة.

173. ووافق وفد البرازيل تماما على اقتراح الرئيس.

174. وتم الاتفاق على اقتراح الرئيس بمواصلة المناقشات في الدورة المقبلة، نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

صيغة مراجعة لاقتراح من المجموعة الأفريقية حول تنظيم مؤتمر دولي مرّة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (انظر الوثيقة CDIP/20/8)

175. طلب الرئيس من وفد السنغال تقديم الصيغة المراجعة للاقتراح.

176. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقدم الصيغة المراجعة للاقتراح. وأشار إلى أن نتائج المؤتمر الدولي الذي عقد حول هذا الموضوع في أبريل 2016 تحت رعاية اللجنة شجعت المجموعة. وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية، قدمت المجموعة اقتراحا يتعلق بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية مرة كل سنتين في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الاجتماع وضمان استدامته في جدول أعمال الويبو. وتراعى الصيغة المراجعة للاقتراح التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء. وتشتمل الترتيبات التنظيمية واللوجستية لتنفيذ الاقتراح على تلك الترتيبات التي وافقت عليها الدول الأعضاء للمؤتمر الدولي في أبريل 2016. وسيتم إعادة استخدام الشروط المرجعية المتفق عليها. وسيناقش المؤتمر الدولي موضوعا يتعلق باللقب الثانوي المقرر أن توافق عليه الدول الأعضاء في الدورة الأولى للجنة في السنة الأولى من كل دورة ميزانية للويبو. وسوف يتعين على الأمانة إعداد برنامج المؤتمر الدولي وإعداد المحتوى لكل موضوع من خلال مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات. وسيتم تقديم البرنامج النهائي للمؤتمر في الدورة الثانية للجنة التنمية في السنة الأولى لدورة الميزانية وذلك للعلم. ويمكن أن يُعقد المؤتمر في جنيف أو في بلد آخر تقترحه الدول الأعضاء. وستكون مدة المؤتمر يومين أو ثلاثة أيام. وسيُعقد في النصف الأول من السنة الثانية من دورة ميزانية الويبو. وتتمثل أهداف المؤتمر في إطلاع الدول الأعضاء على التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية وتمكين المشاركين من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسيتعين على الأمانة اختيار المتحدثين على أساس التوازن الجغرافي، والخبرة المناسبة، والتوازن في المنظور. وستتاح للدول الأعضاء الفرصة لاقتراح أسماء المتحدثين. وسيُعقد المؤتمر مرة كل سنتين لفترة أولية مدتها ست سنوات تبدأ من الثنائية 2019/2018. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة المراجعة للاقتراح.

177. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن المؤتمر المنعقد في أبريل 2016 يلقي الضوء على أهمية هذه المحافل لتعزيز المشاركة فيما بين البلدان وأصحاب المصلحة، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية. ومن شأن تنظيم مثل هذا المؤتمر أن يفيد جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نموا والبلدان النامية. وقد درس الوفد مزايا وأهداف هذه المبادرة وشروطها المرجعية. وأيد الاقتراح والشروط المرجعية الواردة فيه. وحث الوفد الدول الأعضاء على أن تتحلى بالمرونة وتكون بناءة عند النظر في الاقتراح. وأعرب عن تطلعه إلى اعتماد الاقتراح في الدورة الحالية.

178. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد الاقتراح. ورأى أن الوثيقة المعدَلة تعتبر أساسا ممتازا لبدء المناقشة. وأقرت المجموعة بمساهمة هذه المؤتمرات في المناقشات المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية. وقد أعربت بالفعل عن اهتمامها بمثل هذا المؤتمر في الدورة الأخيرة. وأقرت اللجنة وأعضاؤها بالنتائج المهمة للمؤتمر المنعقد في 7 و8 أبريل 2016. ورأت أن الأمر سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح إذا قررت اللجنة عقد مؤتمر مماثل في الثنائية المقبلة.

179. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأيد الاقتراح. وقال إن من شأن هذا المؤتمر أن يساعد على زيادة الوعي بكيفية تسخير سياسات الملكية الفكرية كأداة للتنمية.

180. وأيد وفد باكستان الصيغة المراجعة للاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن الاقتراح في النموذج الحالي يقدم العديد من المزايا. ومن شأن المؤتمر أن يساعد على إطلاع الدول الأعضاء على التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. كما يمكن أن يقدم مساهمات إيجابية في بند جدول أعمال الملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد إلى دوره الهام في مناقشة ليس فقط فوائد نظام الملكية الفكرية ولكن أيضا أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

181. وأكد وفد إكوادور تأييده للاقتراح. وأوضح أن هذه المؤتمرات تتناول القضايا الموضوعية ذات الصلة بالتنمية التي تهم البلدان. وسيكون من المناسب النظر في إمكانية عقد حدث خلال الثنائية المقبلة ومبادرة مماثلة في الثنائيات المقبلة.

182. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الصيغة المراجعة للاقتراح تقدّم بعض التفاصيل الإضافية حول تنظيم مثل هذا المؤتمر. وأشار الوفد إلى أن معظم الشواغل التي أعرب عنها في الدورة الأخيرة لم تؤخذ في الاعتبار عند مراجعة الاقتراح. وأبدى الوفد عدم قناعته بالحاجة إلى عقد مؤتمر مستقل لمدة يومين إلى ثلاثة أيام كل سنتين. ورأى أن لجنة التنمية توفر بالفعل منصة جيدة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ويزيد ذلك أكثر بعد إضافة بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية يمكن للدول الأعضاء من خلاله مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية لأنظمة الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد إلى أن الصيغة المراجعة للاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية تقترح أن يركز المؤتمر القادم على موضوع "كيفية الاستفادة من النظام". وعلى نحو ما ورد في مناقشة التقارير المرحلية، فإن مختلف مشاريع الويبو ومبادراتها تستهدف الاستخدام الأمثل لنظام الملكية الفكرية من قِبل الدول الأعضاء. وأشارت المجموعة إلى إنه في حال رأت المجموعات والوفود الأخرى بأن هناك حاجة إلى منح هذا الموضوع مساحة أكبر، فإنها على استعداد لمناقشة هذا الموضوع بشكل بنّاء في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

183. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تأييده لتنظيم مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية عندما تكون هناك حاجة ومصلحة يتعين الوفاء بهما. ورأى، مع ذلك، ضرورة أن يكون مثل هذا الحدث محددا بما فيه الكفاية لضمان أنه سيتم إشراك الحاضرين وتمكينهم من تبادل وجهات النظر حول القضايا الملموسة وذات الصلة. ويجب أيضا أن يكون مدروسا جيدا من منظور الميزانية والوقت. وينبغي استنفاذ خيارات المتاحة لمناقشة القضايا ذات الصلة في إطار بنود جدول الأعمال الموجودة لدى اللجنة قبل تقديم أساليب عمل مؤسسية جديدة مثل المؤتمر المقترح. واقترحت المجموعة الأفريقية أن يكون العنوان الثانوي للمؤتمر الذي سيعقد خلال الثنائية 2018-1919 هو "كيفية الاستفادة من النظام". ورأى الوفد أن هذا موضوعا واسعا ومختلفا إلى حد ما. وسيكون من المفيد معرفة المزيد عن النتائج والفوائد المتوقعة لعقد مؤتمر حول هذا الموضوع قبل تقييم ما إذا كان المؤتمر يُعد بالفعل هو الشكل الأنسب لمعالجة هذه القضايا واحتياجات الدول الأعضاء. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إمكانية تنظيم الأحداث أثناء دورات لجنة التنمية كطريقة ممكنة لتناول موضوعات محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ومن شأن ذلك أن يمكّن المندوبين المشاركين في دورة اللجنة من تبادل وجهات النظر حول المواضيع ذات الصلة دون تكبد أي تكاليف إضافية للسفر والسكن. ومن شأن الجمع بين هذه المناقشات وجلسات اللجنة أن يقلل من العبء الواقع على ميزانية الويبو. ووافقت الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية والجمعية العامة للويبو على إضافة بند جديد في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية يتضمن حاليا مواضيع محددة

لمعالجتها. ويمكن أن تكون المناقشة المواضيعية، مثل المناقشة المقترحة في الورقة الأفريقية، وسيلة لتحقيق أفضل استخدام لهذا البند من جدول الأعمال. ويبدو أن الأهداف الواردة في الصيغة المراجعة للاقتراح تتوافق مع الأهداف الواردة في بند جدول الأعمال الجديد. لذلك، ومع مراعاة الموارد المحدودة لجميع الأطراف المعنية، ينبغي أن يوضع في الاعتبار الشكل البديل للأحداث التي تعقد خلال اجتماعات لجنة التنمية وإمكانية الاستفادة من بند جدول الأعمال الجديد عند التفكير في شكل وطبيعة الاقتراح. وفي ضوء ما قيل، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن عدم اقتناعهم التام بضرورة عقد مؤتمر الآن على النحو الذي اقترحته مجموعة البلدان الأفريقية، أو إلزام الويبو بعقد مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية في كل ثنائية حسب الاقتراح الحالي. ومع ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات مثمرة في هذا الشأن واهتمامهم بالاستماع إلى الآراء والمدخلات البناءة للمجموعات الأخرى.

184. وأيد وفد البرازيل الاقتراح تأييدا تاما. واعتبره مبادرة تكميلية هامة لبند جدول الأعمال المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ورأى أنه يجب النظر إليهما بالتوازي، وأن الاقتراح عاجل وهام. وينبغي أن تركز اللجنة على الصورة الأعم المتمثلة في أهمية المؤتمر، فإنه يتعلق تماما باللجنة، وهو طريقة للحفاظ على الزخم في موضوع الملكية الفكرية والتنمية.

185. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن اهتمامه بمناقشة الصيغة المراجعة للاقتراح بمزيد من التعمق. وكرر الوفد موقفه بشأن تنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أنه درس ونظر في ميزة تنظيم مثل هذا المؤتمر والهدف منه. وأشار إلى أن المجموعة لا تزال تفضل تنظيم الأحداث التي تركز على موضوعات محددة خلال دورات لجنة التنمية دون تكبد تكاليف إضافية. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى مداخلات الوفود الأخرى بشأن الاقتراح.

186. وذكّر وفد الجمهورية التشيكية بأن اللجنة أمضت سنوات عديدة في مناقشة الشروط المرجعية للمؤتمر الدولي الذي عقد في عام 2016. وكانت هناك العديد من المشاكل مثل تلك المتعلقة بقائمة المتحدثين. وبسبب الموارد المحدودة، لم تتمكن الجمهورية التشيكية من حضور المؤتمر. وبالتالي، أشار الوفد إلى أنه يفضل تنظيم حدث أصغر ضمن دورات لجنة التنمية. على سبيل المثال، يمكن اختصار دورة اللجنة إلى أربعة أيام. ويمكن تخصيص يوم واحد لموضوع أو حدث معين. وينبغي أن تستذكر اللجنة خبرتها في تنظيم المؤتمر الدولي في عام 2016 عند اتخاذ قرار بشأن تنظيم مؤتمرات مماثلة.

187. وأشار الرئيس إلى استمرار الاختلاف في وجهات النظر بشأن هذه المسألة. واقترح تعليق المناقشة. ويمكن للوفود التفاعل لمعرفة ما إذا كان يمكن التوصل إلى اتفاق في الأيام القادمة.

188. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية واقترح عقد مشاورات غير رسمية حول الاقتراح.

189. وذكر الرئيس أن الطلب سوف يؤخذ في الاعتبار. وتم تعليق المناقشة حول هذا البند.

تنفيذ التوصيات المترتبة على الاستعراض المستقل (تتمة)

190. أشار الرئيس إلى التوصيتين 5 و11. وقال إن الصيغة اللغوية ينبغي أن تنتهي عند هاتين التوصيتين. ودعا الوفود إلى تقديم مدخلات في هذا الصدد. وأشار إلى السؤال الذي طرحه وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن ما ينبغي عمله عند اعتماد جميع التوصيات. وأعرب عن عدم تأكده مما إذا كان ينبغي إعادة فتح النقاش حول هذه المسألة حيث أنه تم النظر فيها في الماضي. وتم الاتفاق على أنه ينبغي إحالة بعض التوصيات إلى الأمانة للتنفيذ. ورأى أن بعض التوصيات الأخرى من مسؤولية الدول الأعضاء. وهناك أيضا توصيات تتطلب التنفيذ من قبل الدول الأعضاء والأمانة. واقترح أن تطلب اللجنة من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات لتحديد مسؤولية كل طرف في تنفيذ التوصيات الإثنتي عشر التي وافقت عليها اللجنة

بالفعل. وتم الاتفاق على هذا نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور. واستفسر الرئيس عما إذا كان بوسع الأمانة تقديم موجز لما يمكن أن تفعله بناء على اقتراحه.

191. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنها أعدت الوثيقة CDIP/19/3 استجابة لطلب اللجنة بأن تقدم الأمانة معلومات عن التوصيات الموجهة إلى الأمانة. وعلى نحو ما ذكر الرئيس، فإن هناك ثلاثة أنواع من التوصيات. وتم توجيه إحداها إلى الأمانة، وتم توجيه الفئة الثانية إلى الدول الأعضاء والأمانة، وتم توجيه الفئة الثالثة إلى لجنة التنمية. وقد تم عمل التصنيف. وكانت الأمانة قد قدمت ردودا على التوصيات الموجهة إليها. وقدمت نبذة عن النوع الثاني من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء والأمانة. وفي بعض الحالات، يعتمد إجراء الأمانة على قرار الدول الأعضاء. وفي الحالات التي يتم فيها توجيه توصية إلى الأمانة فقط، فإنها تحتاج إلى قرار وتأييد من الدول الأعضاء بأن ما قدمته مقبول بالنسبة لها. ولا علم للأمانة بالمعلومات الإضافية التي يمكن تقديمها فيما يتعلق بأنواع التوصيات.

192. وذكر الرئيس أن التوصيات أُعتمدت بغرض تنفيذها. وفي الدورة القادمة، ستنظر اللجنة في التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وسيكون ذلك موضع نقاش في اللجنة. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي، ينبغي على اللجنة أن تنظر في التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. واستفسر الرئيس عما إذا كان بوسع اللجنة الموافقة على استنتاجه.

193. وأدرك وفد جمهورية إيران الإسلامية أن الرئيس اقترح النظر في التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في الدورة المقبلة. وأبدى الوفد عدم علمه بكيفية المضي قدما في تنفيذ هذه التوصيات حيث أن طرائق التنفيذ لم تناقش. وعلى اللجنة مناقشة وتحديد عملية إعداد التقارير والاستعراض فيما يتعلق بالتوصيات الاثنتي عشرة.

194. وذكر الرئيس أن اللجنة اعتمدت التوصيات الاثنتي عشر. وعند اعتماد أي توصية، يجب تنفيذها. وستكون هذه المسألة على جدول الأعمال الدورة القادمة. وفي تلك الدورة، لن تنظر اللجنة في التوصيات، بل في تنفيذها.

195. وتساءل وفد جمهورية إيران الإسلامية عما إذا كانت عملية إعداد التقارير والاستعراض ستناقش في الدورة المقبلة. وأشار إلى أن هذه مسألة من المفترض أن تناقشها اللجنة في هذه الدورة. ولم يبد الوفد أي اعتراض فيما يتعلق بمناقشة تنفيذ التوصيات في الدورة المقبلة.

196. وذكر الرئيس أن اللجنة وافقت على اعتماد جميع التوصيات أولا ثم النظر في تنفيذها. وأنها لن تعتمد بعض التوصيات وتبدأ في تنفيذها، ثم تنظر في التوصيات الأخرى بهدف اعتمادها. وستشرع اللجنة في مرحلة التنفيذ حيث تم اعتماد جميع التوصيات. وسيتم فحص هذا في الدورة القادمة.

197. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أنه لم يتم اعتماد جميع التوصيات، حيث لم يتم اعتماد التوصيتين 5 و11. وأوضح أن المناقشة لا تزال مستمرة. وما زال يتعين على اللجنة العثور على صيغة لغوية لفرز هذه القضية. ولا تزال المجموعة على غير دراية بالطريقة التي ستمضي بها اللجنة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات المعتمدة، واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة، وعملية إعداد تقارير والاستعراض. وأفاد بأن لدى المجموعة بعض الآراء حول المتابعة. واقترحت المجموعة إجراء مزيد من المناقشات في وقت لاحق من الأسبوع حول كيفية المضي قدما في هذه النقطة بالذات.

198. وأشار الرئيس إلى التوصيتين 5 و11. وأوضح أنه أتم استنتاجاته بشأنها، وأن الصياغة فقط هي المعلقة. وتقرر أنه في ضوء ما قدمته الأمانة، سيكون النهج هو أن تحيط اللجنة علما بهاتين التوصيتين وتشجع الأمانة على مواصلة ممارستها الحالية بشأنها. وفيما يتعلق بالتنفيذ والتوضيحات، يمكن للجنة النظر في تلك التوصيات في الدورة القادمة إذا لم تكن واضحة. وأفاد بأن الأمر ليس متروك له لتوضيحها.

199. واستأنف الرئيس مناقشة التوصيات الاثنتي عشرة للاستعراض المستقل. وتساءل عما إذا كان بوسع اللجنة اعتماد التوصيات الاثنتي عشرة من أجل الانتقال إلى المرحلة التالية.

200. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأكد أنه ليس في وضع يسمح له باعتماد التوصيتين 5 و11. ويمكن للجنة أن تحيط علما بالتوصيتين وربما تمضي قدما في هذا الأمر.

201. وأشار الرئيس إلى أنه لم يتم بعد اعتماد التوصيتين 5 و11. وأن الفكرة التي انبثقت عن المناقشات التي جرت في اليوم السابق هي الإحاطة علما بهذه التوصيات وتشجيع الأمانة على مواصلة تنفيذها إلى الحد الذي كانت تقوم به في عملها العادي. وأوضح أن اللغة مطلوبة في هذا الصدد. وتساءل الرئيس عما إذا كان من الممكن اعتماد هاتين التوصيتين في هذه الدورة. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فربما يمكن تجنيبهم حتى الدورة التالية، ويمكن للجنة النظر في ما يمكن عمله فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات العشر المتفق عليها. وفي الدورة الأخيرة، وافقت اللجنة على النظر في كيفية تنفيذ التوصيات المعتمدة ومواصلة النظر في التوصيات التي لم تعتمد بعد. وطلب من الوفود تركيز مداخلاتهم في هذا الاتجاه.

202. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن بعض الشواغل فيما يتعلق بالنهج الذي اقترحه الرئيس. ويتضمن التقرير 12 توصية. ولم تستطع اللجنة تناول 10 توصيات وترك اثنتين جانبا. وأشار الوفد إلى أن المجموعة لم تتمكن من الإحاطة علما بهذه التوصيات. وكانت الأمانة قد أشارت بالفعل إلى أنها تنفذ التوصية 5 في عملها العادي. وبالتالي، لم تر المجموعة أي مشكلة في اعتماد تلك التوصيات.

203. وأشار الرئيس إلى القرار المتخذ في الدورة الأخيرة. ووفقا لما جاء في ملخص الرئيس للدورة التاسعة عشر للجنة التنمية، ستواصل اللجنة مناقشة التوصيات التي لم يتم اعتمادها بعد، ومناقشة الطرائق واستراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعتمدة. وتساءل عما إذا كانت المجموعة الأفريقية قد أخذت في الاعتبار القرار المتخذ في الدورة الماضية.

204. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وذكر أنه أخذ في الاعتبار القرار المتخذ في الجلسة الأخيرة. وأوضح أن موقفه لم يتغير. وفيما يتعلق بالطريقة اللازمة لتنفيذ التوصيات المعتمدة، رأى الوفد أن النهج الذي اقترحه الرئيس مناسب. ويمكن للأمانة تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

205. وأشار الرئيس إلى التوصيات المعتمدة وإلى دور الأمانة في تنفيذ تلك التوصيات. وأفاد بأن الأمانة لا تستطيع التصرف بشكل مستقل، وأن على الدول الأعضاء إعطاء تعليمات واضحة للأمانة بشأن ما ينبغي أن تفعله في تنفيذ تلك التوصيات. وهناك أيضا توصيات تهم الدول الأعضاء. وتم مطالبتهم بالقيام بكل ما يعتبرونه ضروريا لتنفيذ تلك التوصيات. ولا تزال التوصيتان 5 و11 معلّقتين لأن المجموعة باء غير قادرة حاليا على اعتمادهما. ومع ذلك، أصرت المجموعة الأفريقية على ضرورة اعتمادها. ربما تستطيع اللجنة محاولة إيجاد حل وسط في هذه الدورة. وعندما تتوصل اللجنة إلى اتفاق عام بشأن جميع التوصيات الاثنتي عشر، يمكن مطالبة الدول الأعضاء بتقديم آراء مكتوبة حول كيفية تنفيذها. وفي الدورة القادمة، يمكن للدول الأعضاء أيضا أن تنظر في القرارات المطلوبة لتنفيذ مختلف التوصيات المعتمدة. والتمس الرئيس التعرف على وجهات نظر الوفود في هذا الشأن.

206. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأكد أنه كان يناقش كيفية المضي قدما فيما يتعلق بالطرائق والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ التوصيات. وأشار إلى أن موقفه يتماشى مع ما اقترحه الرئيس. ومع ذلك، يجب أن يكون أكثر واقعية. واقترحت المجموعة أن تقوم الأمانة بدعوة الدول الأعضاء لتقديم طلبات بشأن الطرائق والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ التوصيات المعتمدة. ويمكن للأمانة إعداد تجميع وإتاحتها قبل الدورة القادمة. وهذا يعطي الوفود الوقت لدراسة الوثيقة والاستعداد للمناقشة في الدورة القادمة.

207. والتمس وفد مصر توضيحات بشأن اقتراح الرئيس. وأعرب عن عدم فهمه للكيفية التي يمكن بها للأمانة تنفيذ شيء لم تعتمده الدول الأعضاء بعد.

208. وأشار وفد البرازيل إلى وجهات النظر المختلفة بشأن التوصيتين 5 و11. وأوضح أن الرئيس يمكن أن يقترح بعض العبارات لكي تحاول اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه التوصيات. وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الأخرى، ذكر الوفد أنه غير مستعد لتقديم اقتراحات ملموسة بشأن هذه المسألة، وسيكون من الأفضل ترك ذلك حتى الدورة القادمة.

209. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى التوصيتين 5 و11 وكرر تفضيله اعتماد هاتين التوصيتين المتبقيتين. ولم يكن هناك توافق في الآراء فيما يتعلق بهذه التوصيات. ولم يبد الوفد أي اعتراض على مواصلة مناقشة التوصيتين 5 و11 في الدورة القادمة. وقال الوفد، فيما يتعلق بالطرائق واستراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعتمدة، إنه يؤيد منح الدول الأعضاء فرصة لتقديم آرائهم بشأن هذه المسائل. وينطبق الشيء نفسه على عملية إعداد التقارير والمراجعة. ويمكن للدول الأعضاء تقديم تعليقات حول جميع الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة.

210. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى النهج المقترح من قِبل الرئيس في تنفيذ التوصيات والطريق للمضي قدما. واوضح أنه ينبغي على اللجنة أن تكون حذرة للغاية إذا كان عليها أن تطلب من الدول الأعضاء تقديم آرائها بشأن كيفية المضي قدما. وأشار إلى أن استراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعتمدة مذكورة في الفقرة 8.1 من ملخص الرئيس للدورة التاسعة عشر للجنة التنمية. وستخضع توصيات محددة أو أجزاء منها بطبيعتها لطرائق واستراتيجيات تنفيذ مختلفة. وأفاد بأنه تم تنفيذ بعض التوصيات من خلال قرار بسيط بالاعتماد، ويتعلق البعض الآخر أكثر بالعمليات. وقد تم توجيه بعض التوصيات أو أجزاء من التوصيات إلى الأمانة وبعض التوصيات الأخرى إلى لجنة التنمية وغيرها من التوصيات إلى الدول الأعضاء فرادى. وبالنسبة للتوصيات الموجهة إلى الأمانة، أيدت المجموعة تماما الطرائق واستراتيجيات التنفيذ المبينة في الوثيقة CDIP/19/3. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي أن يُعهد إلى الأمانة بالتنفيذ على النحو المبين في رد الأمانة في تلك الوثيقة وتمشيا مع القرار المتخذ في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية. وبالنسبة للتوصيات الموجهة إلى لجنة التنمية، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم، عند الاقتضاء، مقترحات محددة إلى اللجنة للنظر فيها. وبالنسبة للتوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء فرادى، ينبغي للمسؤولين الوطنيين النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ على المستوى الوطني. كما أشارت الفقرة 8.1 من ملخص الرئيس للدورة التاسعة عشر للجنة التنمية إلى إعداد تقارير بشأن التقدم المحرز واستعراضه. وأوضحت المجموعة أن لجنة التنمية تدرس، على أساس سنوي، تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية. ويُعد هذا أداة مفيدة. ويمكن أيضا استخدامها لإعداد تقارير بشأن التقدم المحرز واستعراضه فيما يتعلق بالاستعراض المستقل. ويمكن تضمينها في التقرير السنوي للمدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية. وهذا من شأنه أن يوفر للدول الأعضاء رؤية جامعة وشاملة لتنفيذ أجندة التنمية في تقرير واحد. وأعربت المجموعة عن رفضها إنشاء عملية إعداد تقارير موازية من شأنها أن تشكل عبئا على الأمانة وعلى الدول الأعضاء. وبدلا من إضافة مزيد من الوضوح، فإنها لن تؤدي إلا إلى مزيد التعقيد والازدواجية.

211. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأشار الوفد إلى النقطة التي أثارها وفد مصر حول كيفية تنفيذ التوصيتين 5 و11 إذا لم يكن قد تم اعتمادهما. وعلى نحو ما شرحت الأمانة بالأمس، فقد تم بالفعل تنفيذ التوصية 5 والجزء الثاني من التوصية 11. ولم تكن اللجنة بحاجة إلى إخبار الأمانة بكيفية تنفيذهما. وكل ما يتعين عليها القيام به هو تشجيع الأمانة على مواصلة تنفيذهما على غرار ما كانت تفعله. ولم ير الوفد سببا لحاجة اللجنة إلى اعتماد شيء تم تنفيذه بالفعل. وأشار إلى أن ذلك يبدو وكأنه عملية رسمية للغاية. وقد ناقشت اللجنة هذه التوصيات مناقشة كاملة، وتناولها ولم يتبق أي شيء للدورة القادمة أو الدورة التي تليها لمناقشة التوصية 5 والجزء الثاني من التوصية 11. وقد نفذتها الأمانة. ولم ير الوفد سببا لحاجة اللجنة إلى اعتمادهما لأنه لا يوجد سبب يدعوها إلى القيام بذلك. ويمكن للجنة أن تحيط علما بأنها قد تم تناولها بالكامل.

212. وذكر الرئيس أن الفكرة لا تتعلق فقط باعتمادها، ولكن أيضا بمعرفة مدى الحاجة إلى تحسين التنفيذ. وأشار إلى السؤال الذي طرحه وفد مصر حول كيفية تنفيذ التوصيتين 5 و11 إذا لم يكن تم اعتمادهما. وعلى نحو ما جاء في ملخص الرئيس للدورة التاسعة عشر للجنة التنمية، فقد وافقت اللجنة على مواصلة مناقشة التوصيات التي لم يتم اعتمادها بعد. وهذا يشمل التوصيتين 5 و11. وقررت اللجنة أيضا تحديد طرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأشار الرئيس إلى التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأشار إلى أنها أوضحت موقفا عاما بشأن العملية برمتها. ومع ذلك، فإن اللجنة بحاجة إلى النظر في هذه على مراحل. وهي حاليا في مرحلة الاعتماد. ولم تتم بعد مناقشة التوصيتين 5 و11 بالكامل. وعرضت الأمانة آراءها. ومع ذلك، ينبغي أن تنظر اللجنة أيضا في سبب قيام المراجعين المستقلين بإدراج التوصيات إذا كانت الأمانة قد نفذتها بالفعل. ويمكن دعوتهم إلى الجلسة التالية لتوضيح سبب تقديمهم لتلك التوصيات. وهذا يمكن أن يساعد على توضيح المشكلة. وحتى إذا أحاطت اللجنة علما بالتوصيات وشجعت الأمانة على تحسين ممارستها الحالية، فإن عليها تقديم إرشادات محددة إلى الأمانة. وهذا هو الأمر نفسه بالنسبة للتوصيات الأخرى. ويمكن القيام بذلك في الدورة القادمة لجميع التوصيات. وسيتعين على اللجنة مناقشة الإجراءات المحددة التي يتعين على الأمانة اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المعتمدة وكذلك يتعين عليها الموافقة عليها.

213. ووافق وفد إندونيسيا على تفسير الرئيس للحالة الراهنة. وأشار إلى أنه قد يجب تحسن بعض التوصيات. ورأت بعض الوفود بأن اللجنة لا تحتاج إلى اعتماد التوصيتين 5 و11 لأنهما قد نُفذتا بالفعل. ومع ذلك، رأى الوفد عدم وجود ضرر في اعتماد شيء تم تنفيذه بالفعل. ويتم توجيه هذه التوصيات إلى الأمانة وليس إلى الدول الأعضاء أو اللجنة. وإذا كان الاعتماد شكليا، فلن يكون هناك أي ضرر في اعتماد تلك التوصيات. وأشار الوفد إلى اقتراح مجموعة آسيا والمحيط الهادئ للأمانة بدعوة الدول الأعضاء لتقديم طلبات بشأن الطرائق والاستراتيجيات لتنفيذ التوصيات المعتمدة وتقديم إيضاحات في هذا الصدد. وأفاد بأن هناك ثلاثة أنواع من التوصيات في تقرير الاستعراض المستقل. فهناك توصيات موجهة إلى الأمانة. وهناك أيضا توصيات موجهة إلى اللجنة أو الدول الأعضاء. ويمكن للأمانة أن تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مدخلات بشأن التوصيات التي تطلبها، ولا سيما التوصيات الموجهة إلى اللجنة. وينبغي ترك تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء فرادى إليهم. ويمكن للأمانة أيضا دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مدخلات بشأن التوصيات الموجهة إلى الأمانة حيثما تطلب الأمر توجيهات من الدول الأعضاء. وإذا لم تكن الأمانة بحاجة إلى توجيه بشأن توصية معينة، فإن الأمانة لا تحتاج إلى إدراجه في الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء لتقديم المدخلات. ويمكن للأمانة تقديم تقرير إلى لجنة التنمية حول ما قامت به فيما يتعلق بالتوصية الموجهة إليها. وأشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من المجموعة باء بشأن التقرير السنوي للمدير العام بإدراج إعداد تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات واستعراضه . ووافق الوفد على أنه لا ينبغي تحميل الأمانة عبء تقرير منفصل. ويجب ألا يكون هناك ازدواجية في العمل. ومع ذلك، إذا كان من المقرر إدراج العناصر المذكورة في التقرير السنوي للمدير العام، ينبغي استخدام إطار التوصية لهذا الغرض.

214. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا. وأعرب عن عدم فهمه التام للتعليقات التي أُبديت بشأن إعداد تقارير عن التقدم واستعراضه. وفيما يتعلق بالمضي قدما، ذكر الوفد أن المجموعة يمكن أن توافق على اقتراح الدول الأعضاء بتقديم مدخلات مكتوبة حول كيفية تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل الموجهة إلى اللجنة، على النحو المذكور في مداخلتها السابقة. ومع ذلك، سيكون من الصعب القيام بذلك بالنسبة للتوصيات الموجهة إلى الأمانة. وكرر الوفد أنه يؤيد الطرائق واستراتيجيات التنفيذ المبينة في الوثيقة CDIP/19/3. ورأى أنه ينبغي على اللجنة أن تعهد للأمانة بالتنفيذ على النحو المبين في تلك الوثيقة.

215. وذكر الرئيس أنه إذا كانت الدول الأعضاء مطالبة بتقديم التوجيه، فسوف يتم مناقشته في اللجنة. وعند الإشارة إلى الدول الأعضاء في اللجنة، فإنه لا يرى أي فرق بين الدول الأعضاء واللجنة. وأوضح أن اللجنة ستقرر بعد الحصول على موافقة جميع الأعضاء. وهذا هو الإجراء المعمول به. وذكرت المجموعة باء أن اللجنة لا ينبغي أن تقدم مبادئ توجيهية للأمانة. ومع ذلك، طلبت الأمانة الحصول عليها. ويتعين على اللجنة الموافقة على كيفية تنفيذ الأمانة للتوصيات التي تتعلق بالأمانة. ومع

الأخذ في الاعتبار المداخلات التي قُدمت، اقترح الرئيس ما يلي. أولا، أن تواصل اللجنة استعراض التوصيتين 5 و11 في هذه الدورة، وتستمر المناقشة في الدورة القادمة إذا تعذر التوصل إلى حل. ويمكن دعوة المراجعين المستقلين لشرح سبب تقديم تلك التوصيات أثناء تنفيذ الأمانة لها بالفعل. ثانيا، تقدم الدول الأعضاء مدخلات بشأن الطريقة التي ينبغي بها للأمانة والدول الأعضاء فيها تنفيذ التوصيات المعتمدة. ولتوفير الوقت، يمكن للدول الأعضاء تقديم مدخلات خطية بغرض مناقشتها في الدورة القادمة. وخلافا لذلك، يمكن أن يقدموها في الدورة المقبلة. وطلب الرئيس من الوفود تقديم آرائها حول اقتراحه.

216. وأشار وفد البرازيل إلى الاقتراح المقدم من الرئيس إلى الدول الأعضاء بتقديم مدخلات مكتوبة وطلب توضيحا في ضوء التعليق الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، بأنه ينبغي على الدول الأعضاء ألا تقدم سوى مدخلات مكتوبة حول كيفية تنفيذ بعض التوصيات. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان ينبغي تقديم مدخلات مكتوبة فيما يتعلق بكل أو بعض التوصيات المعتمدة.

217. وذكر الرئيس أنه ينبغي تنفيذ التوصيات المعتمدة، وأنها مجرد مسألة إجرائية. ولا يمكن منع الدول الأعضاء من تقديم معلومات إلى الأمانة بشأن المبادئ التوجيهية التي تريد من الأمانة اتباعها. ويمكن بعد ذلك مناقشة المدخلات. وكما هو مبين في القرار في الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية، طلبت الأمانة توضيحات بشأن كيفية المضي قدما فيما يتعلق بالتوصيات التي تحتاج إلى قرارات من الدول الأعضاء.

218. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، ووافق على طريقة المضي قدما التي اقترحها الرئيس. وقدمت المجموعة المزيد من التوضيحات بشأن اقتراحها مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الوفود الأخرى، بما في ذلك المجموعة باء. وأشار الوفد إلى أن هناك ثلاثة أنواع من التوصيات، هي توصيات موجهة إلى الأمانة أو الدول الأعضاء أو اللجنة. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على تلك التوصيات الموجهة إلى اللجنة. واقترحت المجموعة أن تقوم الأمانة بدعوة الدول الأعضاء لتقديم مساهمات مكتوبة، لا سيما بشأن التوصيات الموجهة إلى اللجنة. وإذا احتاجت الأمانة إلى إرشادات بشأن بعض التوصيات الموجهة إلى الأمانة، فيمكن إدراجها في الدعوة الموجهة لتقديم المدخلات. وستقوم الأمانة بإعداد مجموعة من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء كأساس لمزيد من المناقشة في الدورة المقبلة. ورأت المجموعة أن هذا من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من أي ارتباك قد ينشأ في المستقبل فيما يتعلق بالمناقشة حول هذه المسألة.

219. وذكر الرئيس أن الدول الأعضاء ينبغي أن تقدم مدخلات بشأن الكيفية التي ينبغي على الأمانة تتبعها في تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمانة. ويمكن للأمانة بعد ذلك إبلاغ الدول الأعضاء بما إذا كان من الممكن القيام بذلك أم لا. ثم يتم مناقشة الأمر ويمكن التوصل إلى قرار بشأن ما هو ممكن.

220. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية بوجه عام اقتراح الرئيس. ومع ذلك، رأى أنه ينبغي وضع صيغة لغوية ما حتى يتم النظر فيها بمزيد من التفصيل.

221. وذكر الرئيس أن الأمانة ستقوم بإعداد مشروع نص يستند إلى النص الذي اقترحه لملخصه. وسيتم تقديمه إلى الوفود للموافقة عليه.

222. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وقدم توضيحات إضافية حول اقتراحه. وأفاد بأنه، بعد انتهاء دورة لجنة التنمية، سترسل الأمانة مذكرة إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم آرائها بشأن التوصيات الواردة في المذكرة من أجل إعداد تجميعة للدورة المقبلة. وأوضح أنه يجب ذكر التوصيات القابلة للتطبيق في المذكرة حيث إن المسؤولين عن التعامل مع هذه المسألة في العواصم قد لا يعرفون التوصيات التي ينبغي عليهم التعليق عليها فعليا. واتفق المجموعة في الرأي مع المجموعة باء بأنه ينبغي أن تركز المدخلات على التوصيات الموجهة إلى اللجنة. وإذا احتاجت الأمانة إلى إرشادات بشأن بعض

التوصيات الموجهة إلى الأمانة، فيمكن أيضا إدراجها في الدعوة. وستكون الوثيقة التي تحتوي على تجميعة للمدخلات هي الأساس لمزيد من المناقشة في الدورة المقبلة. لم تطلب المجموعة من الأمانة تقديم وجهات نظرها بشأن التوصيات.

223. وذكر الرئيس أن تعليقات مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ستؤخذ في الاعتبار. ولا تمنع الدول الأعضاء من تقديم التوجيه بشأن الأسئلة التي لم تطلب الأمانة تقديم إيضاحات بشأنها. وتساءل عما إذا كان بوسع اللجنة الموافقة على نهجه وموجزه المقترحين. وتم الاتفاق على هذا نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور. واقترح الرئيس تنظيم مشاورات غير رسمية لمناقشة التوصيتين 5 و11 لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمها ومناقشتها وإعداد تقارير بشأنها

"1" المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

تقرير عن قاعدة بيانات الويبو المشتملة على قائمة الخبراء الاستشاريين (انظر الوثيقة CDIP/20/6)

224. عرضت الأمانة (السيد دي بييترو) التقرير الصادر بشأن قاعدة بيانات الويبو المشتملة على قائمة الخبراء الاستشاريين (انظر الوثيقة CDIP/20/6). وأشارت إلى أنه تم الانتهاء من قاعدة البيانات في يوليو 2010. وهي تضم معلومات وبيانات عن الاستشاريين/الخبراء المعينين من قِبل المنظمة للقيام بأنشطة مساعدة تقنية محددة في مجال الملكية الفكرية. ويتم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بمهمة محددة لفترة زمنية محددة ولا يكون مكان عملهم في مقر الويبو أو أي من مكاتبها الخارجية. وتنشر الويبو المعلومات الشخصية والمهنية للخبراء الاستشاريين، بناء على موافقتهم. ولا تكون جميع المعلومات متاحة للجمهور. ومن المعلومات غير المتاحة لعامة الجمهور تلك المعلومات التي تشتمل على تفاصيل الاتصال والالتزامات المالية والوثائق المتعلقة بالأنشطة والأشخاص. ويتم تجميع نتائج بحث قائمة الخبراء الاستشاريين الحالية في خمس فئات، بما في ذلك الاسم والجنسية (الجنسيات) واللغة (اللغات) والخبرة في مجال الملكية الفكرية ومهام الويبو. وخلال الفترة من 2015 إلى 2016، عينت الويبو 783 مستشارا يمثلون جميع المناطق الجغرافية. وكان من بينهم 70٪ من الذكور و 30٪ من الإناث. كما يتضمن التقرير إحصاءات عن مجالات الخبرة الأكثر تمثيلا. واختلفت اللغة الأم للمستشارين (420 الإنجليزية، 143 الإسبانية، 67 الفرنسية، 29 البرتغالية، 21 العربية، 18 الصينية وما إلى ذلك). كما يقدم التقرير معلومات عن بلد المنشأ ونوع الجنس. وتعمل الأمانة حاليا على تحديث قاعدة البيانات. ومن المتوقع إدراجها في بيئة الويبو لتخطيط موارد المؤسسات. ويتمثل الهدف من هذا الانتقال، من بين جملة أمور، في رصد أنشطة المساعدة التقنية وتسجيلها إلكترونيا التي يتم فيها تعيين الاستشاريين/ الخبراء من قِبل الويبو. وهذا من شأنه تجنب الأخطاء والسهو. كما أنه سيقلل من التكاليف المرتبطة بالمعالجة اليدوية الحالية للبيانات. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الانتقال إلى تخطيط موارد المؤسسات بحلول مارس 2018. وبعد انتقال قائمة الخبراء الاستشاريين إلى منصة تخطيط موارد المؤسسات، ستحصل القائمة على مظهر وتنسيق مختلف من المتوقع أن يوفر واجهة أكثر سهولة واسترجاع أسرع للمعلومات. وستشمل قائمة الخبراء الاستشاريين المحسّنة ميزات جديدة. ومن شأنها أن تمنح المشاركين إمكانية تقييم أنشطة الاستشاريين/ الخبراء. كما سيتيح للأمانة استخراج البيانات ومشاركتها مع الأطراف الخارجية. وستوفر "قائمة الخبراء الاستشاريين" المعلومات المتعلقة بتكليف الاستشاريين وخبراتهم باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

225. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأيد الخطوات المذكورة في التقرير لتحديث قائمة الخبراء الاستشاريين، ولا سيما التدابير المتخذة لخفض التكاليف المرتبطة بالمعالجة اليدوية للبيانات، وتوفير واجهة أكثر سهولة واسترجاع أسرع للمعلومات، وإدخال ميزات جديدة. واشار الوفد إلى أن أحدث التحسينات التي أجريت على قائمة الخبراء الاستشاريين مفيدة وستجعل عملية تعيين المستشارين أكثر شفافية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تقديم قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين المحدثة حديثا في الدورة التالية للجنة.

226. وأشار وفد الصين إلى أن محتوى أنشطة المساعدة التقنية للويبو آخذ في التزايد ويشارك فيه عدد أكبر من البلدان. وأوضح أن هناك حاجة إلى المزيد من الخبرة. ويلزم الاستعانة بخبراء واستشاريين خارجيين لاستكمال قدرات الأمانة في هذا الصدد. وطرح الوفد ثلاثة اقتراحات فيما يتعلق بترقية قائمة الخبراء الاستشاريين. أولا، يمكن تحسين التمثيل الجغرافي للمستشارين. ثانيا، يمكن تعزيز تنوع الخبراء. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكونوا من الوكالات الحكومية والهيئات القضائية والشركات. ويمكن أن تشمل القائمة أيضا الأفراد المتخصصين في استراتيجيات الملكية الفكرية. ثالثا، يمكن اتخاذ تدابير لتمكين الخبراء والاستشاريين من أداء دورهم بالكامل.

227. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن سروره لممارسة تعيين الخبراء والاستشاريين الخارجيين للقيام بأنشطة محددة في المساعدة تقنية المقدمة في مجال الملكية الفكرية والتمثيل الجغرافي الواسع. وأقر الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة لتحسين قائمة الخبراء الاستشاريين من خلال دمجها في بيئة نظام لتخطيط موارد المؤسسات نظام لتخطيط موارد المؤسسات. وهذا يمكن أن يكون أكثر كفاءة مقارنة بالمعالجة اليدوية. كما أنه سيحسن جودة البيانات. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى الانتهاء في الوقت المناسب من نقل قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين إلى نظام تخطيط موارد المؤسسات، وقيام الأمانة بتقديم عرض يوضح قاعدة البيانات المحدثة في دورة أخرى للجنة التنمية.

228. ورأى وفد الاتحاد الروسي أن هذه مبادرة بالغة الأهمية. ورحّب بالجهود التي بذلتها الأمانة والعمل المنجز لتحسين البيانات في قائمة الخبراء الاستشاريين المحدّثة. وأبدى الوفد استعداده الدائم لتبادل الخبرات.

229. وأعرب وفد تركيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وقال إن المستشارين الذين عينتهم الويبو لتنفيذ مهام محددة يعُدون جزءا مهما من أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وينبغي أن يتم اختيار ورصد وتقييم الاستشاريين من أجل التنفيذ الناجح لأنشطة المساعدة التقنية بحكمة وشفافية. وينبغي اعتماد نهج قائم على الجدارة. وفي هذا الصدد، رحّب الوفد بدمج قائمة الخبراء الاستشاريين في بيئة نظام الويبو لتخطيط موارد المؤسسات. وهذا من شأنه السماح بمراقبة أنشطة الاستشاريين والخبراء إلكترونيا وتسجيلها. وأشار إلى أن إمكانية قيام المشاركين بتقييم أنشطة الاستشاريين والخبراء المعينين من خلال قائمة الخبراء الاستشاريين الجديدة يمكن أن تساعد أيضا في تحسين أنشطة المساعدة التقنية.

230. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن سروره لتبني الويبو لممارسة راسخة لتعيين خبراء واستشاريين خارجيين لأنشطة محددة للمساعدة التقنية المقدمة في مجال الملكية الفكرية. ورأى أن القيمة الإيجابية لإشراك هؤلاء الخبراء واضحة من نطاق هذه الممارسة. وخلال عام 2015 إلى عام 2016، تم الاستعانة خارجيا بعدد إجمالي 783 خبيرا. وتظهر المعلومات المقدمة في الوثيقة أنه عند اختيار الخبراء، تمكنت الويبو من الاحتفاظ بتمثيل جغرافي واسع. ومع ذلك، فإن هناك مجال للتحسين في مجال التوازن بين الجنسين. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الجهود التي تبذلها الأمانة لترقية قائمة الخبراء الاستشاريين من خلال دمجها في بيئة نظام لتخطيط موارد المؤسسات. ومن خلال تسهيل التقاط المعلومات وتسجيلها واسترجاعها في قاعدة البيانات، يمكن أن يؤدي الانتقال إلى تحقيق كفاءة كبيرة مقارنة بالمعالجة اليدوية للبيانات التي تتم حاليا. وعلى وجه الخصوص، رحبوا بالوفورات المقدرة في الوقت والتكاليف لتشغيل قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين بالإضافة إلى التحسن المتوقع في جودة البيانات. وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي الانتقال إلى تحسين تجربة العملاء من خلال توفير واجهة أكثر سهولة للمستخدم بالإضافة إلى سرعة استرجاع المعلومات. ورحّبوا بالميزات الإضافية، مثل إمكانية تقييم الأنشطة التي يضطلع بها الاستشاريون/الخبراء، واستخراج البيانات ومشاركتها مع أطراف خارجية. كما أعربوا عن تقديرهم لإدخال لغات إضافية لعرض البيانات، وهي الفرنسية والإسبانية. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تطلعهم إلى استكمال نقل قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين في الوقت المناسب إلى نظام تخطيط موارد المؤسسات وأن تقوم الأمانة بعرض قاعدة البيانات المحدثة في إحدى دورات لجنة التنمية القادمة.

231. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأحاط علما بجميع الأنشطة الواردة في التقرير التي تم القيام بها بعد اعتماد اللجنة للمقترح المقدم من وفد إسبانيا. وأيد جميع الجهود المبذولة لتنفيذ كل بند من البنود الستة. وأشار إلى أن الاقتراح يهدف إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية من جانب الويبو. وأوضح أن الوثيقة CDIP/20/6 تقدم نظرة عامة جيدة عن الوضع الحالي فيما يتعلق بقائمة الخبراء الاستشاريين والخطوات المتخذة لتحسينه. وسيؤدي دمج قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين في نظام تخطيط موارد المؤسسات بالويبو إلى تحسينات كبيرة، بما في ذلك خفض التكاليف المرتبطة بالمعالجة اليدوية للبيانات وتحسين جودة الخدمة بشكل عام. وأشار الوفد إلى أن قائمة الخبراء الاستشاريين ستقدم معلومات تتعلق بتعيين المستشارين/ الخبراء وخبرتهم، التي تُعرض حاليا باللغة الإنجليزية فقط، بلغتين إضافيتين، هما الفرنسية والإسبانية.

232. واختتم الرئيس المناقشات حول التقرير نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالتقرير.

تقرير عن المائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات (انظر الوثيقة CDIP/20/3)

233. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المتعلق بالمائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات (الوثيقة CDIP/20/3).

234. وعرضت الأمانة (السيد بالوش) التقرير. وفي سياق الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، قررت الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية تنفيذ اقتراح من ست نقاط قدمه وفد إسبانيا. وأشارت إلى أن أحد الإجراءات المتوقعة من الأمانة هو تنظيم حدث ورد ذكره في الأصل على أنه حلقة دراسية في الاقتراح، ولكن تم تحويله إلى مائدة مستديرة بعد إيلاء الاعتبار الواجب والمشاورات مع الدول الأعضاء. وتم إقامة هذا الحدث في 12 مايو، قبل الدورة الأخيرة للجنة التنمية. ويتمثل الهدف الرئيسي من المائدة المستديرة في تزويد الدول الأعضاء بمنبر لتبادل خبراتهم وأدواتهم ومنهجياتهم فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وقدم مسؤولو الويبو من مختلف القطاعات/الشُعب المعنية بتقديم المساعدة التقنية عروضا حول كل موضوع من موضوعات المائدة المستديرة. وعلى الرغم من أن الوفود استقبلت المائدة المستديرة استقبالا جيدا، فقد كان هناك نقص في المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء نفسها. وكما ورد ذكره، كان الغرض الأساسي من المائدة المستديرة هو تبادل الدول الأعضاء وجهات النظر فيما بينهم. وأعرب عن هذا السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام لقطاع التنمية في الويبو، الذي افتتح الجلسة وعَقد الجلسة الختامية للمائدة المستديرة. ورأت الأمانة أن المائدة المستديرة مفيدة للغاية حيث انتهى بها الأمر إلى عرض كل ما يمكن أن تقدمه كمساعدة تقنية للدول الأعضاء. وشجعت الأمانة الوفود على الاستفادة الكاملة من المعلومات الواردة في الوثيقة وكذلك المواد التي تم توزيعها وعرضها خلال المائدة المستديرة والمتاحة أيضا على موقع الويبو على الإنترنت.

235. وقال وفد شيلي إن المائدة المستديرة تجربة مفيدة للدول الأعضاء. وكرر الوفد مطالبته بتطوير أداة أو بوابة إلكترونية تحتوي على تفاصيل الاتصال الخاصة بموظفي الويبو المسؤولين عن مختلف شُعب وقطاعات المنظمة. وهذا من شأنه أن يكون مفيدا للوفود ويمكن أن يجعل عمل الويبو أكثر كفاءة. وأشار الوفد أيضا إلى طلب تحسين نشر المعلومات المتعلقة بقاعدة بيانات الويبو للبحث وبرنامج الويبو الأخضر (ويبو رسيرش وويبو غرين) في بلدان أمريكا اللاتينية. وتُعد هذه المبادرات أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية أن تدعم التنمية بفعالية.

236. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن المائدة المستديرة كانت ناجحة. وأدت إلى 'جراء مناقشات موضوعية وتقاسم للخبرات بشأن الأدوات والمنهجيات المتعلقة بالمساعدة التقنية والآفاق المتعلقة

بتقديم المساعدة التقنية. وهناك حاجة لتطوير برامج عن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية الموجهة للشباب. ومن الضروري زيادة الوعي بهذه المجموعة المستهدفة المحددة لضمان الحماية الفعالة للملكية الفكرية.

237. وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه يعلق أهمية كبيرة على الجهود المستمرة لتحسين تقديم المساعدة التقنية من خلال مشاريع تعزز تعميم أجندة التنمية في عمل الويبو. وأشار إلى أن المائدة المستديرة تُعد إنجازا هاما. وخلال المائدة المستديرة، تعقد الدول الأعضاء والأمانة مناقشات مهمة حول تقييم الاحتياجات والتخطيط وتنفيذ التصميم ومراقبة وتقييم أنشطة المساعدة التقنية. وسوف تساهم المناقشات في تحسين أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في المستقبل. وتُعد هذه الأنشطة ضرورية لتنفيذ مشاريع أجندة التنمية، فهي تساعد في تعزيز الشفافية وفهم العملية. وعلى نحو ما أوضحت المائدة المستديرة فإن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تقدمها الويبو لا ينبغي أن تقتصر على المشروعات. وبما أن تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية آخذة في التطور باستمرار، ينبغي أن تُجرى هذه الأنشطة بانتظام.

238. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن المائدة المستديرة بمثابة منصة مفيدة للدول الأعضاء لتبادل خبراتهم وأدواتهم ومنهجياتهم فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وفقا لما ورد في نسبة عالية من ردود التقييم. ويقدم التقرير نظرة عامة مفيدة لأنشطة الويبو ومبادراتها في مجال المساعدة التقنية. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لم تتمكن من حضور المائدة المستديرة، فقد احتوت أيضا على روابط مفيدة حول كيفية النفاذ إلى العروض التقديمية ومقاطع الفيديو حسب الطلب.

239. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية، وأكد من جديد الأهمية الكبيرة للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات كجزء لا يتجزأ من ولاية الويبو. ورحّب بالجهود التي يبذلها قطاع التنمية في هذا المجال. وكما جاء في التقرير، فإن هناك العديد من التحديات في هذا المجال. ومن ثم، هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراء مستدام. على سبيل المثال، ينبغي معالجة القيود المتعلقة بتقييم الاحتياجات لأن هذا هو الأساس لطلبات المساعدة التقنية. ووافق الوفد على الاستنتاجات التي أعرب عنها السيد ماتوس، نائب المدير العام لقطاع تنمية الويبو، والتي تهدف إلى تحسين استدامة وفعالية المساعدة التقنية. وأوضح أن المجموعة ستبذل كل الجهود اللازمة للإسهام في تحسين فعالية المساعدة التقنية.

240. وسلّط وفد الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على مشاركته النشطة في المائدة المستديرة من خلال تقاسم خبرة مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وأفضل الممارسات في التخطيط والتصميم وكذلك رصد وتقييم برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي يقدمها المكتب. وأشار الوفد إلى أن الحدث كان جيد التنظيم. وكانت العروض مفيدة للغاية. وساهمت المناقشات الجيدة التي أعقبت العروض التي قدمتها الأمانة في نجاح المائدة المستديرة. وأقر الوفد بالتزام الويبو المستمر بتحسين تقديم المساعدة التقنية والنظر في السبل الكفيلة بجعلها أكثر كفاءة واستدامة، على نحو ما تدل عليه الأفكار التي طرحها السيد ماتوس، نائب المدير العام لقطاع تنمية الويبو، في ختام المائدة المستديرة.

241. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورأى أن المائدة المستديرة في 12 مايو كانت نجاحة، حيث تم تنظيمها بشكل جيد وأدى إلى مناقشات موضوعية. وأتيحت للدول الأعضاء فرصة لتبادل خبراتهم وأدواتهم ومنهجياتهم فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وكذلك للتعرف على منظور الأمانة بشأن تقديم المساعدة التقنية. ويمكن للوفود التي لم تتعرّف بعد على العروض التقديمية ومقاطع الفيديو حسب الطلب للمائدة المستديرة أن تفعل ذلك من خلال موقع الويبو على الإنترنت. وكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كلمات السيد ديفيد مولس، المدير الأول لإدارة العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية، الذي أشار إلى أنه لكي تكون المشورة التشريعية ناجحة، يجب أن يتم تقديمها بطريقة فعالة وتفاعلية. ويجب أن تستجيب للاحتياجات المحلية. وأعرب الوفد عن ثقته الكاملة في قيام الويبو بتقديم مشورة قانونية ملائمة وذات صلة تتسم بالسرية والحياد. وكرر الوفد كلمات السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام لقطاع تنمية الويبو، الذي أشار في الجلسة الختامية إلى أهمية التوعية بالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الحاجة إلى وضع برامج عن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية تكون موجهة إلى الشباب.

242. وقال وفد الاتحاد الروسي إن خبراءه الذين شاركوا بنشاط في المائدة المستديرة رأوا أن هذا الحدث مفيد للغاية وغني بالمعلومات. وعقدت مناقشات مثمرة. ورحب الوفد بنشر التقرير المتعلق بالمائدة المستديرة. وأشار إلى أن التقرير سيمكّن الأطراف المعنية من التعرف على الإجراءات التي تمت في المائدة المستديرة. ورحب بإقامة مثل هذه الأحداث بشكل عام لأنها يمكن أن تساعد على زيادة فعالية المساعدة التقنية للويبو.

243. وأشار وفد كندا إلى أن المائدة المستديرة بمثابة منصة مفيدة للدول الأعضاء لتبادل خبراتها وأدواتها ومنهجياتها فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وأوضح أنها تناولت مواضيع مختلفة، وأن كندا، كمقدم للمساعدة التقنية، استفادت من المناقشات. وقد أبرزت الاستنتاجات التي تلاها السيد ماتوس، نائب المدير العام لقطاع تنمية الويبو، أهمية تنظيم برامج لإشراك الشباب في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية.

244. واختتم الرئيس المناقشات حول التقرير نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في التقرير.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمها ومناقشتها وإعداد تقارير بشأنها (تتمة)

التدابير المتخذة لضمان تحسين نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة (انظر الوثيقة CDIP/20/5)

245. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/20/5 بشأن التدابير المتخذة لضمان تحسين نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة.

246. وعرضت الأمانة (السيد بالوش) الوثيقة. وأشار إلى أنها تم إعدادها استجابة لقرار صادر عن الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية. وأوضحت أن القرار يطالب الأمانة، في جملة أمور، "باتخاذ تدابير لضمان تحسين نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات وإبلاغ اللجنة في دورة قادمة بشأن تلك التدابير". وتتضمن الوثيقة معلومات مفصلة عن الأنشطة التي تُستخدم فيها تدابير النشر هذه، بما في ذلك المؤتمرات الدولية وورش العمل وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة. كما تحتوي الوثيقة على معلومات عن النشر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وتوجد قاعدة البيانات متاحة على موقع الويبو على الإنترنت. وكما هو مبين في الوثيقة، يتم الحصول على إحصاءات من قسم تكنولوجيا المعلومات لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة التي تهدف إلى نشر المعلومات قد أسفرت عن نتائج. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك بعض التحسن. وتهدف الوثيقة إلى إطلاع اللجنة. وستحيط الأمانة علما بأي ملاحظات وتعليقات ومقترحات تقدمها الوفود.

247. ورحّب وفد جمهورية إيران الإسلامية بالأنشطة والمبادرات التي اتخذتها شعبة تنسيق أجندة التنمية لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن المرونة. وأشار إلى أن قاعدة البيانات تُعد أداة مفيدة لاستكشاف مواطن المرونة الواردة في الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية. وحث الوفد على إجراء مزيد من المناقشات حول تعزيز الاستخدام الكامل لمواطن المرونة في الملكية الفكرية لفائدة الدول الأعضاء في دورة مقبلة للجنة. ورأى أنه يجب تحديث قاعدة البيانات بانتظام وبشكل دوري. وينبغي أن تواصل الأمانة جهودها للمضي قدما في محتوى قاعدة البيانات كمورد لصانعي السياسات والمشرّعين وخبراء الملكية الفكرية والباحثين للتعرف على كيفية تنفيذ مواطن المرونة في التشريعات الوطنية. وفي الوقت الحالي، تحتوي قاعدة البيانات فقط على 14 موطن مرونة في مجال البراءات. وتساءل الوفد عما إذا كان لدى الأمانة أي خطط لإدراج مواطن مرونة في مجالات الملكية الفكرية الأخرى مثل حق المؤلف والعلامات التجارية. وحاليا، فإن الرابط إلى قاعدة البيانات متاح فقط على صفحة أجندة التنمية على الويب. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان يمكن إدراج الروابط في أجزاء أخرى من موقع الويبو الإلكتروني لزيادة وضوح الرؤية.

248. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علما بالوثيقة. ورأت المجموعة أن الويبو يمكن أن تلعب دورا مساعدا هاما في الاضطلاع بأنشطة مختلفة لضمان تعميم أفضل للمعلومات الواردة في قاعدة البيانات. وأيدت المجموعة استخدام الوسائل المتاحة عبر الإنترنت لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات، مع مراعاة الأثر البيئي للنشرات الورقية.

249. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أنه في اجتماعات سابقة للجنة التنمية، وجدوا أن قاعدة البيانات المعنية تحظى باستخدام متواضع ومعدل منخفض من الزائرين. وكما هو موضح في هذه الوثيقة، فقد اضطلعت الأمانة بأنشطة مختلفة خلال العام الماضي لضمان تحسين نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات. وقامت الأمانة، من بين أنشطة أخرى، بإعداد منشورات، وتحسين إمكانية النفاذ إلى قاعدة البيانات وإمكانية الوصول إليها، ونشر المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأيّد الوفد استخدام الوسائل المتاحة عبر الإنترنت لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات، مع مراعاة الأهمية المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي وكذلك التأثير البيئي للنشرات التقليدية. وتشير الأرقام الواردة في الوثيقة إلى أنه نتيجة لعمل الأمانة، ازدادت مشاهدات صفحات قاعدة البيانات بمقدار سبعة أضعاف والمشاهدات الفريدة بمقدار تسعة أضعاف. ويتم ترجمة ذلك إلى ما يقرب من ست مشاهدات للصفحة وأربع مشاهدات فريدة يوميا مقارنة بالمعدل السابق وقدره 0.9 مشاهدة صفحة و 0.4 زائر فريد يوميا. وهذا يبين بوضوح أن عمل الأمانة كان مثمرا.

250. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أهمية قاعدة البيانات بشأن المرونة. ورحّب بعمل الأمانة بشأن نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات. وأفاد بأن هناك إحصاءات وتطورات جيدة في هذا المجال.

251. وأشار وفد الصين إلى أن الأمانة اتخذت تدابير مختلفة لضمان تحسين نشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى قيام الأمانة بإجراء مزيد من التحسينات والتحديثات والإضافات والترويج لمحتوى قاعدة البيانات حتى يكون بمثابة مورد موثوق لصانعي السياسات والمشرّعين وخبراء الملكية الفكرية والأكاديميين والباحثين للتعرف على مدى المرونة التي يتم تنفيذها في القوانين الوطنية والإقليمية.

252. وشدد وفد شيلي على أن شيلي شاركت في بعض الأنشطة الواردة في الوثيقة. وأشار إلى أن هذه التدابير لا تعني أن العمل قد انتهى. ويجب أن تستمر الجهود من أجل زيادة وضوح مواطن المرونة التي تساهم في وجود نظام متوازن للملكية الفكرية.

253. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن اعتقاده بأن إدراج رابط لقاعدة البيانات في صفحة أجندة التنمية الرئيسية على موقع الويبو على شبكة الويب يُعد أمرا أساسيا لزيادة وضوح قاعدة البيانات وإمكانية الوصول إليها. ورحّب الوفد بالأنشطة المضطلع بها لتحسين الدراية والفهم للأقسام ذات الصلة فيما يتعلق بهيكل ومحتوى قاعدة البيانات. وقال إن المجموعة مقتنعة بأن موظفي الويبو المعنيين أصبحوا الآن على دراية بقاعدة البيانات وفي وضع يمكنهم من استخدامها على أكمل وجه في أنشطة المنظمة. وتعمل المنصة الجديدة بشكل جيد وتسمح للمستخدمين بالبحث بسهولة وبسرعة عن المعلومات. وقد لعبت الأنشطة المدرجة في المرفق الثاني للوثيقة دورا مفيدا في زيادة الوعي بقاعدة البيانات. وقد أثبتت هذه التدابير فعاليتها، وفقا لما يتضح من عدد مشاهدات الصفحة خلال الفترة من سبتمبر 2016 إلى أغسطس 2017. وتمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة مقارنة بالفترة السابقة، نظرا لأن استخدام قاعدة البيانات قد ارتفع من 310 إلى 2207 مشاهدة للصفحة ومن 151 إلى 1359 مشاهدة فريدة. وشجع المجموعة الأمانة على مواصلة جهودها لتعزيز محتوى قاعدة البيانات كمصدر مفيد للمعلومات لجميع الدول الأعضاء.

254. وقال وفد عُمان إن قاعدة البيانات مهمة لاستكشاف مواطن مرونة الملكية الفكرية. ويمكن استخدامها كمصدر للمعلومات لصانعي السياسات والمشرّعين وخبراء الملكية الفكرية والباحثين للتعرف على كيفية تنفيذ مواطن المرونة في التشريعات الوطنية والإقليمية. ويجب أن تتضمن قاعدة البيانات أيضا مواطن المرونة في المجالات الأخرى للملكية الفكرية.

255. وقال وفد البرازيل إن الجهود المبذولة لتحسين الآلية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأشار إلى أن لهذا الموضوع الهام تاريخ طويل في الويبو. ويرتبط ارتباطا مباشرا بجوهر نظام الملكية الفكرية الذي يمكّن البلدان من تكييف إطار الملكية الفكرية مع سماتها الخاصة. وأعرب الوفد عن تأييده التام لإنشاء واستخدام قاعدة البيانات لإطلاع الدول الأعضاء. وتقتصر قاعدة البيانات حاليا على مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. ويجب توسيعها في المستقبل لتشمل أنواع أخرى من الملكية الفكرية.

256. وأيّد وفد باراغواي طلب الوفود الأخرى بتوسيع قاعدة البيانات لتشمل أشكال الملكية الفكرية الأخرى، وليس فقط مواطن المرونة في نظام البراءات. ورأى ضرورة أن تصل المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين في أكبر عدد ممكن من البلدان.

257. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأوضح أن قاعدة البيانات مفيدة لصانعي القرار والباحثين والمستخدمين. وأشار إلى أن التدابير المتخذة لنشر المعلومات الواردة في قاعدة البيانات مشجعة. ويمكن أن تكون المعلومات بمثابة مصدر للمعلومات في صياغة القوانين الوطنية والإقليمية. وأيّدت المجموعة التعليقات التي أدلى بها وفدا جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل لتوسيع قاعدة البيانات لتشمل جوانب أخرى من الملكية الفكرية وليس فقط البراءات.

258. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن قاعدة البيانات تحتوي في الوقت الحالي على 1371 وثيقة قانونية وطنية من 202 سلطة قضائية بشأن 14 موطن من مواطن مرونة الملكية الفكرية. وتم تصنيفها لتسهيل عملية البحث. ويتم توفير هذا الكم الهائل من المعلومات للدول الأعضاء والمستخدمين الآخرين. وهكذا، قبل أن تناقش اللجنة أي عمل إضافي ممكن لمواطن المرونة، يتعين على الوفود أن تعود وتتأمل في المواد التي تم جمعها على مر السنين.

259. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

260. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى الملاحظات التي أدلى بها وفد جمهورية إيران الإسلامية والوفود الأخرى بشأن النفاذ إلى قاعدة البيانات. وكما ذكر وفد سويسرا باسم المجموعة باء، فقد تحسنت إمكانية الوصول من خلال الرابط الموجود على صفحة أجندة التنمية على موقع الويبو الإلكتروني. وهناك المزيد من الزيارات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى الوثيقة CDIP/19/10 بشأن التحسينات الممكنة على صفحة الويب الخاصة بالمساعدة التقنية للويبو. وعرضت الأمانة الوثيقة في الدورة الأخيرة ردا على اقتراح النقاط الست المعروف عموما بالاقتراح الإسباني الذي يسعى إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية من جانب الويبو. وتتضمن الوثيقة اقتراحات الأمانة لزيادة سهولة النفاذ إلى المعلومات على موقع الويب. وطُلب من الأمانة تنفيذ التحسينات المقترحة. ووصل التنفيذ حاليا إلى مرحلة مهمة. وسيوفر حافزا آخر للنفاذ إلى قاعدة البيانات. وأشارت الأمانة إلى التعليق الذي أبدته بعض المجموعات للأمانة بشأن الاعتماد بشكل أكبر على الوسائل الإلكترونية وتقليل النشرات الورقية لأسباب بيئية. وأحاطت علما بالتعليق. وأوضحت أن المنشور متاحا حاليا في شكل إلكتروني وورقي. وسوف تحاول الأمانة الاعتماد بشكل أكبر على الوسائل الإلكترونية. وفيما يتعلق بطلب توسيع قاعدة البيانات لتشمل المجالات الأخرى للملكية الفكرية، ذكرت الأمانة أن هذه مسألة تقررها اللجنة، وأنه يمكنها فقط تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة.

261. واختتم نائب الرئيس مناقشة الوثيقة نظرا إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تتمة)

دراسة عن استخدام الملكية الفكرية في كولومبيا (انظر الوثيقة CDIP/20/INF/2) ودراسة عن استخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (انظر الوثيقة CDIP/20/INF/3)

262. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم الدراسة الخاصة باستخدام الملكية الفكرية في كولومبيا والدراسة الخاصة باستخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

263. وذكرت الأمانة (السيد رافو) أن الدراستين أجريتا في سياق المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (انظر الوثيقة CDIP/14/7). وعرضت الأمانة الدراسة الخاصة باستخدام الملكية الفكرية في كولومبيا. وقالت إنه، في عام 2014، طلبت الحكومة الكولومبية المشاركة في المشروع المذكور أعلاه. وبين عامي 2004 و2008، وضعت كولومبيا استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية (الخطة الاستراتيجية الوطنية للانتخابات (PENPI)). وقد أعادت هذه الخطة الاستراتيجية تصميم إطار سياسة الملكية الفكرية للبلد. في هذا السياق، طلبت الحكومة الكولومبية دراسة قطرية لتقييم نتائج هذه الإصلاحات المستقبلية في استخدام نظام الملكية الفكرية. وفي الفترة من يوليو 2014 إلى سبتمبر 2017، أجرت الويبو دراسة قطرية بالتعاون مع الحكومة الكولومبية. وكان الهدف الرئيسي للدراسة القطرية هو إجراء تقييم إحصائي لاستخدام الملكية الفكرية في كولومبيا وتوليد القدرة التقنية لتحليل تأثير سياسات الملكية الفكرية. كما لبّت الدراسة تلطلب التقني المحدد الخاص باستحداث أدوات اقتصادية وإحصائية لرصد وتقييم أثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار باستمرار. وتطلبت الدراسة التنسيق بين العديد من الوكالات الحكومية الكولومبية والويبو. وكانت وزارة الخارجية الكولومبية التي تمثلها البعثة الدائمة في جنيف هي النظير المباشر للمشروع في جنيف. وكان مكتب الملكية الصناعية (SIC) ومكتب حقوق التأليف والنشر (DNDA) هما الوكالات الرائدة للتنفيذ الفني للمشروع. وكذلك قدمت الوكالة المسؤولة عن الأصناف النباتية في كولومبيا (ICA) والمكتب الوطني للإحصاءات (DANE) بيانات ودعم تقني. كما قدمت وكالات حكومية أخرى ذات صلة تعليقات أثناء تنفيذ الدراسة. وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء، وتضمنت استعراضا للسياسات المحددة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تم وضعها منذ تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للانتخابات في عام 2008 ؛ إنشاء قاعدة بيانات شاملة للملكية الفكرية للاستخدام الإحصائي، والتحليل الاقتصادي والإحصائي لاستخدام الملكية الفكرية، والتعميم المحلي لصون قاعدة البيانات والتحليل الإضافي. وبدأت الدراسة رسميا في يوليو 2014، مع بعثة إطلاق وتقصي الحقائق إلى بوغوتا، في كولومبيا. وتضمنت البعثة ورشة لتبادل المعلومات بمشاركة جميع الجهات الحكومية المشاركة في المشروع. وتم وضع خطة عمل. وعقب الشروع في الدراسة، كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في تنسيق النفاذ إلى البيانات مع الوكالات، وتشكيل الفريق التقني –بما في ذلك تعيين الخبراء الاستشاريين المحليين– وإنتاج العمل الموضوعي. كانت المهمة الأكثر صعوبة هي التنسيق مع الوكالات الوطنية من أجل تجميع قواعد بيانات الإنتاج الخاصة بهم في نفس المكان. وتم الاتفاق على اعتبار أن مكتب الملكية الصناعية في الوقت الحالي هو أفضل مكان لاستضافة قاعدة البيانات. وكان جمع ومعالجة البيانات من أصعب المهام. واستغرق الأمر حوالي سنتين لتطوير العملية بالكامل. وتم تقييم تطور هذه الأنشطة في بعثة إلى بوغوتا، كولومبيا في فبراير 2016. وكان الهدف الرئيسي للبعثة هو إجراء استعراض في منتصف الدراسة، وجمع جميع الوكالات المعنية، للتعليق على تنفيذ الدراسة والنتائج الأولية. وعقب الاستعراض الذي أُجري في منتصف الدراسة، كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في تنسيق النفاذ إلى البيانات المتبقية، والانتهاء من العمل الموضوعي –بما في ذلك صياغة التقرير– وإجراء الاستعراض الخارجي. وتم الانتهاء من أعمال الدراسة رسميا مع بعثة إلى بوجوتا في سبتمبر 2017. وكان الغرض الرئيسي من البعثة هو الاشتراك في عرض النتائج على الجمهور المحلي ومناقشة أنشطة الدراسة المستقبلية والتعميم مع الشركاء المحليين. ورأت الأمانة ونظراؤها الكولومبيون أنها نجحت. ومع ذلك، كانت هناك تحديات ودروس مستفادة. ومن المهم أن يتم تقاسمها لأنها يمكن أن تكون مفيدة للدول الأعضاء الأخرى. وأثناء استعراض سياسات محددة متعلقة بالملكية الفكرية، تم مواجهة اثنين من التحديات الرئيسية. أولا، نظرا للكم الكبير للتوصيات المتعلقة بالسياسات والبالغ عددها 38 توصية ونطاقها الواسع، تطلب الاستعراض التفاعل مع العديد من الوكالات الحكومية وعدة وحدات ضمن هذه التوصيات. ثانيا، لم تُقدم معظم عملية تنفيذ السياسات الملموسة لهذه التوصيات، إما بطبيعتها أو تصميمها، مؤشرا كميا على تغطيتها (الجمهور والمدة الزمنية) أو أثرها المقدر. وقد جعل هذان التحديان معا من الصعب للغاية وضع تحليل كمي لهذين النوعين واستخدام الملكية الفكرية. وعند وضع السياسات المستقبلية، سيكون من الأفضل إنشاء، قدر الإمكان، درجة معينة من الرصد الكمي لتنفيذ السياسات. وفي أثناء إنشاء قاعدة بيانات شاملة للملكية الفكرية من أجل الاستخدام الإحصائي، كان أحد التحديات

الرئيسية يتعلق بالتَّباين النمطي بين بيانات الملكية الفكرية الواردة في قواعد بيانات الإنتاج الخاصة بمكاتب الملكية الفكرية والبيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي والإحصائي. وفي أثناء إعداد التحليل الاقتصادي والإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية، كان التحدي الرئيسي يتعلق بتغطية بيانات الملكية الفكرية للأنشطة الاقتصادية الأساسية. وكان الحد من بيانات البراءات لرصد الأنشطة المبتكرة معروفا وموثقا في الأدبيات الاقتصادية. وكانت تغطية نشاط التصميم والعلامة التجارية من خلال التصاميم الصناعية والعلامات التجارية أقل شيوعا. وبغض النظر عن ذلك، كانت هذه المشكلة أصغر بسبب أن البراءات والتصاميم الصناعية وبيانات العلامات التجارية تغطي معظم النشاط المتعلق باستخدام هذه الأنظمة. وكانت هذه الحالة أقل بالنسبة للعمل المحمي بحق المؤلف، حيث لم يتم تسجيل قدر كبير رسميا في مكتب حقوق التأليف والنشر. وأظهر تقييم التعميم المحلي للدراسة العديد من التحديات المحتملة فيما يتعلق بتراث الدراسة ومستقبلها. ويتطلب التعميم الناجح للمشروع الحفاظ على الكفاءات الناتجة أثناء تنفيذ الدراسة. وفي هذا السياق، من المهم بالنسبة للشركاء التقنيين الحاليين وأصحاب المصلحة الجدد، مثل الشركاء من الوكالات الأخرى أو الأوساط الأكاديمية، استغلال قاعدة البيانات التي تم إنشاؤها أثناء الدراسة في العمل في المستقبل. ومن المهم بنفس القدر بالنسبة للمنهجية التي تم وضعها أثناء الدراسة والكفاءات التقنية التي اكتسبها موظفو مكتب الملكية الفكرية والخبراء الاستشاريون المحليون أن يتم الحفاظ عليها أو التوسع فيها. وتوجد الدراسة الكاملة متاحة حاليا باللغة الإسبانية فقط. وتم إدراج ملخص في الوثيقة قيد النظر. وانتقلت الأمانة إلى أهم نتائج الدراسة. وأشارت إلى زيادة استخدام الملكية الفكرية في كولومبيا خلال الفترة 2000-2016. كانت هذه هي حالة طلبات الحصول على البراءات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وحق المؤلف والأصناف النباتية. وأشارت إلى أن أكثر من 90٪ من طلبات الحصول على البراءات جاءت من غير المقيمين، ومعظمهم من الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا والسويد وفرنسا. وعلى العكس، فإن 92٪ من طلبات نماذج المنفعة جاءت من المقيمين. وجاء ما يقرب من ثلثي طلبات التصميم الصناعي من غير المقيمين. ونشأ محليا ما يقرب من 60٪ من الإيداعات للعلامات التجارية وغيرها من أشكال حماية العلامات المميزة. وتم استخدام نظام التسجيل الطوعي لحق المؤلف في الغالب من قِبل المواطنين. كما قدَّر التقرير استخدام الملكية الفكرية من قِبل القطاعات الاقتصادية. وكما هو متوقع، كان قطاع المستحضرات الصيدلانية من المستخدمين النشطين لنظام البراءات. ومع ذلك، كان من المثير للاهتمام اكتشاف أن قطاع التعدين والنفط أيضا مستخدِم نشط في كولومبيا. وكان قطاع المستحضرات الصيدلانية أحد كثيري استخدام العلامات التجارية. وقد لوحظ هذا أيضا في دراسات أخرى أجريت في إطار مشروع لجنة التنمية هذا. وبالمقارنة مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، كشف استخدام الملكية الفكرية لكل 100 ألف ساكن أن كولومبيا لا تحتل الصدارة إلا في استخدام نماذج حق المؤلف والمنفعة. وبدت كولومبيا متخلفة عن البلدان الأخرى في جميع مؤشرات الملكية الفكرية الأخرى، لا سيما البراءات والعلامات التجارية.

264. وشدد وفد كولومبيا على أن كولومبيا بلد يشجع المنافسة الحرة. وأقر الوفد بمساهمة نظام الملكية الفكرية في التنمية وأهميته في تشجيع الابتكار والإبداع والمنافسة. وأشار إلى أن لجنة التنمية تناولت قضايا مهمة. وكما ذكر وفد كوستاريكا في بيانه الافتتاحي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، يجب على اللجنة مواصلة العمل نحو التنفيذ السليم لولايتها. وأوضح أنه قد تم وضع أجندة التنمية وإنشاء لجنة التنمية قبل عشر سنوات. ومن المهم أن تواصل اللجنة جهودها لإحراز تقدم في تنفيذ جميع أركان ولايتها. وقد تم عرض الدراسة قيد النظر في بوغوتا في سبتمبر. وتم إدراج ملخص في الوثيقة CDIP/20/INF/2. ويقدم الملخص نظرة عامة على مختلف مراحل الدراسة والنتائج الرئيسية فيما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية في كولومبيا من عام 2000 إلى عام 2016. وتم دمج قاعدة البيانات مع إحصاءات موثوقة. وكان التحدي هو الحفاظ على تحديثها والاضطلاع بأنشطة الصون وتحليل البيانات. وقد أتاح هذا النوع من المبادرات للدول الأعضاء وضع سياسات عامة تستند إلى الأدلة وتحسين تخصيص الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستكون الدراسة موردا مناسبا لصياغة أجندة التنمية الوطنية في كولومبيا للفترة 2018-2022. سيكون قادرا على تصميم أدوات أفضل وأكثر دقة لتعزيز نظام الابتكار مع التركيز على الاحتياجات الفعلية. وستسهم الدراسة في فهم اقتصاد البلد على نحو أفضل.

265. وأيّد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كولومبيا. وذكرت الأمانة أن أحد التحديات الرئيسية في كولومبيا يتعلق بجمع البيانات ومعالجتها. واستفسر الوفد عما إذا كان هذا بسبب عدم التنسيق بين الوكالات أو نتيجة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات التي عفا عليها الزمن أو كليهما. وأعرب الوفد عن رغبته في المعرفة لأن مكتب الملكية الفكرية في البرازيل يفتقر إلى معدات تكنولوجيا المعلومات لمعالجة جميع البيانات اللازمة.

266. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورحّب بنتائج الدراسة. وأشار إلى أنها أظهرت أن قواعد بيانات الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في تعزيز الشفافية بشأن استخدام الملكية الفكرية.

267. وأشار وفد الجمهورية التشيكية إلى أن نسبة عالية من طلبات البراءات أودعها غير المقيمين. في المقابل، جاءت 92٪ من طلبات نماذج المنفعة من المقيمين. وتم إيداع 92٪ من طلبات حماية الأصناف النباتية من قِبل غير المقيمين. وأعرب الوفد معرفة الأسباب وراء إيداع معظم طلبات الحصول على البراءات وحماية الأصناف النباتية من قبل غير المقيمين.

268. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من الحضور.

269. وأشارت الأمانة (السيد رافو) إلى السؤال الذي طرحه وفد البرازيل. وأوضحت أنه أجريت دراسة مماثلة في البرازيل. وكان التحدي في كولومبيا يتعلق بجمع البيانات ومعالجتها بسبب نقص التنسيق وكذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات. ولم يكن هذا بسبب الافتقار إلى الدافع للتنسيق. وكانت هناك تعاون كبير جدا مع كولومبيا خلال المشروع. وكان الأمر كذلك في البرازيل. ومع ذلك، في بعض الأحيان كانت هناك مستويات مختلفة من الموارد أو المهارات. على سبيل المثال، لم يكن لدى بعض المؤسسات اقتصاديون أو إحصائيون. وهذا جعل، في بعض الأحيان، من الصعب التعاون والتواصل بشأن المسائل التقنية. كما استخدمت الوكالات أنظمة تقنية معلومات مختلفة. وفي بعض الأحيان، كانت الأنظمة غير متوافقة. وقد لا تكون بعض البيانات متاحة أيضا. ويمكن حل هذه القضايا ولكن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد الجمهورية التشيكية وذكرت أنه لا يمكن إلا أن تقدم إجابة محدودة. فمن حيث إيداعات البراءات، أشارت إلى أن في العديد من البلدان النامية وأوروبا الشرقية هناك استخدام غير متناسب للنظام من قِبل الأجانب. ويتعلق أحد هذه الأسباب بنظام الابتكار الوطني للبلد، فمستوى الابتكار يختلف عن نظيره لدى أعلى الدول في العالم. ومع ذلك، يمكن حماية بعض أشكال الابتكار من خلال نماذج المنفعة. ويختلف استخدام نماذج المنفعة عبر الولايات القضائية. وكانت مدة الحماية لنماذج المنفعة أقصر. ومع ذلك، لم تكن هناك حاجة إلى خطوة ابتكارية أو أن الطلب كان أقل مقارنة بالبراءات. وبالتالي، يمكن حماية بعض الابتكارات من خلال نماذج المنفعة على الرغم من أنها لا تفي بمتطلبات حماية البراءات. ومن الصعب تفسير لماذا لم يتقدم عدد أكبر من الأجانب بطلب حماية نموذج المنفعة. وهم ليسوا بحاجة إلى القيام بذلك إذا كان بإمكانهم التقدم بطلب للحصول على براءة. وفي حالات أخرى، ربما يكون ذلك بسبب عدم استخدام نماذج المنفعة على نطاق واسع. على سبيل المثال، يودع سكان الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من طلبات البراءات في كولومبيا. ولا تقدم الولايات المتحدة الأمريكية حماية لنموذج المنفعة. وبالتالي، لن يكون هناك طلب لتمديد نموذج المنفعة المقدم في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية لأنه غير موجود. وجاءت نتائج الدراسة الكولومبية للأصناف النباتية مفاجئة لأنها توقعت أن تجد الكثير من الطلبات لحماية الأصناف النباتية المحلية مثل القهوة. وكان هناك بعض الطلبات ولكن ليس الكثير منها. وفي كولومبيا، يتم استخدام حماية الأصناف النباتية للزهور. وتم إيداع معظم الطلبات من قبل المقيمين في هولندا. وهيمنت هولندا على هذا السوق. وجاءت كولومبيا أيضا كمصدر كبير للزهور والمنتجات المشتقة من الزهور. وساعد ذلك على تفسير النتائج جزئيا.

270. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى عرض الدراسة الخاصة باستخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (الوثيقة CDIP/20/INF/3).

271. وعرضت الأمانة (السيد رافو) الدراسة. وأشارت إلى أنه في عام 2015، طلبت ستة بلدان في منطقة أمريكا الوسطى (كوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما)، وجمهورية الدومينيكان، أن تكون جزءا من المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/14/7). وقد اتبعت الحكومات في المنطقة منذ عقود سياسات تسعى إلى تحقيق تكامل إقليمي أكبر. وهذه تشمل أنشطة التكامل الاقتصادي الإقليمي للتدفقات التجارية للسلع والخدمات، ومؤخرا، التفاوض المشترك بشأن اتفاقات التجارة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. كما زادت المنطقة من تكامل ومواءمة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك صياغة استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والمشاركة في معاهدات الملكية الفكرية الدولية. وفي هذا السياق، قرر الوزراء المسؤولون عن مسائل الملكية الفكرية في كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما وجمهورية الدومينيكان تأييد بدء عمل تحليل اقتصادي للعلاقة بين استخدام الملكية الفكرية والتدفقات التجارية في المنطقة الاقتصادية الإقليمية. وفي الفترة من يوليو 2015 إلى يوليو 2017، أجرت الويبو دراسة إقليمية بالتعاون مع حكومات هذه البلدان. وكان الهدف الرئيسي للدراسة هو دعم وضع سياسات الملكية الفكرية القائمة على الأدلة في منطقة أمريكا الوسطى. وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤالين رئيسيين. أولا، ما الذي يميز استخدام نظام الملكية الفكرية في المنطقة؟ ثانيا، كيف يرتبط هذا بأنماط التجارة الدولية؟ واستندت الدراسة التجريبية إلى تطوير وتحليل قاعدة بيانات جديدة لسجلات وحدة الملكية الفكرية تكون مرتبطة بالبيانات التجارية وغيرها من البيانات الاقتصادية المتاحة في المنطقة. كما لبّت الدراسة الطلب التقني المحدد لتطوير أدوات اقتصادية وإحصائية من أجل رصد وتقييم تأثير الملكية الفكرية والابتكار والسياسات التجارية بشكل عام، والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تم وضعها مؤخرا بشكل خاص. وتطلبت الدراسة وجود تنسيق بين الوكالات الحكومية في كل من البلدان السبعة في المنطقة والأمانة. وكانت البلدان السبعة ممثلة في جنيف من خلال بعثاتها وفي كل بلد من خلال مكتبها الوطني للملكية الفكرية. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية، وهي إنشاء قاعدة بيانات شاملة للملكية الفكرية والتجارة للاستخدام الإحصائي؛ والتحليل الإحصائي لاستخدام الملكية الفكرية؛ والتحليل التجريبي لاستخدام الملكية الفكرية والتكامل التجاري. وبدأ العمل في الدراسة بشكل رسمي في أكتوبر 2015 مع عقد اجتماع لإطلاقها في جنيف مع ممثلي البعثات التي تتخذ من جنيف مقرا لها والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية. وتم خلال الاجتماع مناقشة المعالم الرئيسية للدراسة والاتفاق عليها. وعقب الشروع في الدراسة، تمثلت الأنشطة الرئيسية في تنسيق النفاذ إلى بيانات الملكية الفكرية مع كل نقطة وطنية محورية في الوكالات الحكومية ذات الصلة، وجمع البيانات التجارية وإجراء التحليل التجريبي. وتم استعراض التقدم في إجراء الدراسة بشكل مشترك في اجتماع ثان عُقد في جنيف في أكتوبر 2016. وبعد الاستعراض، كانت الأنشطة المتبقية تتكون من تنسيق النفاذ إلى بيانات الملكية الفكرية المفقودة، والانتهاء من العمل البحثي وصياغة النسخة الكاملة الأولى من تقرير الدراسة. وتم عرض مشروع الدراسة في اجتماع إقليمي في أبريل 2017 في السلفادور وفي اجتماع عُقد في جنيف مع ممثلي البعثات التي مقرها جنيف. وتم خلال هذه الاجتماعات تقديم ملاحظات وتعليقات قيّمة حول العمل البحثي وساعدت الاجتماعات في تحسين مدى النفاذ إلى نتائجه. وعُقد اجتماع لإجراء استعراض نهائي في يونيو 2017 في جنيف حيث وافقت الدول على عرض الدراسة النهائية خلال الاجتماع الوزاري الخامس لأمريكا الوسطى حول الملكية الفكرية الذي عقد في بنما في يوليو 2017. وتم تنفيذ الدراسة الإقليمية بشكل عام وفقا للنطاق الزمني والجدول الزمني الأولين اللذين تم وضعهما خلال تصميمها. ومع ذلك، كانت هناك تحديات أثناء تنفيذها يمكن أن يتم استخلاص الدروس المستفادة منها من أجل الدراسات التي ستتم في المستقبل. وكان هناك تحديان رئيسيان في إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن الملكية الفكرية والتجارة لأغراض الاستخدام الإحصائي. يتعلق الأول بتغطية مفصلة للتجارة الثنائية. وكانت تغطية البيانات عادلة بالنسبة لتدفقات البضائع المتداولة، ولكنها كانت قليلة بشكل كبير بالنسبة للتبادل التجاري. أما التحدي الثاني فيتعلق بحالة مجموعات الملكية الفكرية عبر مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وتختلف بنية البيانات واكتمالها، مما يعكس الاختلافات الموجودة في الإجراءات والبنية التحتية. وأظهرت المجموعات الوطنية للعلامات التجارية انسجاما أكبر، تليها البراءات والرسوم والنماذج الصناعية ونماذج المنفعة. وتتعلق أكثر المجموعات غير المتوافقة بالتسجيلات في مجال حق المؤلف، والتي من أجلها تم الحصول على مجموعات أقل واختلفت هياكل البيانات اختلافا أكثر من غيرها. وأدت الاختلافات في هيكل البيانات إلى تباطؤ عملية معالجة البيانات وتنسيقها، ولكن في النهاية أمكن حل معظم العقبات التقنية. كما أثر الاختلاف في التغطية ونطاق البيانات

على التحليل الإحصائي لاستخدام الملكية الفكرية وتقييم استخدام الملكية الفكرية والتكامل التجاري. وتم تخفيف التحديات الناتجة عن طريق تغيير مستوى ونطاق التحليل وفقا للبيانات المتاحة. ومع ذلك، من المرجح أن تواجه أي دراسة تتم في المستقبل عن الموضوع نفس الصعوبات. وظهرت مجموعة أخرى من التحديات في التقييم التجريبي لاستخدام الملكية الفكرية والتكامل التجاري. وكان للتجانس بين مجموعات الملكية الفكرية والبيانات التجارية اختلافات منهجية عبر أنواع الملكية الفكرية. وكان من السهل ربط بيانات العلامات التجارية القائمة على تصنيف نيس ببيانات التجارة، في حين كانت بيانات نموذج البراءات وبيانات المنفعة القائمة على التصنيف الدولي للبراءات أقل سهولة من ذلك. وبالنسبة للتصاميم الصناعية القائمة على تصنيف لوكارنو وتسجيلات حق المؤلف، لم تكن هناك أوجه توافق فعلية مع البيانات التجارية. وبالنسبة لنماذج الملكية الفكرية هذه، لا يمكن تنفيذ العلاقة بين استخدام الملكية الفكرية والتجارة إلا على المستوى الكلي. وانتقلت الأمانة إلى أهم نتائج الدراسة. وقالت إنه تم تقسيم النتائج إلى قسمين رئيسيين. أحدهما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية في المنطقة. ويتعلق الجزء الثاني بالتجارة والملكية الفكرية. وأوضحت أنه فيما يتصل باستخدام الملكية الفكرية، تم إيداع 95٪ من طلبات البراءات من قِبل الأجانب. واستخدم المخترعون الوطنيون القليل من أنظمة البراءات في بلدان أخرى في المنطقة. وكانت نماذج المنفعة بديلا لمخترعي المنطقة حيث أودعوا 61٪ من طلبات نماذج المنفعة. ولكن في 85٪ من الحالات، ظلت الحماية محلية، مع القليل من الاستخدام الإقليمي والدولي. كان الأجانب هم المستخدمين الرئيسيين لحماية الرسوم والنماذج الصناعية في المنطقة (بنسبة 81٪). ومع ذلك، كان حجم الاستخدام أقل بكثير من استخدام البراءات. وكانت حماية العلامات التجارية هي أكثر أشكال الملكية الفكرية استخداما في المنطقة، حيث كان الاستخدام المحلي (42٪) على مستوى مماثل للأجانب (51٪). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأجنبي الرئيسي للعلامات التجارية المسجلة في المنطقة (33٪). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الرئيسي للمنطقة. وكانت المنطقة (باستثناء الاستخدام المنزلي) ثاني أهم مصدر أجنبي للعلامات التجارية المسجلة في المنطقة (12٪). وفيما يتعلق بالتجارة والملكية الفكرية، يتناقض إجمالي حجم التجارة الإقليمية في المنطقة والتخصصات في السلع ذات القيمة المضافة الأعلى مع انخفاض استخدام حماية البراءات والرسوم والنماذج الصناعية داخل المنطقة. ونظرا لأن نماذج المنفعة كانت تُستخدم محليا بشكل أساسي، فإنها لم تكن فعالة فيما يبدو للاستراتيجيات التجارية للأجانب، بما في ذلك أولئك الموجودون في المنطقة. وعلى العكس، تطور استخدام العلامات التجارية في المنطقة. وكان هذا مشابها للاتجاه السائد في التجارة الدولية. وارتبطت أي زيادة في التجارة بزيادة نسبية في استخدام العلامات التجارية في المنطقة. وكانت الصلة بين استخدام العلامات التجارية والتجارة داخل المنطقة أكثر وضوحا من الصلة المرصودة بالواردات القادمة من خارج المنطقة.

272. وقال وفد إندونيسيا إن الدراسة مثيرة للاهتمام، لا سيما أنها تحلل بيانات الملكية الفكرية والتجارة. وأشار إلى أن الملخص غني بالمعلومات. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن منهجية تجميع بيانات الملكية الفكرية والتجارة والخروج بتحليل اقتصادي دقيق. وكما هو موضح في الملخص، تم الاستفادة من بعض الدروس، بما في ذلك الاختلافات في تغطية ونطاق بيانات الملكية الفكرية وبيانات التجارة بين بلدان المنطقة. ووفقا لما ورد في الملخص فإن أي دراسة تتم في المستقبل عن هذا الموضوع من المحتمل أن تواجه نفس الصعوبات. ورأى الوفد أن هذه المشكلة لن تحدث إلا في الدراسات الإقليمية. وأشار الوفد إلى التكامل الاقتصادي والتجاري، وتكامل الملكية الفكرية ومواءمتها. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان هناك أي ارتباط بين هذين المتغيرين، وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى قوة الارتباط. وأوضح أن هذا من شأنه أن يساعد صانعي السياسة على اتخاذ القرار بشأن السياسات المناسبة في هذه المجالات. وأشار الوفد إلى علامات تجارية وأفاد بأن الدراسة ذكرت أن زيادة التجارة مرتبطة بزيادة نسبية في استخدام العلامات التجارية في المنطقة. وأعرب عن رغبته في أن يعرف بالتفصيل مدى قوة الارتباط بين الزيادة في العلامات التجارية والزيادة في التجارة في المنطقة.

273. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحّب بالتحليل الذي أُجري بشأن العلاقة بين استخدام الملكية الفكرية والتدفقات التجارية في السلع والخدمات في المجالات الاقتصادية الإقليمية. وأشار إلى أن الدراسة تضمنت بيانات مفيدة يمكن أن تكون مصدرا هاما للمعلومات لصانعي القرار في المنطقة للنظر فيها عند صياغة سياسات التجارة العامة والتنمية. وعلى

سبيل المثال، جمعت الدراسة بيانات تظهر أن الزيادة في العلامات التجارية ترتبط ارتباطا إيجابيا بالتجارة الدولية. ووافقت المجموعة على الاستنتاج العام للدراسة بأن السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تدعم اتفاقيات التجارة الحرة وتحمي القيمة غير الملموسة للسلع والخدمات المصَدرة وتحفز نقل التكنولوجيا، يجب أن تكون جزءا من السياسات العامة التي تهدف إلى توسيع السوق الإقليمية، وتنويع الشركاء التجاريين وزيادة المحتوى التكنولوجي للتجارة. وبالتالي، ينبغي أن تمثل السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية أولوية للأعمال المشتركة في المنطقة.

274. وذكر وفد البرازيل أن لديه سؤالين. فعلى نحو ما ذكر وفد إندونيسيا، أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة والعلامات التجارية. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك بيانات مماثلة للبراءات، ومعرفة الفترة التي تمت المشمولة في التحليل. وأبرز الوفد الحاجة إلى توخي الحذر لأن العلاقة المتبادلة ليست سببية.

275. وصرّح وفد غواتيمالا بأن الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة في غواتيمالا لأنها ستكون بمثابة دليل للإجراءات والسياسات المستقبلية في هذه المجالات. وأعرب عن أمله في وضع منهجية لإجراء دراسة حول حق المؤلف في المستقبل القريب حيث أن العديد من البلدان في المنطقة لديها صناعات إبداعية.

276. وشاطر وفد جامايكا بعض المخاوف المعرب عنها فيما يتعلق بجمع البيانات. ورأى أن هناك تحديات مماثلة في منطقة شبه الكاريبي. وعلى نحو ما ذكر بعض الوفود، فإن العديد من البلدان والمناطق الأخرى لديها تحديات مماثلة. وبالتالي، سيكون من المفيد للجنة التنمية، من خلال هذه العملية، المساعدة في تبسيط العمليات التي يمكن أن تستخدمها البلدان في جمع البيانات لأغراض التحليل الإحصائي. وهذا من شأنه أن يكون مفيدا للدراسات المستقبلية. وكما هو مبين في الدراسة، كانت هناك صعوبات كبيرة في جمع البيانات عن حق المؤلف وغيرها من مجالات الملكية الفكرية.

277. وأشار وفد البرازيل إلى أحد الاقتراحات التي قدمها خلال مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وأوضح أنه يمكن تقديم أي بحث يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية يكون من إنتاج القطاعات والشُعب الأخرى في الويبو إلى لجنة التنمية في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. ويُعد هذا مثالا لدراسة يمكن تقاسمها في إطار هذا البند.

278. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة المطروحة من الحضور.

279. وأشارت الأمانة (السيد رافو) إلى السؤال الذي طرحه وفد إندونيسيا. وأوضحت أن النسخة الكاملة من الدراسة تحتوي على تحليل اقتصادي مفصل. ووفقا لما طلبته البلدان السبعة، كان هناك تركيز أكبر على تحليل استخدام الملكية الفكرية لأن ذلك مطلوب قبل إجراء تحليل أكثر تعقيدا في المستقبل استنادا إلى البيانات. وأشارت الأمانة إلى الصعوبات الموجودة في التجميع، وأنه من المرجح وجود نفس الصعوبات في مناطق أخرى، لا سيما تلك البلدان النامية. وترتبط الصعوبات أساسا بالاختلافات فيما يتعلق بأنظمة تكنولوجيا المعلومات وكذلك هياكل البيانات واكتمالها. وفيما يتعلق بالارتباط وحجم المرونة، ذكرت الأمانة أنها لا تملك بين يديها الدراسة الكاملة. ومع ذلك، أشارت إلى أن حجم المرونة كان الضِعف بالنسبة للبراءات في المنطقة مقارنة بالبراءات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي الشريك التجاري الرئيسي. وكانت عالية نسبيا بمقدار 0.6 تقريبا. وكان هذا على أساس التقدير. وكانت هناك بعض التحديات لأن المنهجيات القائمة لتجميع التدفقات التجارية لم تعمل بشكل جيد في التحليل الذي يشمل بيانات البراءات. واختلفت أوجه المرونة باختلاف البلدان وأنواع السلع. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن الفترة التي تم تحليلها، ذكرت الأمانة أن البيانات التجارية لبعض من السنوات الأولى من هذا القرن لا يمكن لبعض البلدان العثور عليها. وبشكل عام، شمل التحليل حوالي 16 سنة من البيانات. وبشكل منفصل، سلطت الأمانة الضوء على أن الدراسات التي أجريت في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من المشروع كانت سطحية. وينبغي أن تَستخدم البلدان المعنية قواعد البيانات التي تم إنشاؤها للحصول على أدلة تجريبية لمساعدة صانعي السياسات. وفيما يتعلق بالتفسير السياساتي للنتائج، أوضحت الأمانة أن مكتب كبير الاقتصاديين لم يقدم الدعم المعياري للبلدان. وحاولت شعبة الاقتصاد والإحصاء وضع أنماط في البيانات يمكن أن تسهم في رسم السياسات. ولم

تُدرج توصيات السياسة في دراساتنا. وأشارت هذه الدراسة إلى أن زيادة استخدام العلامات التجارية يرتبط بزيادة تدفق التجارة أو العكس، فالمزيد من التدفقات التجارية يرتبط بزيادة استخدام العلامات التجارية. وبالتالي، فإن البلدان في هذه المنطقة التي كانت تشهد نمطا متزايدا من التجارة الدولية، يجب أن تتوقع أن يرتبط ذلك بزيادة في تسجيل العلامات التجارية، بغض النظر عن العلاقة السببية. ويُعد هذا تأثيرا مباشرا. ولم تقم الدراسة بتحليل قوة نظام الملكية الفكرية في كل بلد. وافترضت أن الأنظمة محايدة. وأشارت الأمانة إلى التعليق الذي أدلى به وفد غواتيمالا بشأن حق المؤلف وذكر أن شُعبة الاقتصاد والإحصاء أنشأت قسما جديدا يتعلق بالصناعات الإبداعية. وتعمل حاليا على توفير أدوات جديدة للتحليل. ووافقت الأمانة على التعليقات التي أدلى بها وفد جامايكا بشأن التحديات المماثلة في بلدان الكاريبي، لا سيما فيما يتعلق بحق المؤلف. وأعربت الأمانة عن استعدادها لمناقشة هذه المواضيع مع أي وفد.

280. وأشار وفد الجمهورية التشيكية إلى الجملة التالية في ملخص الدراسة، "إن التخصص النسبي في المنتجات ذات القيمة المضافة الأساسية أو المنخفضة يُعرّض اقتصادات المنطقة لتقلب الأسعار الدولية". وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن هذا الأمر في المستقبل. وأشار إلى أن بعض الدول التي ركزت على تصدير المواد الخام تعاني من مشاكل اقتصادية. ومع ذلك، فإن هناك بلدان أخرى مثل اليابان تواجه نقصا في طلب البراءة. وبالتالي، أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت المنتجات المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية محمية حقا من تقلب الأسعار الدولية. وأشار إلى أنه يمكن إدراج مزيد من العمل حول هذا الموضوع في عمل اللجنة في المستقبل.

281. وأغلق نائب الرئيس باب المناقشات التي دارت حول الدراسات نظرا لعدم وجود أي ملاحظات أخرى. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الدراسات.

خارطة المنتديات والمؤتمرات الدولية المعنية بمبادرات وأنشطة متعلقة بنقل التكنولوجيا (انظر الوثيقة CDIP/20/12)

282. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة CDIP/20/12 بشأن خارطة المنتديات والمؤتمرات الدولية المعنية بمبادرات وأنشطة متعلقة بنقل التكنولوجيا.

283. وعرضت الأمانة (السيد زياكوفسكي) الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى النقطة 3 من الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/18/6 Rev) والطلب الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية الموجه للأمانة بأن "تتولى خارطة المنتديات والمؤتمرات الدولية المعنية بمبادرات وأنشطة جارية متعلقة بنقل التكنولوجيا في المنتديات الدولية الأخرى، بهدف تقديم تحديث إلى لجنة التنمية بشأن المنتديات الدولية والمؤتمرات التي تجري فيها حاليا مناقشة نقل التكنولوجيا، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الويبو في هذا الصدد". وأضافت الأمانة أن الوثيقة CDIP/20/12 تتضمن تجميعا غير حصري للمنتديات والمؤتمرات الدولية التي تجرى بها مناقشات حاليا بشأن نقل التكنولوجيا. ويركز التجميع على المنتديات الحكومية الدولية والمؤتمرات ذات الطابع العالمي والإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة. وتم تنظيم التجميع وفقا لاسم المنتدى أو المؤتمر المعني ويقدم مؤشرا للتنظيم التنسيقي والتركيز الموضوعي والمشاركين والصلة بنقل التكنولوجيا ووصفا موجزا ومعدل نشاط المنتدى أو المؤتمر. ويشير معدل النشاط إلى جدولة الدورات العادية ولا يتضمن دورات استثنائية أو أعمال ما بين الدورات. ورصدت الويبو وشاركت في العديد من المنتديات الدولية والمؤتمرات حول نقل التكنولوجيا، وفقا لولايتها. وشاركت الويبو على وجه الخصوص في عمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالملكية الفكرية والابتكار. وبصفة الويبو عضوا في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار (IATT) الخاص بأهداف التنمية المستدامة، ساهمت الويبو في عمل الفريق في إجراء عملية مستمرة لمبادرات وآليات وبرامج رسم الخرائط داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلوم. والتكنولوجيا والابتكار. وتتابع الويبو التطورات المتعلقة بإنشاء منصة إلكترونية بآلية لتيسير التكنولوجيا على الإنترنت. وتعمل

الويبو كذلك على تعزيز الوعي ببرامجها وخدماتها بين الشركاء الحكوميين الحاليين والمحتملين، بحيث تكون هذه البرامج والخدمات متاحة بشكل فعال ويمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المشتركة. ومن بين أمور أخرى، قدمت الويبو معلومات واقعية من خلال مجموعة كبيرة من التقارير والمنشورات عن الموضوع الذي تتناوله المنتديات الدولية والمؤتمرات حول نقل التكنولوجيا. وتشمل هذه المنشورات مؤشر الابتكار العالمي، وتقارير الويبو بشأن واقع البراءات، وتقارير ومواجيز عن التحديات العالمية، والنظرة العامة على الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

284. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأكد أن موضوع نقل التكنولوجيا له أهمية أساسية في ضمان تنمية متوازنة ومستدامة، مما يمكّن البلدان وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم من جني ثمار الابتكار. وفيما يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به الويبو في هذا المجال، أعاد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأكيد تأييده للاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وتمت مناقشة جوانب مختلفة من الاقتراح في الدورات السابقة. واستمرت مناقشته في هذه الدورة. وعلى الرغم من أن التجميع غير شامل، فإنه يقدم معلومات مفيدة لتجنب الازدواجية بين الويبو ولجنة التنمية لا سيما العمل الذي تم بالفعل في المنتديات الدولية الأخرى. وأعرب الوفد عن تأييده التام لمشاركة الويبو في المنتديات والمؤتمرات القائمة ذات الصلة بشأن نقل التكنولوجيا، وفقا لولايتها. وأشار إلى أنه من المهم للويبو تعزيز شراكاتها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن هذه القضية الهامة. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تطلعهم إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة من أجل التوصل إلى فهم شامل للأنشطة التي تضطلع بها الويبو بالفعل وغيرها من المنظمات ذات الصلة في مجال نقل التكنولوجيا، وتحديد أي فجوات واحتياجات عملية لمواصلة العمل من جانب الويبو. وأشار الوفد إلى أن الوثائق التي أعدتها الأمانة تشكل أساسا جيدا لهذه المناقشة.

285. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحب بانخراط الويبو في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية التي تجرى فيها مناقشات مستمرة حول نقل التكنولوجيا من أجل المساهمة في هذا الموضوع من خلال توفير الدراية الفنية والاستفادة من الخبرة الإضافية لأصحاب المصلحة الآخرين. وأيّدت المجموعة تماما مشاركة الويبو ومساهماتها التقنية في العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالتكنولوجيا في إطار آلية تيسير التكنولوجيا، وفي الاجتماعات ذات الصلة للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وأحاطت المجموعة علما بالوثيقة. واشارت إلى أنه ينبغي على الويبو مواصلة تعزيز برامجها وخدماتها بين الشركاء الحكوميين الحاليين والمحتملين حتى تكون هذه البرامج والخدمات متاحة بشكل فعال ويمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المشتركة. وشجعت المجموعة الويبو على تعزيز عملها لتحقيق هذه الأهداف.

286. تحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيقية، وأكد دعمه للاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ورحب الوفد باستخدام القنوات الحديثة للترويج لموارد الويبو مثل قاعدة بيانات الويبو للبحث وبرنامج الويبو الأخضر، واستخدام المواقع الإلكترونية المخصصة وقوائم البريد الإلكتروني للمشتركين وقنوات التواصل الاجتماعي. وأوضح أن مسألة نقل التكنولوجيا تمثل تحديا. وفي بلدانهم، غالبا ما تكون البنى التحتية للبحث والتطوير على مستويات متواضعة نسبيا مقارنة بالمستويات الأعلى. ومع ذلك، يجب دعم وتنمية الروابط المتداخلة مع الصناعة والأعمال من أجل تسويق نتائج البحث والتطوير. ولذلك، رحبت المجموعة بالاهتمام والجهود المكرسة لهذه القضية الهامة.

287. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشدد على أهمية نقل التكنولوجيا. وأشار إلى أنها ستساعد البلدان النامية على مواجهة التحديات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأوضح أن الوثيقة تضمنت الكثير من المعلومات عن المبادرات والأنشطة الجارية حاليا بشأن نقل التكنولوجيا في المنتديات الدولية والدور الذي تلعبه الويبو في هذا الصدد. ومع ذلك، رأت المجموعة أنه يمكن تقديم مزيد من المعلومات في الوثيقة. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الطريقة التي تعاملت بها مختلف

المنظمات مع مسألة كيفية القيام بنقل التكنولوجيا وإلى أي مدى تشارك الملكية الفكرية في هذه الأنشطة. ولذلك، التمست المجموعة من الأمانة الاضطلاع بعمل إضافي لزيادة حجم المعلومات من أجل توفير منظور أوسع.

288. وأعرب وفد البرازيل عن اعتقاده بأن موضوع نقل التكنولوجيا يفتح العديد من السبل التي يمكن بحثها. وأشار إلى أن إنشاء حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما نظام البراءات، قد دعمته نظرية اقتصادية سليمة. وللابتكار الناتج عن العمل الإبداعي خصائص السلع العامة. ولذلك، في غياب حماية الملكية الفكرية، هناك خطر من نقص الاستثمار في العمل الإبداعي والابتكاري المفيد اجتماعيا. ويسمح نظام البراءات بصنع القرارات اللامركزية المدفوعة بالسوق والتي تساهم في نهاية المطاف في ابتكار ونشر التكنولوجيا وبالتالي تحقيق ارتفاع في مستويات المعيشة. ومع ذلك، فالنظام ليس مثاليا، لا سيما في المناطق التي قد لا يوفر فيها السوق وحده حوافز كافية، على سبيل المثال، علاج الأمراض المهملة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه على الرغم من أن الملكية الفكرية هي إحدى الأدوات المتاحة في تطوير تكنولوجيات جديدة، فإنها ليست مترادفة. فليس نظام البراءات إلا بديلا للابتكار، لابد من تقييمه على أساس كل حالة على حدة. وأبرزت أحدث الأدبيات تطوير تكنولوجيات جديدة تعتمد على صياغة قانون فعال للملكية الفكرية يتفق مع اللوائح التنظيمية المناسبة الأخرى. وأظهرت الدراسات أن التوازن الصحيح والضبط الدقيق بين هذه السياسات ينتج علاقة إيجابية بين نفقات البحث والتطوير والابتكار. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في العقود الأخيرة لتحسين أنظمة الابتكار لديها، لا تزال البلدان ذات الدخل المرتفع تمثل 65٪ تقريبا من إجمالي استثمارات البحث والتطوير في العالم. وفي ضوء ذلك، يمكن للجنة التنمية أن تلعب دورا مهما في سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لا سيما من خلال المشاركة في المناقشات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أن مصطلح "نقل التكنولوجيا" يشمل مجموعة كاملة من الآليات التي تتجاوز كثيرا ترخيص البراءات. وبالتالي، أعرب عن سروره بأن يرى أن العديد من المبادرات والأنشطة الواردة في الوثيقة CDIP/20/12 متفقة مع وجهة النظر هذه، بما يتماشى مع الوثائق الرسمية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة. ويتضمن الهدف 17.7 من أهداف التنمية المستدامة ما يلي: "تعزيز تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط مُيسرة وتفضيلية على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة". وينتشر هذا النوع من اللغة في جدول أعمال 2030. وبوصف الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي لها أن تؤيد ذلك المفهوم تماما. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون المادتان 7 و66.2 من اتفاق تريبس أساسا للمناقشات في لجنة التنمية. وتتضمن المادة 66.2 ما يلي: "تقدم البلدان المتقدمة الأعضاء حوافز للشركات والمؤسسات في أراضيها بغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نموا من أجل تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء". كما ينبغي مراعاة التوصيات 25 و28 و29 و30 و31 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ويشيروا جميعهم في نفس الاتجاه لإلقاء الضوء على نقل التكنولوجيا ونشرها بطريقة تفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لصالح جميع البلدان دون استثناء. وقال الوفد إنه ينبغي ألا يمنع الاختلاف بشأن تعريف موحد لمصطلح "نقل التكنولوجيا" الوفود من اقتراح موضوعات تتعلق بهذه المسألة ليتم بحثها في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية.

289. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

290. وذكرت الأمانة (السيد زياكوفسكي) أنها ستأخذ جميع التعليقات التي أبدتها الوفود بعين الاعتبار. وأشارت الأمانة إلى اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بإمكانية مواصلة تطوير الوثيقة. وأعربت الأمانة عن رغبتها في معرفة ما إذا كان هذا شيء تريد الدول الأعضاء الأخرى القيام به.

291. أشار الرئيس إلى أن بعض الوفود قدمت اقتراحات. ويمكن للجنة أن تنظر فيها لمعرفة مدى إمكانية إدراجها في ملخص الرئيس لهذه الدورة لضمان المتابعة. وبدلا من ذلك، يمكن أن يذكر الملخص أن المقترحات قد تقدمت بها وفود مختلفة. ويمكن للجنة النظر فيها في الدورة المقبلة. وأعرب عن رغبته في معرفة ما تفضله اللجنة في هذا الصدد.

292. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الوثيقة نتجت عن الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وأشار الوفد إلى اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن رغبته في معرفة ما هي المعلومات الإضافية التي يمكن إضافتها إلى الوثيقة. ورأى أن الوثيقة تحتوي بالفعل على قدر كبير من المعلومات، بما في ذلك روابط نقل التكنولوجيا، ووصف المؤتمرات في مختلف المنتديات وما إلى ذلك. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تقدم المجموعة الأفريقية مثالا ملموسا للمعلومات الغائبة عن الوثيقة.

293. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن الوثيقة تتضمن الكثير من العناصر ذات الصلة. ومع ذلك، لم يتم تغطية جانب أساسي بالفعل، ألا وهو الطريقة التي تتعامل بها الهيئات المختلفة مع مسألة نقل التكنولوجيا. وأشار إلى أن هناك جانب آخر ينبغي تغطيته هو بُعد الملكية الفكرية ضمن الأشكال المختلفة لنقل التكنولوجيا.

294. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة يمكن أن تركز على اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية.

295. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لا يزال من غير الواضح ما هي المعلومات المطلوبة لأن الكثير من هذه المنظمات والمؤتمرات لم يشارك في مهمة نقل التكنولوجيا في حد ذاتها. وهي ليست منظمات لنقل التكنولوجيا، ولا تنقل التكنولوجيا. إنها تناقش ذلك وربما تضع بعض السياسات. والتمس الوفد توضيحات من الأمانة حول ما إذا كانت على دراية وفهم بالمهمة وما هي المعلومات الإضافية التي سيتم تقديمها.

296. وذكرت الأمانة (السيد زياكوفسكي) أنها واجهت بعض الصعوبة في فهم الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية. وأشارت إلى أن الوثيقة تناولت مختلف المحافل والمؤتمرات التي تناقش نقل التكنولوجيا. وستناقش اللجنة وثيقة حول منصات ترخيص التكنولوجيا. ويُعد هذا أحد الأمثلة على ما تقوم به بعض منظمات الأمم المتحدة. وقد تم بالفعل رسم خارطة للأنشطة. وهناك مبادرة مستمرة في الأمم المتحدة لرسم خارطة لجميع الأنشطة التي تشارك فيها هيئات الأمم المتحدة في تطوير نقل التكنولوجيا. وبالتالي، وأعربت الأمانة عن عدم تأكدها مما هو مطلوب.

297. وأشار الرئيس إلى عدم الوضوح بشأن هذه المسألة. واقترح أن تحيط اللجنة علما بالوثيقة وأن تواصل دراسة هذه المسألة في الدورة المقبلة.

298. وقال وفد البرازيل إنه يتفهم رغبة المجموعة الأفريقية في التأكد من أن مفهوم التكنولوجيا لا يقتصر على تراخيص الملكية الفكرية. وهذا أمر مهم لجميع الدول. وأشار إلى أن المفهوم الذي اعتمدته الأمم المتحدة أوسع بكثير. وبالتالي، يجب على اللجنة أن تحرص على عدم تقييد هذا المفهوم. ورأى أن اقتراح جمع المعلومات حول جميع هذه المنتديات مفيد. وأيّد الوفد ذلك. ومع ذلك، رأى ألا ينبغي أن يقتصر المفهوم على ترخيص الملكية الفكرية. ومع أن الأمم المتحدة قد اعتمدت مفهوما أوسع بكثير، فإن الوفد لم ير في ذلك مشكلة في الوثيقة.

299. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إنه لا يجد صعوبة في اعتماد الوثيقة. والتمس فقط الحصول على معلومات تكميلية من شأنها أن تتمم الوثيقة.

300. وأكدت الأمانة (السيد زياكوفسكي) أن المعلومات التكميلية المطلوبة قد تكون كثيرة للغاية. ومن الممكن أن يتطلب بحث الطريقة التي تعالج بها الهيئات نقل التكنولوجيا قدرا هائلا من العمل، ويستلزم النظر في جميع الأنشطة التي تضطلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

301. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علماً بالتقرير وبمختلف وجهات النظر. وستدرج هذه القضية في جدول أعمال الدورة المقبلة.

302. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الوثيقة تتضمن وصلات خاصة بمختلف الهيئات والفعاليات والمؤتمرات وغيرها من المحافل. وبالتالي، إذا رغبت الدول الأعضاء في الحصول على معلومات إضافية حول كيفية عمل هيئة معينة، فيمكنها الذهاب إلى الموقع على الانترنت. ولم تكن هناك حاجة لنسخ جميع المعلومات من الموقع ووضعها في وثيقة يصعب قراءتها بسبب وجود معلومات إضافية. ولم تكن اللجنة بحاجة إلى العودة إلى هذه الوثيقة. وباعتبار الوفد من مقدمي الطلبات، أعرب عن رضاه عن الوثيقة كما يمكن العثور على معلومات إضافية بسهولة. ولم يكن الوفد متأكداً بشأن ما ستقوم اللجنة بمناقشته في المرة القادمة فيما يتعلق بهذه الوثيقة.

303. وذكر الرئيس أنه يمكن للجنة العودة إلى مسألة ما تقوم بها المنظمات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا والنظر في التطورات المحتملة فيما يتعلق بهذه الأنشطة في الدورة المقبلة. واستفسر الرئيس عما إذا كان من الممكن الموافقة على الموجز الذي اقترحه. وستتم الموافقة عليه في حالة عدم وجود اعتراضات من الحضور.

خارطة طريق بشأن تعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني الذي أنشئ في إطار "المشروع الخاص بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول) "الوثيقة (CDIP/20/7)

304. عرضت الأمانة (السيد زياكوفسكي) الوثيقة CDIP / 20/7 . أشارت الأمانة إلى النقطة 4 من الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا كما وردت أصلاً في الوثيقة CDIP / 18/6 Rev ، وطلبت اللجنة من الأمانة "تشجيع استخدام المنتدى الالكتروني الذي تم إنشاؤه في إطار" مشروع حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: حلول بناء التحديات المشتركة ". وتتضمن الوثيقة خارطة طريق حول كيفية قيام الويبو بتشجيع استخدام المنتدى الالكتروني. وكان الهدف من المنتدى الالكتروني الذي تم أنشاؤه في إطار المشروع المذكور هو أن يكون مجتمعًا عبر الإنترنت يركز بشكل خاص على الموضوعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، والابتكار التعاوني المفتوح، وبناء القدرات. وقد ورد في الوثيقة عدد من الأنشطة الممكنة لتعزيز المنتدى على شبكة الإنترنت حتى تقوم الدول الأعضاء بالنظر فيها. وتضمنت تلك الأنشطة إجراء تقييم للجمهور المستهدف، وتطوير استراتيجية محتوى تعتمد على التقييم، ووضع متطلبات تقنية لتنفيذ استراتيجية المحتوى بفعالية، ووضع استراتيجية للاتصالات والترويج لتحديد القنوات الفعالة للوصول إلى شرائح الجمهور المستهدف، والسعي لإنشاء شراكات مع المنظمات التي أنشأت مجتمعات ذات صلة بنقل التكنولوجيا.

305. وأشار وفد البرازيل إلى التحديات التي أبرزتها الوثيقة. وشملت تلك التحديات كيفية تحسين وظيفة وتصميم المنتدى الالكتروني، وكيفية جعله متاح بصورة أكبر من أجل الوصول إلى الجمهور المستهدف. وكان الأمر الأخير يمثل تحديًا واجهته العديد من المنظمات الدولية والحكومات. وقد كانت المعلومات متاحة غالبية الوقت. ومع ذلك، كان من الصعب أحيانًا الربط بين المستخدمين المهتمين وبين المعلومات. ويود الوفد من الأمانة أن توضح كيفية يمكن تحسين ذلك. كما طلب الوفد من الأمانة الأمانة أن تشرح بالتفصيل الإجراء الممكن 1 والجملة الثانية من الإجراء الممكن 2. وأشار الوفد إلى أنه ورد في الفقرة 6 أنه من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى الحصول على موارد إضافية. ويود الوفد معرفة ما إذا كانت الأمانة قد أعدت تقديراً لذلك وما هي الخطوات التي قد تحتاج الدول الأعضاء إلى اتخاذها إذا لم تتوفر الموارد في الميزانية الحالية.

306. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى الإجراء الممكن 1 - كما ذكرت الوثيقة أن الجمهور المستهدف للمنتدى الالكتروني يضم مجموعات مختلفة تتضمن المسؤولين الحكوميين ومدراء التكنولوجيا. من المرجح أن يتنوع الجمهور المستهدف والخدمات المطلوبة. على هذا النحو، يمكن أن يمثل التقييم المقترح في الإجراء 1 أداة مفيدة لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل وكيفية معالجتها. ويود الوفد أن تشرح الأمانة منهجية تنفيذ التقييم.

307. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحب بشكل عام بوضع خطة لتشجيع استخدام المنتدى الإلكتروني. ودعمت المجموعة تسلسل ومحتوى الخطوات المقترحة في خريطة الطريق. واتفقت على تحقيق ربط أفضل بين منتديات الويبو

الحالية والمنصات التي تتناول نقل التكنولوجيا يمثل أمرا ضروريا وسيزيد من إمكانية الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، ينبغي أن يظل تنفيذ هذه الأنشطة مستهدفاً ولا ينبغي أن يتجاوز ولاية الويبو. لا ينبغي للويبو أن تقيم منتديات مماثلة للمنتديات القائمة بالفعل، بل يجب أن تعزز منصة توفر تجميعاً مفيداً للخدمات والمبادرات الأخرى القائمة في مجال نقل التكنولوجيا. ترغب المجموعة في أن تقوم الأمانة بتقديم تحديث للحالة في الدورة 21 والدورة 22 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

308. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده للمقترح ومحتوياته. تضمن الاقتراح بعض الاقتراحات المهمة مثل تقييم الجمهور المستهدف. وكان من الضروري تطوير استراتيجية محتوى تعتمد على التقييم وتجربة المستخدم. كما أنه يفل البحث عن إقامة شراكات مع المنظمات التي أنشأت مجتمعات ذات صلة بنقل التكنولوجيا. وخلال تنفيذ الاقتراح، سيكون من المفيد دراسة برامج العمل الحالية. ويجب توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع.

309. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أنه أيد الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا فيما يتعلق بتعزيز استخدام المنتدى الالكتروني المشار إليه. واتفقوا على أن المهام الرئيسية ستكون اجتذاب واستبقاء المستخدمين من الجمهور المستهدف، وتعزيز التفاعل بين هؤلاء المستخدمين ومعهم. وعلى الرغم من أن طلبات الجمهور المستهدف قد تختلف، إلا أنه من الممكن تلبية احتياجاتهم وتحقيق التآزر. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون محتوى المنتدى الالكتروني ذي صلة وديناميكي. كما يجب أن يكون سهل الاستخدام. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الأمانة في محاولة تحديد المجتمعات الموجودة، وخاصة مجتمعات مثل فيسبوك ولينكدين التي يمكن الاستفادة منها في بناء مجتمع إلكتروني آخر. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضًا إلى أنه من المتوقع أن يتطلب الاتصال والترويج للمنتدى توفير موارد إضافية إذا تبين أن المنصات والأدوات الحالية غير ملائمة. في هذه الحالة، يجب أن يدعم استخدام الموارد والأنشطة المضطلع بها في نهاية المطاف هدف المنتدى الالكتروني المتعلق بجمع التعقيبات وتوفير منتدى لتبادل الخبرات.

310. وأكد وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على دعمه للاقتراح. حيث يمكن للمشروع جذب واستبقاء المستخدمين من الجمهور المستهدف، وتسهيل التفاعل فيما بينهم وتحقيق التآزر. وتعتقد المجموع أنه من أجل تحقيق الأهداف، يجب أن يكون الوصول إلى المحتوى الالكتروني ذي الصلة سهلًا من خلال واجهة سهلة الاستخدام. وكان نقل التكنولوجيا أحد التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة. لذلك، أعرب الوفد عن تقديره للاهتمام والجهود المكرسة لهذه القضية الهامة.

311. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية جهود الأمانة لتعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني المنشأ بموجب مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن يكون المنتدى الالكتروني أداة مفيدة للإجابة على أسئلة صناع القرار، والجامعات، ومؤسسات البحث، والصناعة، وخبراء الملكية الفكرية ومدراء التكنولوجيا بشأن المسائل والقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ومع ذلك، لا يبدو أنها تستخدم لأغراضها المقصودة في هذا الوقت. وأعرب الوفد عن تقديره لخطة العمل المقترحة من أجل جذب أو الاحتفاظ بالمستخدمين المحتملين للمنتدى الالكتروني، وتعزيز التفاعل مع المستخدمين وفيما بينهم. وقد تكون هناك حاجة لإدخال تعديلات على الخطة مطلوبة بناءً على نتائج التقييم وعوامل أخرى. وأعرب الوفد عن ثقته في قدرة الأمانة على التوصل إلى أفضل الطرق للمضي قدماً. ويود الوفد أن تقوم الأمانة بإبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في الدورة 21 أو 22 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، حسب الاقتضاء.

312. وأيد وفد الصين خريطة الطريق المقدمة من الأمانة. ويجب استخدام نتائج مشروعات جدول أعمال التنمية بطريقة مستدامة. ويجب أن تلعب دورا فعالا. وكان المنتدى الإلكتروني نتيجة مهمة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: حلول بناء التحديات المشتركة. ولايزال المنتدى حاليا في مرحلة أولية. ويجب أن يستمر العمل على تطويره. كما يجب تضمين محتوى

تكميلي وجذب المزيد من المستخدمين للمشاركة في المنتدى. وهذا من شأنه أن يساعد في الوصول إلى النتائج المتوقعة ويسهل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن نقل التكنولوجيا.

313. ورأى وفد أستراليا أن الوثيقة حددت عملية منطقية تتبع نهجا منتظما لتطوير وترويج منتدى ويب نقل التكنولوجيا. وهذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى خلق منصة مستهدفة ومستدامة من شأنها تلبية احتياجات المستخدمين. وبالتالي، أيد الوفد النهج المقترح في النتائج الست المحتملة الواردة في الوثيقة. وإذا أيدت اللجنة النهج في هذه الدورة، فمن المهم أن تتمكن الأمانة من الاضطلاع بهذه الأنشطة ومواصلة إبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز حسب الاقتضاء. وقد يكون من الجيد تقديم تحديث لهذا العمل في الدورة 22 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

314. وأدلى وفد شيلي ببعض التعليقات على الاقتراح. أولاً، سيكون من المفيد أن تضع الأمانة جدولاً زمنيًا لتقدير المدة التي سيستغرقها تنفيذ الاقتراح. وثانيًا، شارك الوفد الوفود الأخرى في مطالبة الأمانة بتوضيح تكاليف التنفيذ والموارد الإضافية. ثالثاً، يود الوفد معرفة الأهداف المحددة للأمانة والمنهجية التي يمكن استخدامها لقياس فعالية هذه التدابير.

315. وطلب الرئيس من الأمانة الرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحها الحضور.

316. وذكرت الأمانة (السيد زياكوفسكي) أن الوثيقة صيغت بالتعاون الوثيق مع شعبة الاتصالات. وقدمت الشعبة نظرة خبير حول كيفية التعامل مع هذه القضية. وتشمل الجوانب الأكثر أهمية التي تم ذكرها: جذب المستخدمين والاحتفاظ بهم، والحاجة إلى سهولة الوصول إلى المنتدى. وفي هذا الصدد كان من المطلوب إعداد تقييم أولي للجمهور الفعلي المستهدف. وأشارت الفقرة 2 من الوثيقة إلى أنواع مختلفة من الجمهور الذي قد يكون مهتما بنقل التكنولوجيا. وكان من المهم معرفة الجمهور المستهدف في الواقع من أجل جعل المنتدى جذابًا قدر الإمكان. كان هذا هو الهدف من التقييم. وسيتم تطوير المنهجية بالتعاون مع شعبة الاتصالات. وتشير العبارة الواردة "في الإجراء المحتمل 1 بشأن" "العروض التي يقدرها الجمهور المستهدف" إلى الاهتمامات المحددة للجمهور المستهدف. وقد يكون هناك بالفعل منتديات أخرى في هذا المجال لا ينبغي للمنتدى التنافس معها. وكما ذكرت بعض الوفود، ينبغي ألا تكرر الأمانة أي شيء موجود بالفعل. وكانت هناك حاجة لوجود استراتيجية للمحتوى وسيتم تطويرها بالتعاون مع الخبراء. وسيتم تطوير منهجية لمعرفة ما يريده الجمهور المستهدف. ولاحظت الأمانة أن جميع الوفود التي ألقت كلمات تؤيد مواصلة تطوير هذا النهج. ولم تكن الأمانة قد أعدت بعد تقديرات التكلفة، ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى توافر موارد إضافية لتنفيذ خارطة الطريق. وأخيرا، أشارت الأمانة إلى طلب وفد البرازيل توضيح الجملة الثانية من الإجراء المحتمل 2، "من شأن استراتيجية المحتوى أن تحدد أصنافا معينة من المحتوى المتخصص الذي سيُضخ المنتدى الالكتروني والمحتوى الناشئ عن المستخدمين الذي يُضفي جاذبية على المنتدى الالكتروني، بالإضافة إلى أوجه الترابط بين تلك الأصناف" . أوضحت الأمانة أن الغرض من هذا هو معرفة ما يهتم به الجمهور المستهدف، وإنشاء روابط بين الجمهور وبين المحتوى الفعلي.

317. واختتم الرئيس المناقشات حول هذا البند نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. واقترح أن تحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة. وستستمر مناقشة القضايا المطروحة في الجلسة القادمة. وتمت الموافقة على الملخص المقترح لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

<u>نقاش حول البند 5 من الاقتراح المشترك المقدّم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (انظر المرفق الأول للوثيقة CDIP/18/6 Rev والوثيقةCDIP/20/10 Rev)</u>

318. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقةCDIP/20/10 Rev بشأن مجموعة من منصات تبادل التكنولوجيا ومنح التراخيص.

319. وقدمت الأمانة (السيد زياكوفسكي) الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى أن البند 5 من الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والمقدم في الدورة 18 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لم تتم الموافقة عليه. ومن أجل مواصلة المناقشات حول البند 5، طلبت الدورة التاسعة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الأمانة "[أن تعد] مجموعة من الأمثلة عما يوجد على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي من منصات لتبادل التكنولوجيا وترخيصها، وعلى التحديات المرتبطة بتلك المنصات والتي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ". وتضمنت الوثيق CDIP / 20/10 Rev تجميع غير شامل لمنصات تبادل التكنولوجيا والترخيص الوطنية والإقليمية والدولية القائمة، مع التركيز على منصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها التي تديرها المنظمات الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية والمتاحة لمقدمي التكنولوجيا المتعددين. وبالنسبة لكل منصة تبادل مراجع أو ترخيص، تم تقديم وصف لأهدافه وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى ملخص لخصائصه الرئيسية. وتضمنت الوثيقة قسما خاصا بشأن المنصات البارزة التي لازالت قيد التطوير، بما في ذلك التبادل العالمي للابتكار الذي يجري تطويره في إطار آلية تيسير تكنولوجيا الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات (TFM) التي تم إطلاقها كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تضمن تقرير تقييم تقني عميق تم تقديمه في يونيو معلومات مناسبة ومتكاملة عن الوضع الفعلي للتبادل ومنصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها، بالإضافة إلى التحديات والتكاليف التي ينطوي عليها إنشاء منصة آلية تيسير تكنولوجيا الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات على الإنترنت، وهي "منصة دولية عبر الإنترنت قادرة على ألا تكون فقط مستودعا للمعرفة ولكنها تمثل أيضا خدمة للتوفيق والمعاملات." كما ناقشت الوثيقة الحالية التحديات التي تواجهها بشكل خاص البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في إنشاء وصيانة منصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها. وتتطلب منصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها موارد كبيرة من جانب المنظمات القائمة حتى تعمل بصورة فاعلة. وتشمل هذه الموارد: الموارد التقنية مثل الأجهزة والبرمجيات والموارد البشرية اللازمة لأداء أدوار مثل تطوير وإدارة المنصات، وخدمة ودعم العملاء، وإدارة الأعمال التجارية، والتسويق، والاتصالات، والخدمات القانونية. ونادرا ما تتوفر هذه الموارد والخدمات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويتطلب تشغيل واستخدام منصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها أيضًا بنية تحتية موثوقة، لا سيما فيما يتعلق بالاتصال بالإنترنت. وأشارت الوثيقة إلى بعض معوقات البنية التحتية الحالية. وتشير المصادر المذكورة في الوثيقة إلى تحوّل في العقبات التي تحول دون استخدام المنصات الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من عقبات بسبب البنى التحتية (غياب النفاذ إلى الحواسيب المتصلة بالإنترنت وتكلفة النفاذ إلى الإنترنت وضعف شبكة التيار الكهربائي) إلى عقبات بسبب البنى التحتية والقدرات (سرعة الإنترنت ونوعيته وصعوبة العثور على موارد ملائمة). وتهدف منصات تبادل التكنولوجيا وترخيصها إلى تعزيز المعاملات بين مقدمي التكنولوجيا ومستهلكيها. ويتطلب هذا الأمر توافر موارد مالية وبيئة مواتية، بما في ذلك توافر سياسات الملكية الفكرية والأطر القانونية.

320. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأحاط علما بالوثيقةCDIP / 20/10 Rev . وقدمت القائمة نظرة عامة مثيرة للاهتمام لبعض المنصات القائمة ويمكن أن تكون مصدرا مفيدا للمعلومات للدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن القائمة لم تكن شاملة، إلا أنه سيكون من المفيد إضافة بعض الإضافات لها. وفي الدورة الأخيرة، أبدت بعض الدول الأعضاء اهتماماً بتقديم معلومات إضافية إلى الأمانة بشأن منصات نقل التكنولوجيا الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك دراسات الحالة التي تصف قصص النجاح المحتملة. وطلبت المجموعة توضيحات من الأمانة حول ما إذا كانت هذه الفرصة قد أتيحت للدول الأعضاء. وإذا لم يحدث ذلك، فستستفيد الوثيقة من المساهمات ويجب مراجعتها من أجل الدورة القادمة. وبشكل عام، يمكن أن تكون القائمة مفيدة للدول الأعضاء التي قد ترغب في استكشاف إمكانيات إنشاء منصات وطنية لترخيص التكنولوجيا. وبالتالي، ينبغي إتاحة المعلومات الواردة في الوثيقة على صفحة الويبو الإلكترونية المخصصة لنقل التكنولوجيا. وقد وفر العمل الذي قامت به الأمانة في إطار البند 5 أمثلة مفيدة عن الكيفية التي يمكن للويبو من خلالها إيجاد أوجه التآزر مع الموارد الموجودة لتسهيل الابتكار وتسويق التكنولوجيا. ويمكن أن يكون ذلك أساسا جيدا لإجراء مناقشات حول القيام بمزيد من العمل في هذه المرحلة.

321. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فاعتبر المعلومات المقدمة مفيدة للغاية في توفير نظرة عامة عن الوضع وتوفير معلومات مهمة لعمل الويبو في هذا المجال. وتمت تغطية عدد كبير نسبيًا من البرامج الوطنية والإقليمية والدولية في التجميع غير الشامل. ومن بين الشبكات الإقليمية الخمسة ذات الصلة والمغطاة في التجميع، كان هناك اثنان موجودان في أوروبا واستضافتهما المفوضية الأوروبية. ويشير ذلك إلى الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على مسألة نقل التكنولوجيا. وأحاط الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علما بالتحديات المختلفة المتعلقة بنقل التكنولوجيا ومنصات الترخيص المحددة في الوثيقة. وتمثل هذه التحديات صعوبات خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

322. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أنه سيكون من المفيد إجراء دراسة شاملة حول المنصات الوطنية والدولية الحالية والنهج الأخرى لتسهيل ترخيص التكنولوجيا بالنسبة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وسوف يسهم في كم المعلومات المتوافر في هذا المجال. وعلى الرغم من أن قائمة المنصات الواردة في المستند لم تكن شاملة، فقد كان الوفد على دراية ببعض المنصات الإضافية التي يمكن إضافتها إلى القائمة. فهناك على سبيل المثال قاعدة بيانات التقنيات المتاحة التي يديرها اتحاد المختبرات الفيدرالي (FLC) في الولايات المتحدة. وسيكون من دواعي سرور الوفد تزويد الأمانة بروابط إلى هذه المنصة. وستكون مثل هذه المعلومات وغيرها من المعلومات مثل دراسات الحالة وقصص النجاح مفيدة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وبالتالي، يود الوفد أن تقوم الأمانة بتحديث الوثيقة بمعلومات إضافية وتقديم، حيثما أمكن، تفاصيل إضافية عن المنصات المدرجة بالفعل في الوثيقة. ويود الوفد قيام الأمانة قبل الدورة القادمة بمطالبة الدول الأعضاء بإرسال مدخلاتها بشأن تجاربها الوطنية والتحديات التي تواجهها وقصص نجاحها، إن وجدت، لإنشاء واستخدام هذه المنصات. وعندما يتم جمع مثل هذه المعلومات وإنشاء وثيقة شاملة، يجب أن يكون من السهل الوصول إليها من صفحة الويب الخاصة بنقل التكنولوجيا في الويبو.

323. وأشار وفد الصين إلى أن الوثيقة تزود الدول الأعضاء بمعلومات عن منصات تبادل التكنولوجيا والترخيص الوطنية والإقليمية والدولية القائمة. وكانت الحكومة الصينية على الدوام ملتزمة بتشجيع تسويق الابتكار والتكنولوجيا المسجلة ببراءة اختراع. وفي السنوات الأخيرة، بدأت في إنشاء نظام لاستخدام الملكية الفكرية، وإنشاء منصة خدمات عامة للاستفادة من الملكية الفكرية على الصعيد الوطني لتقديم الدعم للتسويق وعمليات الاستحواذ والمعاملات في مجال الملكية الفكرية. وقد وعزز ذلك أنشطة التسويق المتعلقة بنقل تكنولوجيا البراءات والترخيص. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون هناك فرص لإجراء مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

324. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأكد دعمه للاقتراح المشترك. وكانت المعلومات الواردة في الوثيقةCDIP / 20/10 Rev مفيدة للغاية. وأحاط الفريق علما بالتحديات الواردة في الوثيقة وكان مهتما بمواصلة المناقشات في هذا الصدد.

325. وأشار وفد إندونيسيا إلى التحديات التي تم توضيحها في الوثيقة. وقد تكون الدول النامية غير قادرة على الحفاظ على منصات تبادل التكنولوجية وترخيصها بسبب حاجتها إلى موارد فنية وبشرية ضخمة. وتمثل البيئة التمكينية الضعيفة أحد التحديات التي تعترض سبيل تعزيز المعاملات بين موردي ومستهلكي التكنولوجيا. وأبرز الوفد أن ذلك يمثل أحد المتغيرات التي تتعلق بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية في هذا الصدد. ولم تذكر الوثيقة ما إذا كان هذا المتغير مهمًا أم لا بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى. وفيما يتعلق بالبند 5 من الاقتراح المشترك، وافق الوفد على أنه من المثير للاهتمام دراسة نهج قائم على السوق لتسهيل الابتكار والتسويق. ومع ذلك، لا يمكنه الموافقة على لك إلا إذا تم تنفيذه من خلال تحليل ودراسة أعمق بشأن معدلات رسوم الامتياز المنشودة في اتفاقات الترخيص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوية والتكنولوجيات السليمة بيئياً والتحديات الواردة فيها ؛ وإجراء تجميع للدراسات المتعلقة بالأحكام المناهضة للمنافسة التي يمكن العثور عليها في اتفاقات الترخيص ؛ وخيارات السياسات التي تستخدمها البلدان المتقدمة ؛ وإمكانية إتاحة البحوث الممولة من القطاع العام للجمهور.

326. ورأى وفد أستراليا أن القائمة التي جمعتها الأمانة العامة توفر قائمة جيدة للمنصات التي تيسير تبادل التكنولوجيا وترخيصها. وأظهرت المعلومات وعدد المنصات تنوع المناهج، والجمهور، والتوزيع الجغرافي لهذه المنصات. ولجمع أكبر عدد ممكن من منصات نقل التكنولوجيا وتبادلها من أجل توفير مورد شامل، اقترح الوفد أن تقوم الأمانة بإعداد دراسة استقصائية تقوم الدول الأعضاء بدراستها، ويمكن أن تكون مماثلة للدراسة التي اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال الدراسة الاستقصائية، يمكن للدول الأعضاء إبلاغ الأمانة عن المنصات الإضافية التي يمكن أن تسهل تبادل التكنولوجيا وترخيصها. ثم تعاد الدراسة الاستقصائية المقترحة إلى الأمانة ويمكن دمج معلوماتها في تجميع المعلومات الحالي. وفي نهاية المطاف، وتماشيا مع بيان المجموعة باء، يمكن إتاحة التجميع الكامل ومعلوماته كمورد على صفحة الانترنت الخاصة بنقل التكنولوجيا التي تستضيفها الويبو.

327. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وحددت الوثيقةCDIP / 20/10 Rev منصة نقل التكنولوجيا التي قدمتها وكالة اليابان للعلوم والتكنولوجيا(JST) . وفي اليابان، توجد منصة أخرى لنقل التكنولوجيا تسمى قاعدة بيانات معلومات ترخيص براءات الاختراع. وقدمها المركز الوطني لمعلومات الملكية الصناعية والتدريب (INPIT). وتمثل قاعدة البيانات نظامًا مفتوحًا يمكن لأي شخص تسجيل معلومات ترخيص براءة اختراع يابانية فيه. وواصل الوفد تأييده للاقتراح المشترك الذي تقدمت به وفود الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وبصفة عامة، سيعزز الاقتراح أنشطة الويبو بشأن نقل التكنولوجيا، مما يجعلها أكثر فعالية وكفاءة.

328. وصرح وفد كندا بأن الاستعراض العام لنطاق برامج تبادل التكنولوجيا والتراخيص التكنولوجية الوطنية والإقليمية والدولية يوفر أساسا قيما للمناقشة، ولا سيما بهدف النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه الويبو. وأحاط الوفد علماً بالنظرة العامة المتعلقة بالمنصات والواردة في الوثيقةCDIP / 20/10 Rev مثل العمل الجاري على منصة آلية تيسير التكنولوجيا الإلكترونية ومبادرة الويبو الخاصة بالسوق التكنولوجي في إطار برنامج الويبو الأخضر. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن مكتب الملكية الفكرية الخاص به قد وقع مذكرة تفاهم مع الويبو الأخضر في 6 أكتوبر 2017، وهي مبادرة تتماشى مع خطة كندا التقنية الخاصة بمستقبل النمو الأخضر. ومن ذلك الحين، بدأ الوفد في إبداء اهتمام خاص بمعرفة المزيد عن مختلف البرامج الوطنية والإقليمية والدولية التي نوقشت في الوثيقةCDIP / 20/10 Rev بالإضافة إلى تلك التي تم استبعادها من تلك الوثيقة. وتمشيا مع التصريحات التي أدلت بها وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وسويسرا باسم المجموعة باء، أعرب الوفد عن اهتمامه بالمناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء بشأن تجاربها وأفضل الممارسات التي تتعلق بالترخيص التكنولوجي ومنصات التبادل، وربما يجري ذلك تحت بند جدول الأعمال الدائم الذي أنشئ حديثاً بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وبالنظر إلى مجموعة المنصات المحددة في المستند، كان هناك الكثير الذي يمكن تعلمه. وسيكون الوفد مهتماً بإجراء مزيد من المناقشات حول التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتلك المنصات. وأشار القسم الأخير من الوثيقة CDIP / 20/10 Rev إلى أن هناك عوائق في كثير من الأحيان تتعلق بالتكاليف والموارد والبنية التحتية والقدرات في إنشاء وتشغيل واستخدام مثل هذه المنصات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وسيكون إجراء المزيد من النقاش حول هذه العوامل أمرا بالغ الأهمية للجميع.

329. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

330. ورحبت الأمانة (السيد زياكوفسكي) بإمكانية إجراء دراسة استقصائية لطرح السؤال على الدول الأعضاء بشأن المنصات الإضافية ودمجها في الوثيقة، مما يجعلها متاحة على الموقع الإلكتروني لنقل التكنولوجيا.

331. وصرح وفد البرازيل بأن الوثيقة CDIP / 20/12 تمثل تمرينا شاملا بشأن تجميع المنتديات والمؤتمرات الدولية. كما أنها ليست وثيقة شاملة. وبالتالي، لا ينبغي أن تكون هناك مشكلة إذا لم يتم تضمين مبادرات أخرى في الوثيقة. وينبغي ترك الوثيقة كما هي لأنها منتجة للغاية وتتماشى مع مفهوم الأمم المتحدة المتعلق بنقل التكنولوجيا.

332. ويود وفد إندونيسيا الحصول على مزيد من التفاصيل حول نوع الدراسة الاستقصائية التي ينبغي إجراؤها. وينبغي تقديم اقتراح محدد في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن تأييده للتعليق الذي أدلى به وفد البرازيل على أن الوثيقة غير شاملة وقد قدم بالفعل وجهة نظر حول منصات الترخيص المختلفة. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة استكشاف التحديات المذكورة في الوثيقة لأنها أشارت إلى أنها قد لا تنجح في كل بلد. وربما تنجح فقط في البلدان التي حققت مستويات معينة من التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة دراسة هذه التحديات لتمكين البلدان النامية من التخفيف من حدتها إذا ما قررت تنفيذ برامج الترخيص. وكرر الوفد أنه يود أيضاً أن يرى تحليلاً أكثر عمقاً لحقوق الامتياز المطلوبة في اتفاقات الترخيص، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوية والتكنولوجيات السليمة بيئياً، فضلاً عن الأحكام المناهضة للمنافسة التي يمكن العثور عليها في اتفاقيات الترخيص.

333. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس من الصعب أن نسأل الدول الأعضاء من خلال تعميم أو دراسة استقصائية عما إذا كان لديها منصة وطنية وإتاحة الرابط الخاص بتلك المنصة. ويمكن أيضاً مطالبة الدول الأعضاء بوصف كيفية نجاح المنصة ومشاركة قصص النجاح، إن وجدت. واعتقد الوفد أن هذا الأمر قد يكون مفيدًا. ومع ذلك، فإنه لن يصر على ذلك إذا لم تشعر الدول الأعضاء بأن هناك حاجة إلى استكمال الوثيقة بمعلومات إضافية تمتلكها الدول الأعضاء بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يؤيد إجراء الدراسات التي ذكرها وفد إندونيسيا لأنها لا تتعلق بالبند 5 من الاقتراح المشترك الذي تمت صياغته بوضوح. وكان من الأجدر أن لا ترغب الدول الأعضاء في التوسع في الوثيقة، رغم أن الوفد لم يفهم سبب عدم رغبتهم في الحصول على المعلومات الإضافية الموجودة لدى بعض الدول الأعضاء.

334. وذكر الرئيس أن القضية المركزية كانت تتمثل في اعتماد البند 5 من الاقتراح المشترك. وكانت هناك طريقتان لهذه المسألة. فيمكن للجنة اعتماده والعودة إلى المسألة في الدورة القادمة لمواصلة النظر فيها بتعمق واتساع أكبر. أو يمكن للجنة اعتماد البند 5 بعد دراسته في الدورة المقبلة.

335. وأكد وفد إندونيسيا أنه لم يكن لديه أي اعتراض جدي من حيث المبدأ على البند 5 من الاقتراح المشترك. ومع ذلك، فإنه يود أن يرى الصورة الكاملة. كانت قصص النجاح جيدة، لكن القصص التي لم تكن ناجحة للغاية يجب فهمها حتى يمكن تجنب الأخطاء نفسها. وقد يبدي الوفد مرنة في اعتماد البند 5 إذا كان أكثر توازناً. ويجب أن يكون تحليلا للتحديات. وقد يبدي الوفد مرونة بشأن اللغة في هذا الصدد. ولم يكن الوفد في وضع يسمح له باعتماد البند 5 من الاقتراح المشترك إذا لم تستطع اللجنة مناقشة كيفية المضي قدماً.

336. وأشار وفد البرازيل إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وقال إنه مهتم بمعرفة المزيد عن تجارب نقل التكنولوجيا في البلدان المتقدمة والنامية. ومع ذلك، وبما أن الوثيقة CDIP / 20/12 غير شاملة وكانت وثيقة جيدة، ربما لا ينبغي القيام بمناقشتها هنا. ويمكن القيام بذلك في إطار بند جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية في الدورة القادمة.

337. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا محددا بشأن الملخص الخاص بهذا البند. ويمكن للجنة ببساطة أن تحيط علما بالوثيقة وأن تدرس البند 5.

338. واستفسر الرئيس عما إذا كان بإمكان الوفود الموافقة على الملخص الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

339. وقال وفد إندونيسيا إنه يمكنه الموافقة على الإحاطة بالوثيقةCDIP / 20 / 10Rev . ومع ذلك، سيحتاج الوفد إلى النظر فيما إذا كان قد تم تناول البند 5 من الاقتراح المشترك. وقد لا يشير الموجز إلى البند 5. فيمكن عندئذ للجنة العودة إليه لاحقاً.

340. واقترح الرئيس أن تعود اللجنة إلى البند 5 من الاقتراح المشترك في الدورة المقبلة. ومع أخذ الطلبات المقدمة من مختلف الوفود في الاعتبار، يمكن للأمانة تقديم معلومات عن المنصات غير المذكورة في الوثيقة. ويمكن للأمانة، قدر الإمكان، أن تقدم المزيد من المعلومات لمساعدة اللجنة على اتباع نهج كامل. ويمكن للجنة أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة الحالية. وسيعتمد اعتماد البند 5 على إجراء مزيد من المناقشات في الدورة المقبلة. وقد تم الاتفاق على هذا لأنه لا توجد اعتراضات من الحضور.

341. واستأنف الرئيس المناقشات حول البند 5 من الاقتراح المشترك بعد استراحة الغداء. وأشار إلى القرار المتخذ في الصباح بشأن هذا البند وأبلغ اللجنة بالتطورين. أولاً، فهم الرئيس في وقت سابق أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترح أن تحيط اللجنة علما بالتقرير المقدم من الأمانة. ومع ذلك، فقد أسيء فهمه. واقترح الوفد في الواقع أن تحيط اللجنة علما بالبند 5 من الاقتراح المشترك. ثانيا، لم يعد مؤيدو الاقتراح المشترك، أي وفود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، يصرون على البند 5 من الاقتراح المشترك. واقترحوا أن اللجنة يمكنها فقط أن تحيط علما بالوثيقة المقدمة من الأمانة. لقد سحبوا اقتراحهم المقدمة إلى اللجنة لاعتماد البند 5. وهكذا، كان القرار الذي اتخذته اللجنة قبل الغداء يتطلب تعديله. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علما بالوثيقة التي قدمتها الأمانة واختتم مناقشة البند 5 من الاقتراح المشترك.

342. وطلب وفد جمهورية إيران الإسلامية توضيحا بشأن اقتراح الرئيس. وذكّر الوفد بأن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء دراسة استقصائية لم يتم الاتفاق عليه. وافقت اللجنة على الإحاطة علما بالوثيقة المقدمة من الأمانة. ومع ذلك، فهم الوفد أن الرئيس يقترح الآن أن تأخذ اللجنة علما بالبند 5 من الاقتراح المشترك، وليس الوثيقة التي قدمتها الأمانة.

343. وأبرز الرئيس أن الاقتراح المشترك من قبل البلدان الثلاثة يتضمن 6 نقاط. وقد نوقش البند 5 في الجلسة الأخيرة وخلال الدورة الحالية. ولم تتمكن اللجنة من تحقيق توافق في الآراء بشأن اعتماد البند 5. لذا قرر أنصار الاقتراح المشترك سحب البند 5. وهكذا، بغية مراعاة هذا الموقف الجديد، اقترح الرئيس أن تأخذ اللجنة علما بالوثيقة المقدمة من الأمانة وإغلاق المناقشة حول هذه المسألة. وتم الاتفاق على هذا لأنه لا توجد اعتراضات من الحضور.

ترويج أنشطة الويبو ومواردها المتعلقة بنقل التكنولوجيا (انظر الوثيقة CDIP/20/11)

344. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP / 20/11 بشأن تعزيز أنشطة الويبو ومواردها المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

345. وقدمت الأمانة (السيد زياكوفسكي) الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى النقطة 2 من الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP / 18/6 Rev.) وطلب اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الأمانة " تقديم خارطة طريق حول سبل استمرار الويبو في الترويج لموارد الويبو القائمة في مجال نقل التكنولوجيا لصالح واضعي السياسات والممارسين ومؤسسات البحث لتوسيع نطاق فهم هذه المسائل."
وقدمت الوثيقة CDIP / 20/11 استعراضاً للوسائل التي يجري من خلالها تعزيز الوعي بأنشطة الويبو ومواردها في مجال نقل التكنولوجيا. وشمل ذلك الترويج العام من قبل المنظمة وأجهزتها التي تتعامل مع نقل التكنولوجيا، بما في ذلك شعبة قانون البراءات، والمكاتب الإقليمية، وشعبة الوصول إلى المعلومات والمعارف، وشعبة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال. كما تضمن ذلك صفحة على الويب بعنوان "دعم التكنولوجيا ونقل المعرفة" على موقع الويبو الإلكتروني. كما يجري ترويجها من خلال قنوات الويبو في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حساباتها على فيسبوك ولينكيدين وتويتر، وكذلك من خلال ما يُقدَّم في فعاليات مُختارة من عروض عامة بشأن الويبو وأنشطتها. وتمت تغطية نقل التكنولوجيا والموضوعات ذات الصلة في فعاليات التوعية مثل حلقات العمل والحلقات الدراسية، وكذلك من خلال برامج التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية من قبل قطاعات محددة في الويبو. ويعتبر نقل التكنولوجيا أحد بنود جدول الأعمال التي تُناقش دورياً أو عند اللزوم في لجان الويبو، مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ويجري نقل العمل الذي تقوم به

اللجان إلى عامة الناس من خلال وثائق الاجتماعات المتاحة من خلال قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها على موقع الويبو الإلكتروني. وقد تم دعم عملية نقل التكنولوجيا من خلال إنشاء مجموعة من الشراكات بين الويبو ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتم الترويج للشراكات من خلال صفحات إنترنت مخصصة على موقع الويبو وموقعين على شبكات المؤسسات الشريكة ومن خلال مقاطع الفيديو والمطبوعات. كان نقل التكنولوجيا هو الموضوع الرئيسي أو الثانوي في العديد من المنشورات، بما في ذلك الأدلة والتقارير ووثائق التجميع وصفحات الويب المعلوماتية. وقد أتيحت هذه المطبوعات للجمهور من خلال قاعدة بيانات للمطبوعات يمكن البحث فيها على موقع الويبو. كما تم الترويج لها في حالات محددة من خلال نشرات صحفية وضعت على موقع الويبو الإلكتروني، ومن خلال منافذ إعلامية مختارة، ومن خلال إطلاق فعاليات، وفعاليات جانبية، وفعاليات للتوعية والتدريب، وعروض توضيحية يقدمها خبراء. كما تم الترويج من خلال موارد متخصصة، بما في ذلك منصات وقواعد بيانات متعددة أصحاب المصلحة مثل الويبو الأخضر وقاعدة بيانات الويبو. وشملت أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا خدمات استشارية مثل الخدمات المقدمة من خلال بعثات الخبراء. وتم لفت انتباه الجمهور المستهدف إلى أنشطة المساعدة التقنية من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة. كما تضمنت الوثيقة قسما منفصلا يحتوي على قائمة مفصلة بالأنشطة والموارد وفقا لنوعها، مع الإشارة إلى الجمهور المستهدف والبرنامج المسؤول في الويبو. وستواصل الويبو زيادة الوعي بأنشطتها الحالية ومواردها في مجال نقل التكنولوجيا بهدف ضمان فهم أوسع للقضايا. وستواصل الويبو استخدام مجموعة من القنوات للتعامل مع مختلف الفئات المستهدفة، والبناء على التعاون بين مختلف البرامج داخلياً ومع الشركاء الخارجيين لضمان تعزيز أنشطتها ومواردها المتصلة بنقل التكنولوجيا.

346. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، واتفق تماما مع الأمانة على أن الترويج الفعال لأنشطة الويبو ومواردها في مجال نقل التكنولوجيا يتطلب نهجا مختلفة وفقا لطبيعة ما يجري الترويج له وكذلك جمهوره المستهدف. كان واضحا من الوثيقة أنه تم استخدام مجموعة واسعة من وسائل الترويج. وبالإضافة إلى معالجة الموضوع في لجان الويبو، تمت تغطية موضوع نقل التكنولوجيا والموضوعات ذات الصلة في أحداث التوعية وكانت موضع تركيز العديد من المنشورات والمواد المتاحة على الإنترنت للجمهور. وقد رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باستخدام القنوات الحديثة للتواصل والترويج لأنشطة الويبو ومواردها مثل الويبو الأخضر ومشروع الويبو المتعلق بالبحث، ولا سيما استخدام مواقع الويب المخصصة وقوائم البريد الإلكتروني للمشتركين وقنوات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ولينكدين وتويتر. وحثوا الويبو على مواصلة عملها لزيادة الوعي، والاستفادة من مجموعة واسعة من القنوات لمعالجة مختلف الجماهير المستهدفة. كما رحبوا بأداة التوفيق المعدلة في وحدة توفيق الويبو.

347. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ورحب باستخدام القنوات الحديثة لتعزيز موارد الويبو مثل الويبو الأخضر ومشروع الويبو المتعلق بالبحث، ولا سيما استخدام المواقع المخصصة وقوائم البريد الإلكتروني للمشتركين وقنوات التواصل الاجتماعي. وأعرب عن سروره لرؤية التطورات وحث الويبو على مواصلة العمل على زيادة الوعي في هذا الصدد.

348. ورحب وفد إندونيسيا بالأنشطة المستمرة للويبو لتعزيز الوعي بموارد الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا بين صانعي السياسات والممارسين ومؤسسات البحث لضمان تحقيق فهم أوسع للقضايا. واستمر الترويج لنقل التكنولوجيا من خلال إدراج قضايا نقل التكنولوجيا في جدول أعمال هيئات الويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وتم الترويج لها أيضا من خلال التوعية والتدريب والحلقات الدراسية والمنشورات والبرامج المتخصصة مثل برنامج الويبو الأخضر ومشروع الويبو المتعلق بالبحث. وبما أن هذا الأمر كان يمثل أيضاً مسألة إنمائية، يمكن أن تصبح أنشطة الويبو المتعلقة بنقل التكنولوجيا أكثر وضوحاً على موقع المنظمة على الويب من خلال وصلة أو من خلال تضمينها في صفحة الويب المخصصة لجدول أعمال الويبو أو أهداف التنمية المستدامة.

349. وشدد وفد الصين على أن نقل التكنولوجيا قد أصبح عاملًا مهمًا ومؤثرًا جدًا بالنسبة للابتكار مع تسارع وتيرة العولمة والثورة التكنولوجية. كما كانت وسيلة مهمة للغاية لدعم الابتكار وتعزيز التنمية المستدامة. وكانت الوثيقة غنية بالمعلومات وعرضت الأنشطة والخدمات التي قدمتها الويبو بشأن نقل التكنولوجيا. وكان من المفيد لصانعي السياسات ومؤسسات البحث والمبتكرين أن يفهموا على نحو أفضل كيفية استخدام موارد الويبو الحالية في نقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو الترويج لأدوات مختلفة لنقل التكنولوجيا مثل الويبو الأخضر. كما أنه يتطلع إلى مزيد من المعلومات والخدمات التي تقدمها شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لتعزيز نقل التكنولوجيا.

350. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأحاط علما بالوثيقة. وكان العمل الذي أنجزته الويبو في هذا المجال مفيدا للغاية وحققت العديد من أنشطتها النجاح. وسلط الفريق الضوء على أهمية إطار الملكية الفكرية في تمكين بيئة الأعمال لنقل التكنولوجيا وكذلك زيادة الوعي وأهمية مختلف برامج التدريب المتعلقة بهذا الموضوع. ولعبت منصات أصحاب المصلحة المتعددة وقواعد البيانات مثل الويبو الأخضر ومشروع الويبو المتعلق بالبحث دوراً هاماً في الربط بين الجهات الفاعلة في عملية الابتكار ونقل التكنولوجيا مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وممثلي الحكومات والصناعة والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات البحث والجامعات وبين الجمهور. وأيدت المجموعة أنشطة الويبو الترويجية المتعلقة بهذه المنصات. وكانت الأنشطة المدرجة في الوثيقة مهمة. وشجع الفريق الأمانة على مواصلة عملها بهدف إذكاء الوعي بأنشطة الويبو ومواردها الحالية في مجال نقل التكنولوجيا، بما في ذلك أعمال اللجان وبرامج التوعية والتدريب والفعاليات والشراكات والمنشورات والموارد المتخصصة وأنشطة المساعدة التقنية والمشروعات، بغية ضمان فهم أوسع للمسائل.

351. واعتبر وفد أستراليا مساهمة الويبو في تعزيز نقل التكنولوجيا مبادرة مهمة. وتوضح الوثيقة الطبيعة الشاملة لنقل التكنولوجيا في عمل الويبو والتزام المنظمة بتعزيز نقل التكنولوجيا. وقد تم تنفيذ 106 نشاط لزيادة الوعي وبرنامج تدريبي وفعالية في عامي 2016 و 2017 من خلال ثمانية من برامج الويبو، دعمت أستراليا بعضها عن طريق برنامج الاستثمار الأجنبي. ورحّب الوفد بالأدلة والتقارير الاثنتي عشر التي أعدتها الويبو لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال نقل التكنولوجيا وكذلك صفحات المعلومات على شبكة الإنترنت والموارد المتخصصة والشراكات التي طورتها الويبو لصالح الدول الأعضاء. وأيد الوفد عمل الويبو المستمر في مجال مهم وهو مجال نقل التكنولوجيا ورحب بالمزيد من التحديثات بشأن المبادرات ذات الصلة وفقا لما تراه الأمانة والدول الأعضاء مناسبا.

352. وأيد وفد الجمهورية التشيكية جميع أنشطة الويبو والأمانة في مجال مهم وهو مجال نقل التكنولوجيا. وقد تم إجراء بحث ممتاز في جمهورية التشيك. ومع ذلك، كانت تفتقر إلى الأشخاص ذوي الخبرة في مجال المعرفة وإدارة الملكية الفكرية. وبالتالي، يود الوفد أن تركز الويبو في أنشطتها التدريبية بصورة أكبر على هذه المسألة. لم تكن إدارة الملكية الفكرية تتعلق بالجوانب القانونية لعمليات النقل فقط. ولم تكن تتعلق فقط بالترخيص. كما شملت إدارة الأصول غير الملموسة داخل المنظمات البحثية العامة والجامعات والصناعات والمشروعات والشركات.

353. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

354. وأحاطت الأمانة (السيد زياكوفسكي) علماً بالاقتراح المقدم من وفد إندونيسيا لجعل صفحات نقل التكنولوجيا والمعرفة أكثر وضوحاً. كما أحاطت علما بالاقتراح الذي تقدم به وفد الصين بأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار يجب أن تكون أكثر مشاركة في أنشطة نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالتعليق الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية بشأن توفير مزيد من التدريب على المعرفة وإدارة الملكية الفكرية، أبرزت الأمانة أن هذه المجالات يجري تناولها من خلال مشروع جدول أعمال التنمية بشأن نقل التكنولوجيا الذي تمت الموافقة عليه في الدورة السابقة.

355. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة وشجعت الأمانة على مواصلة الترويج لأنشطة الويبو ومواردها المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

متابعة المشروع الرائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصاميم لإدارة الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (انظر الوثيقة CDIP/20/4)

356. قدمت الأمانة (السيدة ريزو) الوثيقة. وبعد اقتراح قدمته جمهورية كوريا، أقرت الدورة الثانية عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية "المشروع الرائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصاميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية البلدان الأقل نمواً". واختيرت الأرجنتين والمغرب كدولتين مستفيدتين. وبدأ تقديم المساعدة الفنية لشركات مختارة في هذه البلدان في أواخر عام 2014 وانتهت في ديسمبر 2016. وقد نظرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الدورة الأخيرة في تقرير تقييم المشروع. وبعد النظر في تقرير التقييم من قبل اللجنة، خلص الرئيس إلى ما يلي في ملخصه: "أحاطت اللجنة علما [بتقرير التقييم]. وأوصت بمرحلة ثانية للمشروع. ومُنحت الأمانة هامشا من المرونة لتقييم جدوى تنفيذ الأنشطة إما كمرحلة ثانية من المشروع أو كجزء من العمل المنتظم للمنظمة. والتمست اللجنة من الأمانة أن تقدم لها تقريرا في دورتها المقبلة بخصوص قرارها المتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية". وقد ورد التقرير في الوثيقةCDIP / 20/4 . وقد استرشدت الأمانة بثلاثة مبادئ في إعداد متابعة المشروع. أولا، الحاجة إلى رصد الأثر الطويل الأجل للمشروع. وفيما يتعلق بفعالية المشروع التجريبي، أشار تقرير التقييم، في جملة أمور أخرى، إلى أن الأمر قد استغرق بعض الوقت قبل ترجمة بناء القدرات إلى آثار قابلة للقياس. وستتمثل إجراءات المتابعة في تطوير إطار تقييمي مصمم خصيصًا لتقييم الأثر الطويل الأجل للمشروع. وسيتم ذلك بموجب اتفاق وتعاون الدولتين التي تجري فيها التجربة، وهما المغرب والأرجنتين. ثانيا، الحاجة إلى الاستفادة من الخبرة المكتسبة من المشروع. ويمكن القيام بذلك عن طريق تحويل المنهجيات والأدوات والمستندات والمواد الأخرى ذات الصلة التي تم إنشاؤها أثناء المشروع التجريبي إلى مجموعة موارد يمكن الوصول إليها مثل إعداد دليل أو مجموعة مخصصة من صفحات الويب. ثالثًا، الحاجة إلى التأكد من أن أي توسيع للمشروع قابل للقياس بشكل واقعي. وفي ضوء التقييم الإيجابي لتقرير التقييم لمختلف جوانب المشروع، سيتم تعميم هذه الجوانب في أعمال بناء القدرات العادية والمساعدة التقنية للأمانة. ويمكن للبلدان التي ترغب في تكرار المشروع التعبير عن اهتمامها بالأمانة العامة وستدرج في خطط عمل الأمانة كجزء من عملها العادي.

357. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن أمله في أن تتم مناقشة أنشطة المتابعة بطريقة بناءة في هذه الدورة، وسوف تجري بسلاسة في المستقبل.

358. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علما بالوثيقة. وأدركت المجموعة أنه من المهم مراقبة التأثير طويل المدى واستخدام إطار التقييم المصمم لتقييم الأثر الطويل الأجل للمشروع. ويمكن توسيع نطاق استخدام المنهجيات والأدوات خارج الدولتين المستفيدتين لمصلحة البلدان الأخرى كذلك. ويمكن استخدام المنهجيات والأدوات والوثائق والمواد الأخرى ذات الصلة كمواد مرجعية من جانب جميع الدول الأعضاء المهتمة.

359. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن الوثيقة تشير إلى مبادئ مهمة. وشملت هذه المبادئ الحاجة إلى رصد الأثر طويل الأمد للمشروع، والاستفادة من الخبرة المكتسبة من المشروع. ويجب استخدام هذه المبادئ المهمة في جميع المشروعات. وأعرب الوفد عن تأييده لمقترحات الأمانة، ولا سيما دمج أنشطة المشروعات في العمل العادي للأمانة. كما أيد إنشاء وإتاحة مجموعة قياسية من الموارد التي يمكن استخدامها من قبل أي بلد أو منظمة مهتمة كمواد مرجعية في المستقبل. وهذا من شأنه زيادة عدد المستفيدين من المشروع إلى جانب الاستفادة من الخبرة المكتسبة من المشروع.

360. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأيد اقتراح الأمانة بأنه من أجل المضي قدماً في تنفيذ المشروع في أي بلد آخر، هناك حاجة لرصد الأثر الطويل الأجل للمرحلة الأولى من المشروع، لدراسة الدروس المستفادة بعناية، وضمان أن التوسع في المشروع أمرا واقعيا وسيؤدي إلى تحقيق النتيجة المرجوة. وكما أشير في الوثيقة بشكل صحيح، في معظم الحالات، لم يكن من الممكن قياس تأثير مشروع مباشرة بعد تنفيذه. وهكذا، كان اقتراح إنشاء إطار تقييمي لتقييم الأثر طويل الأمد

للمشروع طريقة جيدة للسير قدما. وستكون هذه النتائج بمثابة أساس جيد للتحليل المستقبلي والدروس المستفادة التي ينبغي دمجها في أي مشروع متابعة محتمل. كما رحبت المجموعة بالنشاط المتعلق بتحويل المنهجيات والأدوات والوثائق التي تم إعدادها خلال سير المشروع إلى مجموعة قياسية من الموارد التي يسهل الوصول إليها. وهذا من شأنه أن يسمح لأي طرف مهتم بتكرار المشروع بالاستفادة من تجربة البلدان الرائدة وإدماج هذه التجربة في سياق بلده. ووافق الفريق على اقتراح الأمانة بإدماج أنشطة المشروع في أنشطة التوعية العادية وبناء القدرات في الأمانة. وشجع الأمانة على الاستفادة من المعرفة القائمة لدى فريق إدارة المشروع والاستعانة بالدروس المستفادة من المشروع في عملها المنتظم المتعلق ببناء القدرات.

361. وأبرز وفد الأرجنتين أن مشاركة الأرجنتين كدولة رائدة في المشروع كانت أمرا مرضيا وإيجابيا للغاية. وكانت المكونات الثلاثة التي اقترحتها الأمانة في الوثيقة CDIP / 20/4 لمتابعة المشروع ذات أهمية كبيرة، وعلى وجه الخصوص، إنشاء إطار تقييمي لتقييم الأثر طويل الأمد للمشروع والذي سيكون مفيدا ونافعا للغاية.

362. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، واتفق مع الأمانة على أنه من أجل إبلاغ قراراته بشأن التطور المستقبلي للمشروع واستدامته، من المهم رصد تأثيره على المدى الطويل، بما في ذلك كيفية النجاح في استراتيجية الخروج ومدى التقدم الذي يمكن تحقيقه في البلدان المستفيدة على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات. وهكذا، يبدو أن فكرة إعداد إطار تقييم مصمم لتقييم الأثر الطويل الأجل للمشروع هي اقتراح معقول. وستكون هناك قيمة إضافية إذا أمكن تطبيق إطار التقييم في مجالات أخرى للمساعدة التقنية للويبو كذلك. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عند إتمام تقرير التقييم إلى ضرورة التوسع في استغلال فوائد الاستثمارات في تطوير المنهجيات والأدوات خارج الدولتين اللتان تجرى بهما التجربة. وينبغي أن تفيد تلك الاستثمارات البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين كذلك. ولذلك، فقد أيدوا فكرة تحويل المنهجيات والأدوات والوثائق والمواد الأخرى ذات الصلة التي تم إعدادها أثناء سير المشروع إلى مجموعة موارد قياسية يسهل الوصول إليها لتكون بمثابة نقطة مرجعية لأي طرف مهتم بتكرار المشروع أو تكرار أجزاء منه. ورأى أن الشكل المقترح لمجموعة صفحات مخصصة أو يدوية مخصصة يمثل فكرة جيدة. وفي ضوء ما سبق، فإن عناصر التنفيذ الثلاثة المقترحة في الوثيقة توفر إطارًا مناسبًا للعمل في المستقبل. وشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وجهة نظر الأمانة القائلة بأن تكرار المشروع في بلدان أخرى وتنفيذ أنشطة المتابعة ينبغي أن يصبح جزءاً من عمله المنتظم المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، من المهم التأكد من نقل المعارف والخبرات التي اكتسبها من عملوا في المشروع إلى المنظمة على نحو كاف.

363. وأعرب وفد كندا عن تقديره الكبير لجميع الجهود المبذولة للمساعدة في ضمان تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المشروع. وعلى هذا النحو، يبدو أن إنشاء مجموعة قياسية من الموارد وإتاحتها من جانب الأمانة مفيد بشكل خاص للمساعدة في تجميع ونشر أفضل الممارسات. وقد أشار الوفد على وجه التحديد إلى أنه عملاً بتقرير التقييم الخاص بالمشروع التجريبي، لم يأخذ تنفيذ المشروع عمومًا في الحسبان قضايا النوع الاجتماعي والتنوع. وتضم قائمة عناصر المشروع القياسية التي حددتها الأمانة الآن بند مسائل النوع الاجتماعي والتنوع. ويجب أن توفر هذه المواد توجيهات قيمة لمديري المشروعات حول كيفية دمج مفاهيم النوع الاجتماعي في مشروعات جدول أعمال التنمية والمساعدة في النهاية في رسم صورة أوضح لتأثير المشروعات على قضايا النوع الاجتماعي والتنوع. وأيد الوفد تعميم أنشطة المشروع في أعمال بناء القدرات العادية والمساعدة التقنية التي تقوم بها الأمانة بهدف ضمان أن الاستثمارات المستخدمة في المشروع ستفيد أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة من خلال تكرار أنشطة المشروعات بنجاح في بلدان وسياقات أخرى.

364. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الملاحظات الواردة من الحضور.

365. وأحاطت الأمانة (السيدة ريزو) علماً بالاستجابة الإيجابية للمبادئ التوجيهية الثلاثة الواردة في الوثيقة، بما في ذلك الحاجة إلى رصد الأثر الطويل الأجل للمشروع وتحويل المنهجيات والأدوات المستخدمة في المشروع التجريبي إلى مجموعة من الموارد القياسية وتعميم أنشطة المشروع في العمل العادي للمنظمة.

366. واختتم الرئيس المناقشات حول الوثيقة نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالوثيقة ووافقت على النهج الذي اقترحته الأمانة في تلك الوثيقة.

مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات أجندة التنمية (انظر الوثيقة CDIP/20/9)

367. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP / 20/9 بشأن مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

368. وقدمت الأمانة (السيد بالوش) الوثيقة. وتتضمن الوثيقة CDIP / 20/9 تقرير هيئات الويبو المعنية المقدم إلى الجمعية العامة. ونظرت الدول الأعضاء في المحتوى وأقرته في الاجتماع الأخير للجمعية العامة للويبو. وذكّرت الأمانة بأن آلية التنسيق التي اعتمدتها اللجنة والتي أقرتها الجمعية العامة في عام 2010 أمرت هيئات الويبو المعنية بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن عملها المنجز بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن الناحية العملية، على النحو المتفق عليه في تلك اللجان، قامت الوفود بمداخلات وقامت بإلقاء بيانات. وبالنسبة للجمعية العامة، تقوم الأمانة بإعداد وثيقة تتضمن إشارات إلى أرقام الفقرات الواردة في تقاريرها. وفي العام الماضي، تمت مناقشة جدول أعمال التنمية فقط في اللجنة الحكومية الدولية. ومن ثم، تم تقديم الوثيقة WO / GA / 49/11 إلى الجمعية العامة للويبو. وضمن الممارسات المعتادة، قُدم هذا التقرير إلى دورة اللجنة هذه للعلم.

369. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إنه لا ينبغي أن يقتصر التقرير على مجموعة من مداخلات الوفود. ويجب أن يكون التقرير تحليليا من أجل دعم المناقشات المتعلقة بسبل تحسين مساهمة لجان الويبو. ولا ينبغي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تحصر نفسها في إطار الإحاطة علما بالتقرير. ويجب أن تكون هناك مناقشات موضوعية حول تنفيذ جدول أعمال التنمية. وكانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مختصة بمناقشة مساهمة هيئات الويبو وتوفير مبادئ توجيهية في هذا الصدد.

370. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الوثيقة تتضمن أقسام ذات صلة من التقرير الخاص باللجنة الحكومية الدولية. وقدمت الوثيقة معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة بطريقة شاملة وملائمة. يجب الحفاظ على منهجية الإبلاغ هذه.

371. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأحاط علما بتقرير اللجنة الحكومية الدولية الوارد في الوثيقة WO / GA / 49/11 وأقر بأهمية آليات التنسيق لتقييم مساهمة الويبو من أجل الوصول إلى التنفيذ الكامل والفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. وحثت التوصية 18 لجنة المعارف على " الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، دونما إخلال بأي نتائج، بما في ذلك إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر". وفي هذا الصدد، رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باعتماد الولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية لفترة 2018 2019 من قبل الجمعية السابعة والخمسين للدول الأعضاء في الويبو. ولاحظوا التأكيد المتجدد على ضرورة اتباع نهج قائم على الأدلة والحاجة إلى تضييق الفجوات القائمة بشأن القضايا والأهداف الأساسية للجنة. وبهذا المعنى، اعتبروا أن الولاية الجديدة تمثل تحسينا للولاية السابقة وأعربوا عن أملهم في أن يساعد ذلك في التوصل إلى تفاهم مشترك بين المشاركين بشأن القضايا الأساسية قيد المناقشة. وتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على وجه التحديد إلى مواصلة دراسة

دور أنظمة الملكية الفكرية الحالية والصكوك الوطنية والدولية الأخرى في حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية.

372. واختتم الرئيس المناقشة حول الوثيقة نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

المشروع المقترح من جنوب أفريقيا بشأن إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الملكية الفكرية على نحو فعال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر الوثيقة CDIP/19/11 Rev.)

373. دعا الرئيس الأمانة إلى إبداء تعليق بشأن مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

374. وقدمت الأمانة (السيد زياكوفسكي) معلومات محدثة عن مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الملكية الفكرية على نحو فعال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتم اقتراح المشروع من قبل جنوب أفريقيا ووافقت عليه اللجنة في الجلسة الأخيرة. تضمنت مخرجات المشروع إعداد مخطط تفصيلي لسلاسل قيمة التكنولوجيا في أربعة بلدان رائدة، بما في ذلك عناصرها (الممولين والمطورين والمديرين ومستخدمي الملكية الفكرية والمؤسسات الداعمة المرتبطة بها مثل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار) والعلاقات بينها لتحديد نتائج التدريب التي سيتم تحقيقها. وشملت النواتج أيضا تقييم الاحتياجات التدريبية بين عناصر سلاسل القيمة التكنولوجية باستخدام منهجية ومجموعة أدوات من المقرر وضعها في إطار المشروع، ووضع خطط تدريبية للبلدان التجريبية الأربعة لتلبية هذه الاحتياجات، وتنفيذ أنشطة تدريبية لتنفيذ خطط التدريب التي أُعدت من أجل البلدان التجريبية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، أنشطة في الموقع، والتعلم عن بعد، وحلقات عمل تدريبية عملية، وتسويق فعال للتكنولوجيا وإدارة الملكية الفكرية والتي تستهدف الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. وعرضت وثيقة المشروع معايير الاختيار للبلدان التجريبية. وتضمنت وجود إطار وطني أو مؤسسي لحماية الملكية الفكرية و / أو التسويق والحاجة إلى فهم الملكية الفكرية واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية المرتبطة بها، مع ميزة تتمثل في القدرة على مواءمة استراتيجية الحماية مع نوع التكنولوجيا وقدرة المستفيدين المحليين وحكوماتهم على التنفيذ الفعال للمشروع. وبعد تعبير العديد من البلدان عن اهتمامها بالمشاركة في المرحلة التجريبية ومع مراعاة معايير الاختيار والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها من العوامل التي تضمن عملية أخذ العينات، عمدت الأمانة إلى بدء حوار مع جنوب أفريقيا وشيلي وإندونيسيا ورواندا بهدف تنفيذ المشروع في هذه البلدان. ورحبت الأمانة بأي تعليقات ومقترحات أخرى في هذا الصدد.

375. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة من الأمانة.

البند 5 من الاقتراح المشترك المقدّم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (مستأنف)

376. أشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى الاستنتاج المتعلق بهذا البند. ورأى الوفد أنه من وجهة النظر القانونية، لم يكن من الممكن إعادة فتح المناقشة واختتامها بقرار جديد بعد أن اختتم الرئيس المناقشات المتعلقة بوثيقة أو بند معين. وكان ذلك يمثل مصدر قلق لأن القيام بذلك سيمثل سابقة يمكن تكرارها في الدورات المستقبلية. وصرح الوفد بأن ذلك غير مقبول من وجهة النظر القانونية.

377. وردد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية. وقبل الغداء، أغلقت المناقشة حول الوثيقة CDIP / 20/10 Rev بموافقة وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد الغداء، أعاد الرئيس فتح البند الذي يسمح لوفد

الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفه. ومع ذلك، ومن وجهة نظر إجرائية وقانونية، إذا وافق بلد ما في السابق على وثيقة وقرر تغيير موقفه، فإن ذلك قد يخلق سابقة خطيرة.

378. وأشار الرئيس إلى أنه عندما ذكر استنتاجاته، طلب وفد الولايات المتحدة الكلمة. وكان لا بد من الاعتراف بذلك. كما أنه أساء فهم ما قاله وفد الولايات المتحدة. وكان الوفد قد اقترح أن تحيط اللجنة علما بالبند 5 من الاقتراح المشترك. وقدم الاقتراح المشترك وفود الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وقد تشاوروا وأبلغوه بأنهم لم يعودوا يصرون على البند 5. ويمكن للجنة أن تحيط علما فقط بالوثيقة التي قدمتها الأمانة. وبحلول ذلك الوقت، كان قد تم بالفعل اتخاذ القرار. تولى الرئيس المسؤولية عن هذا الإجراء. لم يكن الأمر متعلقًا بالعودة في قرار تم اتخاذه من قبل ولكنه يمثل تصحيحا لقرار مشروع. وللوفود التي قدمت اقتراحاً الحق في سحب اقتراحها في أي وقت. وكان هذا هو فهم الرئيس للأمر. ومن وجهة نظره، لم يتم انتهاك الإجراء القانوني.

379. ورحب وفد البرازيل بالتوضيح الذي قدمه الرئيس لأن بعض الوفود أبدت قلقها إزاء ذلك.

380. وأغلق الرئيس المناقشات حول هذه المسألة نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور.

نقاش بشأن الصيغة المراجعة لاقتراح من المجموعة الأفريقية حول تنظيم مؤتمر دولي مرّة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (انظر الوثيقةCDIP/20/8)(مستأنف)

381. استأنف الرئيس المناقشات حول الاقتراح المعدّل للمجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

382. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأوضح أنه من المفيد جداً الاستماع إلى آراء المجموعة الأفريقية بشأن بعض الأسئلة والشواغل. وقد أثار الفريق بعض المخاوف. في هذه المرحلة، كان لا يزال غير مستعد للاتفاق، من حيث المبدأ، على المقترح. تم اتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام خلال هذه الجلسة. وكان الفريق على استعداد لمواصلة العمل مع المجموعة الأفريقية والدول الأعضاء الأخرى المهتمة للعمل على الاقتراح الأفريقي الحالي. وربما يمكن طرح اقتراح منقح يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الوفود ويتيح قدرا أكبر من الوضوح بشأن طريقة المضي قدما في هذا المؤتمر في الدورة المقبلة.

383. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأبرز التبادلات المثمرة التي جرت أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن الاقتراح. واعتقدت المجموعة أنه لا يزال من الممكن إجراء مفاوضات. وتود المجموعة أن تعرف ما إذا كانت المجموعة باء يمكن أن توافق على مبدأ عقد مؤتمر.

384. وأقر وفد جمهورية إيران الإسلامية بالجهود التي بذلتها بعض المجموعات لإيجاد حل لهذه القضية. ومع ذلك، فإن اللجنة لا تزال غير قادرة على اعتماد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. خلال مناقشة البرنامج والميزانية، وافقت الدول الأعضاء على عقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية، حسب توجيهات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتم إدراج العبارة التالية في إطار البرنامج 8، "الاستمرار في الاضطلاع بالأنشطة الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية كما طلبت ذلك اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة، مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية، لا سيما عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية". وقد أثبت هذا أن مبدأ تنظيم مؤتمر دولي قد قبلته جميع الدول الأعضاء. وينبغي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تجد أرضية مشتركة فيما يتعلق بالاختصاصات والطرائق المستخدمة. ويود الوفد معرفة الشواغل الرئيسية للمجموعة باء فيما يتعلق بتنظيم مثل هذه المؤتمرات. ويمكن تنقيح الوثيقة لمراعاة تلك المخاوف بمجرد معرفتها.

385. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأكد من جديد أنه سيكون من دواعي سعادته دراسة العناصر التي أثيرت خلال الدورة بشأن طرائق تنظيم مثل هذه المؤتمرات في الدورة المقبلة. وأشار إلى إنه يتطلع إلى

مواصلة تبادل وجهات النظر المثمرة حتى قبل الدورة القادمة للتوصل إلى تفهم أفضل والاستعداد بشكل أفضل للدورة المقبلة.

386. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأكد دعمه للاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعربت المجموعة عن أسفها لأن اللجنة لم تتمكن بعد من إجراء مشاورات في هذه الدورة من الاتفاق بشأن عقد هذه المؤتمرات. وحث جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على التنسيق والتشاور لكي توافق اللجنة على هذه المسألة حتى قبل الدورة القادمة.

387. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأقر بمساهمة مثل هذه المؤتمرات في المناقشات الدولية بشأن الملكية الفكرية. وكان اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بمثابة أساس جيد للمناقشات. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم التوصل إلى اتفاق. وكانت على استعداد لمعالجة هذه المسألة بطريقة بناءة في الجلسة التالية أو حتى قبل ذلك.

388. وأيد وفد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به وفد أوروبا الوسطى والبلطيق. وكانت المشاورات غير الرسمية مفيدة. وقد يكون من المفيد أن تتم دعوة جميع أنواع أصحاب المصلحة للمشاركة في المؤتمر كمشاركين ومتحدثين. ويمكن للمؤتمر توفير مدخلات جديدة لعمل اللجنة. وينبغي الوفاء بهذا الشرط حتى يقوم الوفد بدعم تلك الفاعلية. ويمكن أن يتفق الوفد على تنظيم مثل هذه المؤتمرات بصورة منتظمة، ولكن ليس كل سنتين. ربما كل أربع أو خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم اجتماعات أصغر حجما بشأن قضايا محددة متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية والتي سيتم اختيارها والاتفاق عليها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أثناء دورات اللجنة. ويمكن أن تتكون الفرق من ثلاثة أو أربعة خبراء. وسيكون من الجيد التركيز على موضوع واحد بطريقة أكثر تحديدًا. وهناك حاجة إلى مزيد من تبادل الأراء والأفكار الجديدة بشأن التطورات العالمية التي حدثت في هذا المجال.

389. وأشار وفد الصين إلى أن الملكية الفكرية تواجه الكثير من المشاكل الجديدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية مع تسارع العولمة والتغيرات التكنولوجية. كما تطور مفهوم التنمية أيضا. وقد حل مفهوم التنمية المتوازن والكامل والمستدام تدريجيا محل المفهوم التقليدي للتنمية. ولذلك، كان من المعقول والضروري للدول الأعضاء مناقشة القضايا والتطورات الجديدة في هذا المجال على مستوى أعلى. وكان الوفد إيجابيا بشأن تنظيم مثل هذه المؤتمرات. ومع ذلك، كان على اللجنة أن تنظر بعناية في وتيرة ومحتوى وموضوعات هذه المؤتمرات. وسيواصل الوفد المشاركة في المناقشات من أجل تحقيق توافق في الآراء.

390. وأكد وفد إستونيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه قد قام بالتعاون مع المجموعة الأفريقية. وقد أجروا مناقشات جيدة. وتم تناول بعض مخاوفهم ولكن لم يتم تناولها جميعا. ويسعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المشاركة في الجلسة القادمة بناءً على اقتراح منقح، يعكس ما جرى في المناقشات. ومع ذلك، لم يتمكنوا من الاتفاق، من حيث المبدأ، على عقد مؤتمر بدون فهم كامل للمحتوى والقيمة المضافة والطرائق، وهي عناصر ذات أهمية قصوى. وقد تلقت المجموعة الأفريقية تعليقات قيمة من مجموعات مختلفة من أجل إعادة النظر في اقتراحها. وكان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مستعدين باستمرار لمواصلة مناقشة الاقتراح بمجرد معالجة مخاوفهم.

391. وطلب الرئيس من المجموعة باء الرد على الأسئلة التي طرحها وفد جمهورية إيران الإسلامية.

392. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية واللغة الواردة في البرنامج والميزانية. ولم تشارك المجموعة وفد جمهورية إيران الإسلامية نفس الفهم. وتضمنت الفقرة المذكورة عبارة "مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية". ولم يكن هناك أي اتفاق من أي نوع بخصوص هذه النقطة بالذات في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثيرت فيما يخص بشواغلها، لاحظ الفريق أن

العديد من الوفود الأخرى ذكرت أيضا نفس الشواغل. وتضمنت هذه الشواغل طرائق ومحتوى وتواتر مثل هذا المؤتمر. وكان من الواضح أن هذه الشواغل لا زالت بحاجة إلى معالجة ومناقشة. وكانت المجموعة على استعداد للمشاركة بشكل بنّاء ومواصلة إجراء مناقشات في الدورة المقبلة. وكان من الواضح أن اللجنة ليست مستعدة للاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر.

393. وأشار الرئيس إلى أن جميع الوفود على استعداد لمواصلة مناقشة هذا البند في الدورة المقبلة. كما تم تقديم اقتراحات محددة ويمكن أخذها في الاعتبار. وبالتالي، يمكن للجنة أن تقرر مواصلة المناقشات حول الاقتراح الذي قدمته المجموعة الأفريقية.

394. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى أن بعض الوفود أشارت إلى طرائق المؤتمر ومحتواه. وتضمن اقتراحه بعض العناصر المتعلقة بهذه الجوانب. وكان الفريق يتوقع من الأطراف التي لديها مخاوف بشأن الطرائق والمحتوى أن تقدم مقترحات مضادة من أجل إيجاد أرضية مشتركة. وقد وجدت المجموعة تعليقاتها غامضة وغير دقيقة إلى حد ما. ويجب عليهم تقديم مقترحات مضادة من أجل إيجاد أرضية مشتركة.

395. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن اللجنة تناقش هذا الاقتراح للمرة الثالثة. وقد حاولت المجموعة الأفريقية تنقيح اقتراحها على أساس التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء. وكانت الدول الأعضاء على استعداد للمشاركة بشكل بناء في الدورة القادمة فيما يتعلق بهذه المسألة. وبالتالي، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مناقشات كاملة ومفتوحة وشفافة بشأن الطرائق وسائر الأمور التي تتعلق بعقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية.

396. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود ليست مستعدة للالتزام باعتماد الاقتراح في هذه الدورة. وبالتالي، يجب أن تستمر المناقشات في الجلسة القادمة.

397. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى قرار الرئيس المقترح بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وكما ذكرت وفود أخرى، كانت هناك مناقشات جيدة خلال الجلسة العامة وفي المشاورات غير الرسمية. ولا ينبغي إضاعة التقدم الذي تم احرازه. وهكذا، يمكن أن يذكر ملخص الرئيس أن المجموعة الأفريقية قد دعيت إلى مراجعة مقترحها على أساس تبادل وجهات النظر الذي جرى ومواصلة المناقشات في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

398. وذكر الرئيس أن اللجنة كان عليها أن تختتم هذا البند من جدول الأعمال. وكان من الواضح أن الوفود ليست مستعدة لمواصلة المناقشة في هذه الدورة. وستواصل اللجنة دراسة المسألة في الدورة المقبلة. وقد تقرر ذلك بالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

<u>نقاش بشأن تنفيذ التوصيات المترتبة على الاستعراض المستقل (انظر الوثيقتين CDIP/18/7 و CDIP/19/3)(مستأنف)</u>

399. استأنف الرئيس المناقشات حول التوصيتين 5 و 11 من المراجعة المستقلة. وأشار إلى أنه لا يوجد حتى الآن أي اتفاق على اعتماد هذه التوصيات. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذه الجلسة، فستستمر المناقشات في الجلسة التالية. وستتم دعوة فريق الاستعراض إلى توضيح سبب تقديم هذه التوصيات عندما تكون الأمانة قد نفذتها بالفعل. وترغب بعض الوفود في أن تحيط اللجنة علما بهذه التوصيات ببساطة لأنه ليس من الضروري اعتمادها، حيث إنها تنفذ بالفعل. ورأت وفود أخرى أن الخبراء كانوا على صواب وينبغي اعتماد التوصيات. ومن أجل التوصل إلى حل وسط يأخذ في الاعتبار كلا الرأيين، اقترح الرئيس إدراج ما يلي في الملخص الخاص بهذه الدورة، "أحاطت اللجنة علما بالتوصيتين 5 و 11، وطلبت من الأمانة مواصلة تنفيذهما والسعي لتحسين الممارسات الحالية."

400. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى اقتراح الرئيس. وستقوم اللجنة بالقيام بالأشياء بترتيب خاطئ إذا أحاطت علما بالتوصيات قبل تقديم توضيحات من قبل الخبراء الذين صاغوها.

401. وكان للرئيس رأيا مخالفا. وكان لديه اقتراح عملي يتعلق باختتام هذا البند دون الشروع في نقاش مطول سيكون على أي حال غير حاسم. وستحيط اللجنة علما بالتوصيتين وتطلب من الأمانة مواصلة التنفيذ والسعي لتحسين الممارسات الحالية. وقبل الدورة القادمة، ستقدم الدول الأعضاء مقترحات خطية بشأن كيفية تنفيذ الأمانة لهذه التوصيات والتوصيات التي تم تبنيها. وسيتم مناقشة ذلك في الدورة المقبلة. وإذا لم يتم اتخاذ قرار في هذه الجلسة وفقاً لمقترحه، فسوف تتكرر نفس المناقشة في الجلسة التالية. وسيتيح اقتراحه للجنة المضي قدما بشأن هذه التوصيات.

402. وقال وفد إندونيسيا إن اللجنة ستكون قد تبنت في الواقع التوصيتين 5 و 11 إذا طلبت من الأمانة مواصلة التنفيذ والسعي لتحسين الممارسة الحالية. وبالتالي، ينبغي للجنة تبنيها فقط. وفهم الوفد أن الرئيس اقترح أيضا أنه يمكن للدول الأعضاء أن تقدم تعليقات حول كيفية تنفيذ الأمانة لهذه التوصيات. ومع ذلك، تعتقد بعض الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية أن الدول الأعضاء يجب ألا تقدم توصيات حول كيفية تنفيذ الأمانة للتوصيات الموجهة إلى الأمانة.

403. وردد وفد جمهورية إيران الإسلامية التعليقات التي أدلى بها وفد إندونيسيا. ولم يكن هناك توافق في الآراء بشأن اعتماد هاتين التوصيتين. وأفضل خيار هو تأجيل المناقشة إلى الجلسة التالية. وكان الوفد مؤيدا لاقتراح الرئيس المتعلق بدعوة أعضاء فريق الاستعراض لشرح أسباب تقديمهم لهذه التوصيات. وبعد تقديم إيضاحات من جانبهم، ستكون الدول الأعضاء في وضع أفضل لمناقشة هاتين التوصيتين.

404. وردد وفد البرازيل التعليقات التي أدلى بها وفدا إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية. ويجب على اللجنة دعوة فريق المراجعة لشرح سبب اعتقادهم بأن هذه التوصيات مهمة. ورأى الوفد أنه ينبغي اعتماد هذه التوصيات لأن الأمانة كانت تقوم بتنفيذها بالفعل.

405. وأحاط الرئيس علما بالمداخلات. وفي ضوء ذلك، اقترح أن تقرر اللجنة مواصلة مناقشة التوصيتين 5 و 11 في الدورة المقبلة وأن تدعو فريق الاستعراض إلى تقديم توضيحات لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرار مستنير بشأن كيفية التعامل مع هاتين التوصيتين. وتساءل عما إذا كان بوسع اللجنة الموافقة على اقتراحه.

406. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ووافق على المضي قدماً بشأن اقتراح الرئيس. وقدمت المجموعة اقتراحين عمليين. أولاً، قبل أن يقدم الخبراء وجهات نظرهم بشأن هاتين التوصيتين، يمكن للأمانة أن تبلغهم بممارستها الحالية. وقد لا تكون بعض التوصيات ذات صلة لأن بعض الممارسات قد تغيرت. وبالتالي، سيكون من المفيد للأمانة أن تطلعهم على ممارساتها الحالية. وثانيا، يمكن أن يحدث تفاعل بين اللجنة والخبراء من خلال مؤتمر بالفيديو.

407. واختتم الرئيس مناقشة هذا البند نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وقررت اللجنة مواصلة مناقشة التوصيتين 5 و 11 في الدورة المقبلة ودعوة فريق الاستعراض إلى تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن تلك التوصيات.

البند 9 من جدول الأعمال: العمل المقبل

408. تلت الأمانة (السيد بالوش) قائمة بأعمال الدورة القادمة، على النحو التالي:
(1) تقرير المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية. تم تقديم هذا التقرير في دورات الربيع للجنة (2) مشروع تقرير الدورة العشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (3) الدراسات والمخرجات الأخرى من مشروعات جدول أعمال التنمية الجارية، إن وجدت (4) الطلبات الجديدة لاعتماد المنظمات غير الحكومية، إن وجدت ؛ (5)تقرير عن تقييم المشروع فيما يتعلق ببناء القدرات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة التي تعتمد على التكنولوجيا بوصفها حلول لتحديات التنمية

المحددة - المرحلة الثانية(6) عرض توضيحي من الأمانة بشأن صفحة الويب الخاصة بالمساعدة التقنية التي أعدتها الويبو (7) تقرير عن ممارسات الويبو الحالية المتعلقة باختيار الاستشاريين لتقديم المساعدة التقنية (8) تجميع للممارسات والأدوات والمنهجيات لتقديم المساعدة التقنية (9) ورقة مفاهيمية بشأن منتدى منتظم لتبادل الأفكار والممارسات والتجارب الخاصة بالمساعدة التقنية. وينبع البندان (6) - (9) من قرار اللجنة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية للويبو (10) تحليل الفجوات لخدمات الويبو الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا والأنشطة فيما يتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية الواردة في "المجموعة جيم" (11) خارطة طريق بشأن ترويج استخدام المنتدى الإلكتروني المنشأ بموجب مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول. وقررت اللجنة مواصلة المناقشات المتعلقة ببعض القضايا التي أثيرت في هذا السياق(12) وضع خرائط المحافل والمؤتمرات الدولية التي تتضمن مبادرات وأنشطة متعلقة بنقل التكنولوجيا. وقررت اللجنة مواصلة المناقشة بشأن أي تطورات فيما يتعلق بالمحافل والمؤتمرات الدولية. واستندت البنود من (10) إلى (12) بشأن نقل التكنولوجيا إلى الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة وكندا وأستراليا (13) التقرير السنوي حول مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها من خلال الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها كل منظمة على حدة والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة كجزء من منظومة الأمم المتحدة والمساعدة المقدمة من المنظمة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها (14) المناقشات المتعلقة بطريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في المستقبل، بما في ذلك طلب إنشاء بند دائم في جدول الأعمال. ووافقت اللجنة على مواصلة مناقشة المسألة في دورتها المقبلة (15) تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل. تدعو الأمانة فريق الاستعراض إلى تقديم إيضاحات بشأن التوصيتين 5 و 11، ويفضل أن يتم ذلك من خلال البث عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء مدخلات بشأن استراتيجيات وطرائق تنفيذ التوصيات التي يتم تبنيها. وستقوم الأمانة بتجميعها وتقديمها إلى اللجنة (16) بند جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقدمت بعض الوفود مقترحات بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار هذا البند. وتقرر أن تقدم الدول الأعضاء المهتمة لمقترحاتها كتابة إلى الأمانة لمناقشتها في الدورة المقبلة. وتقوم الأمانة بتجميع المدخلات وتقديمها إلى اللجنة (17)اقتراح منقح للمجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. قررت اللجنة مواصلة المناقشات في الدورة المقبلة.

409. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم إيضاح بشأن الوثيقة التي سينظر فيها في الدورة القادمة فيما يتعلق بتحديد المنتديات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

410. وأدركت الأمانة (السيد بالوش) أنه لن تكون هناك وثيقة جديدة أو مراجعة. وستبقى الوثيقة كما هي. وستقدم الأمانة العامة إحاطة شفوية للجنة عن أي تطورات تتعلق بالمحافل والمؤتمرات الدولية.

411. وذكر الرئيس أن قائمة العمل التي قدمتها الأمانة تمت الموافقة عليها، نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور.

البند 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

412. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع الملخص. وشدد على أنه لن يتم إعادة فتح المناقشات حول كل بند. وستقوم اللجنة فقط بفحص كل فقرة للتأكد من أنها تعكس المناقشات التي دارت حول هذه المسألة. والتفت إلى الفقرة 1. وتم تبنيها لأنه لا توجد اعتراضات من الحضور. كما تم اعتماد الفقرات 2 و 3 و 4 و 5 و 6-1 و 6-2 و 6-3 و 6-4 و 6-5 نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة 6-6.

413. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوضيح الذي قدمته الأمانة أثناء مناقشة العمل التالي وتساءل عما إذا كان من الممكن إظهار هذا بوضوح أكبر في الفقرة. واقترح الوفد ما يلي: "تقرر أن يتم مناقشة أي تحديثات في الدورة المقبلة للجنة."

414. ورأى الرئيس أن التعديل مناسب لأنه لم يغير أي شيء فيما يتعلق بالمناقشات التي جرت حول هذه المسألة.

415. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنها ستحتاج إلى العمل مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج سياق خاص بالتحديثات حيث أن الوثيقة تحتوي على معلومات محددة. ومن حيث المبدأ، كانت الأمانة سعيدة لدمج الفكرة.

416. وذكر الرئيس أنه تم تبني الفقرة 6-6 من منطلق أنه سيتم توفير لغة جديدة لتعكس الفكرة ذاتها ويجب ألا تغير ما تم الاتفاق عليه. ثم انتقل إلى الفقرة 7-1. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. كما اعتُمدت الفقرات 7-2 و 8-1 و 8-2 نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة 8-3.

417. وأشار وفد البرازيل إلى الجملة الأخيرة، "أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة وقررت إغلاق المناقشة بشأن البند 5 من الاقتراح المشترك بعد سحبه من جانب المؤيدين". ولم يتذكر الوفد أن وفدي كندا وأستراليا قد أبدوا أي تعليقات على هذه المسألة.

418. وذكر الرئيس أن قرار الانسحاب اتخذ بالاشتراك بين وفود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وعلاوة على ذلك، وبما أن وفدي كندا وأستراليا لم يبديا أي رد فعل، فإن ذلك يعني أنهما قررتا ضمنياً سحب الاقتراح. و تم تبني الفقرة 8-3 نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور. كما اعتُمدت الفقرات 8-4 و 8-5 و 8-6 و 9 و 10 و 11 و 12 نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

بيانات ختامية

419. تحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأحاط علما بالمناقشات التي جرت بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل وكون فريق الاستعراض سيُدعى لتقديم توضيحاته بشأن التوصيات 5 و 11من الاستعراض. وقال إن المجموعة تفهم أن الأمانة ستطلع فريق الاستعراض على الممارسات الحالية المعمول بها في الويبو فيما يتعلق بمضمون التوصيتين 5 و 11 قبل تقديم مساهماتها في الدورة الحادية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال مؤتمر بالفيديو. وأحاط الفريق علما بالإحاطة الإعلامية الجانبية غير الرسمية التي قدمها يوم الخميس ممثل المدير العام للويبو بشأن أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وفي المستقبل، تفضل المجموعة تقديم أي إحاطات بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال التقرير السنوي الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عملا بالإجراء الذي كانت اللجنة قد وافقت عليه في السابق. وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بالاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وكانت هناك مناقشات غير رسمية وواضحة في الأروقة أدت إلى الوصول إلى فهم أفضل للآراء. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تنعكس الشواغل التي أثارتها بعض الدول الأعضاء، والتي أثارتها أيضا، في الاقتراح الأفريقي المقبل المعدل. وتأمل المجموعة أيضا أن تستمر الروح الإيجابية التي سادت خلال المناقشات في الأروقة هذا الأسبوع في الدورة المقبلة. وهي تعتزم العودة بمثل هذه الروح، وظلت واثقة من إمكانية التوصل إلى طريقة مناسبة للمضي قدماً.

420. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأحاط علماً بالتقدم المحرز في مشروعات جدول أعمال التنمية الجارية الستة على النحو المبين في الوثيقةCDIP / 20/2 . وحث الفريق الويبو على مواصلة توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات وأولويات الدول الأعضاء. في هذه الدورة، واصلت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية العمل على تنفيذ ولايتها. ومن خلال إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، ستكون اللجنة قادرة على العمل من أجل تنفيذ الركن الثالث من ولايتها في الدورات المقبلة. وقدم وفد البرازيل مقترحات محددة بشأن موضوعات يمكن مناقشتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وقال إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن المقترحات في الدورة المقبلة. وكان من الضروري متابعة المناقشات المتعلقة بمساهمات الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان هذا الموضوع مهم للغاية. وكانت أهداف التنمية المستدامة مترابطة. وتابعت المجموعة عن كثب المناقشات التي دارت حول اقتراح مجموعة

البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية بالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بالتوصيتين 5 و 11 من الاستعراض المستقل. وفيما يتعلق بالتوصية الأخيرة، أعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تؤدي مشاركة فريق الاستعراض في الدورة القادمة إلى تمكين اللجنة من اتخاذ قرار مستنير بشأن هذه التوصيات.

421. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علما بالمناقشات المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض المستقل، وبالتحديد المناقشات المتعلقة بالتوصيتين 5 و 11. ورحب الفريق بقرار دعوة فريق المراجعة لتقديم التوضيحات اللازمة بغية التوصل إلى قرار بشأن تلك التوصيات. وكانت المجموعة مستعدة للنظر في الخبراء ودعوتهم للمشاركة في حلقات النقاش التي يمكن تنظيمها في إطار بند جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية بشأن موضوع محدد يمكن أن يدعم عمل اللجنة والمنظمة. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية، لوحظ قدر كبير من التقدم خلال المفاوضات غير الرسمية بغية الوفاء بتوقعات جميع الدول الأعضاء. وتطلعت المجموعة إلى مواصلة التبادلات المثمرة، حتى قبل الدورة القادمة، للتوصل لفهم أفضل والتوصل إلى أرضية مشتركة جيدة. ورأت المجموعة أنه في الدورة القادمة، ستصل الدول الأعضاء إلى الحل الأفضل لاستيعاب العناصر والطرائق التي نوقشت خلال الأسبوع. وتأمل المجموعة أن تستمر المناقشات المثمرة في الدورة القادمة بنفس الروح الإيجابية.

422. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأكد أن تعميم عناصر التنمية ليس مجهوداً يتم مرة واحدة فحسب. فهو يمثل عملية مستمرة على المدى الطويل تحتاج إلى متابعة جماعية وثابتة. وترحب المجموعة بقرار اللجنة فيما يتعلق بالمناقشة في الدورة القادمة بشأن توصيات الاستعراض المستقل. ولاحظ الفريق أن الأمانة ستقوم بتقديم تقرير موجز لفريق المراجعة قبل دعوته إلى الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. بالنسبة للشفافية، يود الوفد أن يعرف نوع التواصل الذي ستقوم به الأمانة مع فريق التقييم. وكرر الوفد دعمه للاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومن شأن هذا المؤتمر أن يضيف قيمة من خلال زيادة الوعي بشأن كيفية تسخير سياسات الملكية الفكرية واستخدامها كأداة للتنمية الاقتصادية. وقال إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة في الدورات المقبلة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبند جدول الأعمال الدائم بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

423. وتحدث وفد إستونيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، واعتبر الدورة مثمرة رغم أن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا. وكانت هناك مناقشات مثيرة للاهتمام حول بنود جدول الأعمال، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ومختلف مشروعات الويبو والتقارير المرحلية وقواعد البيانات والمواقع الإلكترونية وغيرها. وتم تقديم مقترحات جديدة وشرحها ومناقشتها. ورحبوا بمزيد من التقديمات المتعلقة بالمقترحات الخاصة بالبند الجديد من جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، والإيضاحات المقدمة فيما يتعلق بمقترح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وظلوا ملتزمين بدفع العمل قدما بالنسبة لكافة الموضوعات الحالية وتطلعوا إلى عقد مناقشات مثمرة في الدورات المقبلة بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة. وتطلعوا إلى اختتام المناقشات حول بنود جدول الأعمال القديمة والتقدم أكثر بشأن البنود الجديدة.

424. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن اهتمامه القوي بعمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتمثل اللجنة الجهة المناسبة لدراسة الجانب الإنمائي للملكية الفكرية والطرق المناسبة لمعالجة الملكية الفكرية في هذا السياق. وأعربت المجموعة عن سرورها للتقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. كما رحبت بتنظيم فعاليات جانبية خلال هذه الدورة. وتتطلع المجموعة إلى العمل المستقبلي للجنة. وذكرت التوصية 1 من الاستعراض المستقل أن التقدم الجيد الذي أحرز في اللجنة ينبغي أن يتم دعمه من خلال إجراء مناقشات على مستوى أعلى لمعالجة الاحتياجات الناشئة ومناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ومن شأن بند جدول الأعمال الجديد المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية أن يساعد في تنفيذ هذه التوصية والركيزة الثالثة لولاية اللجنة. وينبغي وضع بند دائم في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة حيث أن الويبو تلعب دوراً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان من دواعي

سرور المجموعة أن يقدم فريق الاستعراض توضيحات بشأن التوصيتين 5 و 11 من الاستعراض المستقل في الدورة القادمة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يتيح ذلك للجنة اتخاذ قرار مناسب بشأن هذه التوصيات في الدورة المقبلة. وسيواصل الفريق جهوده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراحه بعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

425. وأعرب وفد الصين عن أمله في أن تواصل اللجنة إجراء مناقشات متعمقة بروح منفتحة وبناءة في الدورة القادمة من أجل التوصل إلى مزيد من التوافق في الآراء.

426. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأكد الوفد على أهمية اعتماد التوصية 5 و 11 من المراجعة المستقلة. وقد فوجئ بالمقاومة التي أبدتها بعض الدول الأعضاء لأن الأمانة قد أشارت إلى أن ممارساتها تتماشى مع التوصيات. وكان من الأهمية بمكان أن يتم تناول هذه التوصيات لأن تنفيذها كان له تأثير مباشر على استدامة مشروعات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ولم يتوقع الوفد وجود مقاومة عنيفة لأن فوائد عقد مثل هذا المؤتمر يجب أن تكون واضحة للجميع. وقبل كل شيء، حددت المراجعة المستقلة وجود قيود خطيرة تتعلق بمستوى النقاش في اللجنة، واقترحت أن تجري اللجنة "مناقشات أعلى مستوى لمعالجة الاحتياجات الناشئة ومناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية" . ولم تتمكن اللجنة من تحديد و / أو مناقشة هذه القضايا الناشئة بفعالية. وكانت في حاجة إلى دعوة الأشخاص الذين تأثروا مباشرة بالنظام مثل المستخدمين والمخترعين والممولين من البلدان النامية والمتقدمة والناشئة لعرض وجهات نظرهم بشأن المشكلات على أرض الواقع وطرح الفرص المحتملة والإجراءات المحتملة من جانب الويبو والدول الأعضاء. وكان هذا أمرا مهمًا حتى يصبح عمل الويبو ذي صلة حقيقية. وأعرب عن أمله في أن تعمل اللجنة بشكل أفضل في المستقبل.

427. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى توصيات المراجعة المستقلة. وكان من دواعي سروره أن قامت اللجنة باعتماد 10 من التوصيات الـ 12. وتطلع الوفد إلى عقد مناقشات مثمرة في الدورة القادمة بشأن التوصيتين المتبقيتين حتى تتمكن اللجنة من اعتماد تلك التوصيات.

428. ورأى وفد البرازيل أن اللجنة كانت لها دورة مثمرة. وكانت هناك إنجازات مهمة. وتم إحراز تقدم ملموس بشأن بعض بنود جدول الأعمال، لا سيما بشأن البند الجديد الخاص بالملكية الفكرية والتنمية. وباعتبار أن اللجنة هي المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الذي تتم فيه مناقشة الملكية الفكرية والتنمية، فقد كانت اللجنة هي أكثر المنتديات ملاءمة لجميع الدول الأعضاء لتبادل المعرفة والخبرات بشأن جميع أبعاد الملكية الفكرية والتنمية لتسهيل الوصول لفهم أفضل للظروف التي كان يمثل فيها نظام الملكية الفكرية المصمم بشكل جيد عامل مساهم في الابتكار والإبداع بشكل عام. وفي هذا السياق، تبادل الوفد أفكاراً محددة حول موضوعات يمكن معالجتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. واستند الاقتراح على وجهات نظر فكرية متكاملة. أولا، دور حقوق الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. ثانياً، الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية والتي تلقي الضوء على مجموعة من الآليات المتاحة في النظم الدولية لضمان دعم الملكية الفكرية لأهداف السياسة العامة. وعزم الوفد على صقل اقتراحه من خلال الحوار مع جميع الدول الأعضاء من أجل تقديمه في الدورة المقبلة. وأعرب عن أمله في أن تلهم المبادرة الوفود الأخرى في تقديم مقترحات إضافية لتمكين اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يستند إلى أفكار جوهرية في الدورة المقبلة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أشار الوفد إلى مبادرة الويبو لإقامة صلة مباشرة بين أهداف التنمية المستدامة والنتائج المتوقعة في ميزانية المنظمة. وكانت هذه الخطوة خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح. وكرر الوفد دعمه القوي لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وتم إحراز تقدم في التقريب بين وجهات النظر المختلفة. وقد أدى ذلك إلى إشاعة الأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف في الجلسة التالية. ولا يمكن تحقيق هدف تعميم البعد الإنمائي في أنشطة الويبو بواسطة بلد واحد أو مجموعة من البلدان. ويمكن القيام بذلك فقط بصورة

جماعية ومن قِبل جميع الدول الأعضاء. إن مصداقية نظام الملكية الفكرية وقبوله على نطاق أوسع بوصفة أداة هامة للنهوض بالابتكار والإبداع والتنمية تتوقف على تطبيق نهج متوازن يشمل وجهات نظر جميع الدول الأعضاء.

429. وذكر ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) أن الملكية الفكرية والتنمية هما من القضايا الشاملة. ويتطلب فهم الروابط الموجودة بين الملكية الفكرية والتنمية تطبيق نهج متسق ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى القضايا الناشئة الجديدة في هذا المجال، ناشد ممثل البرنامج الدول الأعضاء أن تستجيب بشكل إيجابي لاقتراح المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وسيؤدي التواصل المستمر مع جميع أصحاب المصلحة إلى تمكين اللجنة والويبو من اتخاذ قرارات شاملة لضمان وجود جدول أعمال من أجل التنمية الفعالة.

430. وأبرز الرئيس أن اللجنة واصلت إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ورحبت اللجنة بالاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن الموضوعات التي يمكن تناولها في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية. كما تناولت اللجنة موضوعا مهما وهو موضوع نقل التكنولوجيا. وأحاطت علما بالعمل الذي تقوم به الويبو بالتعاون مع الشركاء الخارجيين بشأن هذه المسألة. ونظرت اللجنة أيضا في الكيفية التي يمكن بها معالجة أهداف التنمية المستدامة في الدورات المقبلة، بما في ذلك طلب وضع بند دائم على جدول الأعمال. وتم فحص هذا الأمر في جلسة غير رسمية. ووافقت اللجنة أيضا على مواصلة المناقشات حول الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. كما أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في مشروعات جدول أعمال التنمية الجارية. وأكد الرئيس أنه حاول أن يأخذ في الاعتبار جميع وجهات النظر المختلفة من أجل دفع عمل اللجنة إلى الأمام.

431. وأعرب الرئيس عن شكره لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها وعملها خلال الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Michael MAFU (Mr.), Legal Adviser, Ministry of Trade and Industry, Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHEIKH EL HOCINE (M.), directeur général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Baya OULEBSIR (Mme), chef, Département des droits voisins, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Carl-Christian ZWICKEL (Mr.), Staff Counsel, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Augusto Sebastião MIRANDA (Mr.), Patent Examiner, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Luanda

Alberto Samy GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Fahad ALHARBI (Mr.), Director, Administrative Support Department, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Abdulmohsen ALGHAYTHI (Mr.), Advisor, Ministry of Culture and Information, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Lusine MANUKYAN (Ms.), Head, Trademark and Industrial Design Department, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Skye REEVE (Ms.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER (Mr.), Head, Department of International Affairs, Austrian Patent Office, Vienna

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Zohra BEGUM (Ms.), Copyright Deputy Registrar, Copyright Office, Ministry of Cultural Affairs, Dhaka

BARBADE/BARBADOS

Dwaine INNISS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Katsiaryna BAIKACHOVA (Ms.), Assistant Director General, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BÉNIN/BENIN

Samuel AHOKPA (M.), directeur général par intérim, Bureau béninois du droit d'auteur et des droits voisins (BUBEDRA), Ministère du tourisme et de la culture, Cotonou

Estève Odjoutchoni DEGLA (M.), chef, Service juridique, Agence nationale de la propriété industrielle (ANaPI), Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Cotonou

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

BRÉSIL/BRAZIL

Sarah FARIA (Ms.), Foreign Trade Analyst, Ministry of Industry, Foreign Trade and Services, Brasilia

Samo GONÇALVES (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BRUNÉI DARUSSALAM/BRUNEI DARUSSALAM

Mohammad Yusri YAHYA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Lyudmil KOTETZOV (Mr.), Senior Diplomatic Officer, United Nations and Development Assistance Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

BURUNDI

Flora NDUWINTWARI (Mme), chef de service, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Charlotte BAGENZI (Mme), conseillère, Secrétariat permanent, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Seth GASHAKA (M.), conseiller, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Marie Goreth KIMANA (Mme), conseillère, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

CAMEROUN/CAMEROON

Célestin SIETCHOUA DJUITCHOKO (M.), chef, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

CANADA

Saïda AOUIDIDI (Ms.), Senior Policy Analyst, Policy and International Relations Office, Canadian Intellectual Property Office, Gatineau

Amélie GOUDREAU (Ms.), Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora Legal del Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

CHINE/CHINA

DUAN Yuping (Ms.), Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration (NCAC), Beijing

LIU Jian (Mr.), Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LI Shuo (Ms.), Program Officer, Planning and Development Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

YANG Ping (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SHENG Hanyu (Ms.), Staff Member, International Cooperation Division, International Cooperation Department, State Administration of Industry and Commerce (SAIC), Beijing

CHYPRE/CYPRUS

Demetris SAMUEL (Mr.), Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ (Sr.), Embajador ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Representante Permanente Adjunto ante la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI), Misión Permanente ante la OMC, Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN (Sr.), Consejero Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Elayne WHYTE GÓMEZ (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Luis JIMÉNEZ SANCHO (Sr.), Director General, Dirección General, Registro Nacional, San José

Gaudy CALVO VALERIO (Sra.), Ministro consejero, Misión Permanente, Ginebra

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Diana MURILLO SOLÍS (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DANEMARK/DENMARK

Mette Wiuff KORSHOLM (Ms.), Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Omar Mohamed ELMI (M.), directeur général, Office djiboutien de droits d'auteur et droits voisins, Département du droit d'auteur et droits voisins, Ministère des affaires musulmanes, de la culture et de biens, Djibouti

ÉGYPTE/EGYPT

Mohanad ABDELGAWAD (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Diego AULESTIA VALENCIA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Ana Carolina ANDRADE CORDOVEZ (Sra.), Experta Principal, Relaciones Internacionales, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Ecuador

Ñusta MALDONADO (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Eduardo ASENSIO LEYVA (Sr.), Subdirector Adjunto, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Dulce CAMPOS GARCÍA (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Ana María URRECHA ESPLUGA (Sra.), Consejera Técnica, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Marta MILLÁN GONZÁLEZ (Sra.), Técnico Superior, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Oriol ESCALAS NOLLA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Martin JÕGI (Mr.), Adviser, Private Law Division, Ministry of Justice, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Robert WALLER, Minister Counsellor, Multilateral Economic and Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Yidnekachew Tekle ALEMU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Safet EMRULI (Mr.), Director, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Simcho SIMJANOVSKI (Mr.), Head, Department of Trademark, Industrial Design and Geographical Indication, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Pavel SPITSYN (Mr.), Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Galina MIKHEEVA (Ms.), Head of Division, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

GÉORGIE/GEORGIA

Ana GOBECHIA (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Sotiria KECHAGIA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

GUINÉE ÉQUATORIALE/EQUATORIAL GUINEA

Jose Juan NDONG TOM MEKINA (Sr.), Director General, Ciencias Aplicadas, Consejo de Investigaciones Científicas y Tecnológicas (CICTE), Presidencia del Gobierno, Malabo

HAÏTI/HAITI

Georgy DORLEANS (M.), assistant chef de section, Direction du commerce extérieur, Ministère du commerce et de l’industrie, Port-au-Prince

INDE/INDIA

Virander Kumar PAUL (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nirmalya SINHA (Mr.), Deputy Controller of Patents and Designs, Department of Industrial Policy and Promotion, Office of the Controller General of Patents, Designs and Trademarks, Ministry of Commerce and Industry, Kolkata

Sumit SETH (Mr.), First Secretary (Economic Affairs), Permanent Mission, Geneva

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary (Economic Affairs), Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Danan PURNOMO (Mr.), Executive Secretary, Secretariat, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Ari JULIANO GEMA (Mr.), Deputy Chairman, Intellectual Property Rights Facilitation and Regulation, Indonesian Agency for Creative Economy, Jakarta

Razilu RAZILU (Mr.), Director, Directorate of Information Technology of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Robinson Hasoloan SINAGA (Mr.), Director, Directorate of Intellectual Property Facilitation, Indonesian Agency for Creative Economy, Jakarta

Erni WIDHYASTARI (Ms.), Director, Copyrights and Industrial Designs, Directorate of Copyrights and Industrial Designs, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Immanuel Rano Hasudungan ROHI (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Management, Directorate of Intellectual Property Facilitation, Indonesian Agency for Creative Economy, Jakarta

Agung DAMARSASONGKO (Mr.), Head, Program and Planning Division, Secretariat of Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Eka FRIDAYANTI (Ms.), Head, Bilateral Cooperation Section, Directorate of Cooperation and Empowerment of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Fitria WIBOWO (Ms.), First Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Rainy DEWI (Ms.), Chief, Section for Administration, Directorate of Cooperation and Empowerment of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, South Jakarta

Pocut ELIZA (Ms.), Head, Center for Analysis and Evaluation of National Law, National Law Development Agency, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Handi NUGRAHA (Mr.), Head, Section for Inter Non-Government Cooperation and Monitoring Intellectual Property Consultant, Directorate for Cooperation and Empowerment of Intellectual Property, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Ahmad RIFADI (Mr.), Head, Section of Legal Advocation and Litigation, Directorate of Copyrights and Industrial Designs, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Surahno SURAHNO (Mr.), Head, General Affairs Division, Secretariat of Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Mien USIHEN (Ms.), Head, National Legal Planning Center, National Law Development Agency, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Irni YUSLIANTI (Ms.), Head, International Organization Cooperation Section, Directorate of Cooperation and Empowerment of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta Selatan

Y. Ambeg PARAMARTA (Mr.), Senior Advisor, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

F. Haru TAMTOMO (Mr.), Senior Advisor, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Retno KUSUMA DEWI (Ms.), Senior Staff Officer, Legislation, Institution and Bureaucratic Reformation Sub-Division, Secretariat of Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Bayu SANTOSO (Mr.), Official, Secretariat of Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Tyas Dian ANGGRAENI (Ms.), National Law Development Agency, Law Planning Center, Ministry of Law And Human Rights, Jakarta

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Yousef NOURIKIA (Mr.), Legal officer, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Declan MORRIN (Mr.), Director, Intellectual Property, Department of Business, Enterprise and Innovation, Dublin

ISRAËL/ISRAEL

Yehudit GALILEE METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dan ZAFRIR (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Claudio DEL NOBLETTO (Mr.), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Marcus GOFFE (Mr.), Deputy Director, Legal Counsel, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Ministry of Industry, Commerce, Agriculture and Fisheries, Kingston

JAPON/JAPAN

Yukio ONO (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office, Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), Deputy Director, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office, Tokyo

Yumi SATO (Ms.), Administrative Officer, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office, Tokyo

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Alfred TABU (Mr.), Director General, Agriculture and Food Authority (AFA), Nairobi

Morara J. George NYAKWEBA (Mr.), Chief Legal Counsel, Kenya Copyright Board, Nairobi

Janet Martha KISIO (Ms.), Senior Patent Examiner, Department of Patents, Kenya Industrial Property Institute (KIPI), Ministry of Industry, Trade and Cooperatives, Nairobi

Enock MATTE (Mr.), Senior Public Relations Officer, Communication, Agriculture and Food Authority (AFA), Nairobi

LESOTHO

Moeketsi Daniel PALIME (Mr.), Chief Industrial Property Counsel, Registrar General's Office, Ministry of Law and Constitutional Affairs, Maseru

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALI

Amadou Opa THIAM (M.), ministre conseiller, Mission permanente, Genève

MAROC/MOROCCO

Ismail MENKARI (M.), directeur général, Bureau marocain de droit d'auteur (BMDA), Ministère de la culture et de la communication, Rabat

MEXIQUE/MEXICO

Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Mónica VILLELA GROBET (Sra.), Directora General Adjunta, Servicios de Apoyo, Secretaría de Economía, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Alma Elena DOMÍNGUEZ BATISTA (Sra.), Directora Divisional de Oficinas Regionales, Secretaría de Economía, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Laura Cristina SÁNCHEZ VILLICAÑA (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Secretaría de Economía, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

MOZAMBIQUE

Honório Francisco Ernesto CUMBI (Mr.), Head, Management of Industrial Property Rights Division, Industrial Property Rights Managements, Industrial Property Institute, Ministry of Industry and Commerce, Maputo

Virla Cuca João BARROS (Ms.), Legal Adviser, Legal Department, Industrial Property Institute, Ministry of Industry and Commerce, Maputo

NICARAGUA

Hernán ESTRADA ROMÁN (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia Carolina VARGAS IDÍAQUEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NIGER

Lasse DIDIER SEWA (M.), deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA/NIGERIA

William AMUGA (Mr.), Registrar, Trade Marks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Benaoyagha OKOYEN (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Mohamed AL MARDHOOF AL SAADI (Mr.), Head, International Organizations Department, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PARAGUAY

Claudia SANABRIA (Sra.), Secretaria General, Departamento de Secretaria General, Dirección Nacional de Propiedad Intelectual (DINAPI), Asunción

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Amna AL-KUWARI (Ms.), Commercial Attaché, Office of the State of Qatar to the World Trade Organization (WTO), Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Yasser SAADA (Mr.), Head, International Treaty Section, Directorate of Industrial and Commercial Property Protection, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SHIN Jung Ok (Ms.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

YANG Dae Gyeong (Mr.), Assistant Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

JUNG Dae Soon (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NHO Yu-Kyong (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Svetlana MUNTEANU (Ms.), Counsellor of the Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Tu Man (Mr.), Director General, Invention Office, Pyongyang

PANG Hak Chol (Mr.), Director, Division for International Cooperation and External Affairs, Invention Office, Pyongyang

JONG Myong Hak (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK (Mr.), Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Mitriţa HAHUE (Ms.), Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Viorica DUCA (Ms.), Legal Expert, International Cooperation and European Affairs Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT (Mr.), Senior Policy Advisor, International Policy, UK IPO, London

SÉNÉGAL/SENEGAL

Ibrahima DIOP (M.), secrétaire général, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et des mines, Dakar

Abdoul Aziz DIENG (M.), conseiller technique, Ministère de la culture, Dakar

Lamine Ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Anton FRIC (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Mohammed MIRGANI OSMAN IBRAHIM (Mr.), Legal Advisor, Registrar General of Intellectual Property Department, Ministry of Justice, Khartoum

Azza Mohammed Abdalla HASSAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINGHA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Samantha JAYASURIYA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Shashika SOMERATHNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mafusa LAFIR (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Dulmini DAHANAYAKE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Olga ALLEMANN (Mme), coordinateur de projet, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente de la Suisse auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales, Genève

Ekaterina TRUFAKINA (Mme), stagiaire internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH (M.), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Holla BACHTOBJI (Mme), directeur général, Direction générale des organisations et conférences internationales (DGOCI), Ministère des affaires étrangères, Tunis

Sami NAGGA (Mr.), Ministre, Mission permanente, Genève

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Menli CHOTBAYEVA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Tamer AYAR (Mr.), Head, European Union and International Relations Department, Turkish Patent and Trademark Office, Ankara

Ismail GÜMÜŞ (Mr.), Senior Expert, European Union and International Relations Department, Turkish Patent and Trademark Office, Ankara

Ahmet Yener KOCAK (Mr.), Expert, Directorate General for Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

UKRAINE

Andrew KUDIN (Mr.), General Director, Ministry of Economic Development and Trade, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Kyiv

Hennadii LUKOVKIN (Mr.), Director, Information Technologies, Ministry of Economic Development and Trade, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Kyiv

Sergii TORIANIK (Mr.), Deputy Head, Department of Examination of Applications for Inventions, Utility Models and Topographies of Integrated Circuits, Ministry of Economic Development and Trade, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Kyiv

VÉNÉZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Jesús FERNÁNDEZ (Sr.), Director, Asesoría Jurídica, Servicio Autónomo de la Propiedad Intelectual (SAPI), Ministerio del Poder Popular de Economía y Finanzas, Caracas

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

LE Ngoc Lam (Mr.), Deputy Director General, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi

ZIMBABWE

Kudakwashe MUGWAGWA (Mr.), Law Officer, Policy and Legal Research, Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ali THOUQAN (Mr.), Expert, Registered Trademark, Intellectual Property General Directorate, Ministry of National Economy, Ramallah

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Nirmalya SYAM (Mr.), Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

COMMISSION EUROPÉENNE (CE)/EUROPEAN COMMISSION (EC)

Krisztina KOVACS (Ms.), Policy Officer, Brussels

LIGUE DES ÉTATS ARABES (LAS)/LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Maha BAKHIT (Mme), directrice, Propriété intellectuelle et compétitivité, Secrétariat général, Le Caire

Ali CHAROUITE (M.), expert, Délégation permanente, Genève

L'UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Josseline NEMGNE NOKAM (Ms.), Expert, Geneva

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Fatima ALDOMIRI (Ms.), Senior Specialist of Report and Following up, Riyadh

Wajd ALMONEEF (Ms.), International Relations Officer, International Relations Development, Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Nassima BAGHLI (Ms.), Ambassador, Permanent Observer, Permanent Delegation, Geneva

Halim GRABUS (Mr.), Counsellor, Permanent Observer, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Ahmad MUKHTAR (Mr.), Economist, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Oleg RUDNIKOV (Mr.), Chief Accountant, Accounting Division, Finance, Accounting and Budget Planning Department, Moscow

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Coordinator, International Cooperation, Munich

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Antoine BARBRY (M.), conseiller, Genève

Lorick Stéphane MOUBACKA MOUBACKA (M.), assistant de coopération pour les questions économiques et de développement, Genève

Thomas JOIE (M.), stagiaire, Genève

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Peter BEYER (Mr.), Senior Advisor, Essential Medicine and Health Products, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE (Mr.), Director, Intellectual Property, Harare

Ahmed IBRAHIM (Mr.), Senior Examiner, Electronics, Harare

UNION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE OUEST-AFRICAINE (UEMOA)/WEST AFRICAN ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

Iba Mar OULARE (M.), délégué permanent, Délégation permanente, Genève

Koffi Addoh GNAKADJA (M.), conseiller, Délégation permanente, Genève

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Oliver HALL ALLEN (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Alice PAROLI (Ms.), Intern, Permanent Delegation, Geneva

IV. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)
Dominika ŁYSIEŃ (Ms.), Head, Brussels
Gökçe ERDIL (Ms.), Delegate, Brussels
Amud MOALIM (Ms.), Delegate, Brussels
Ella SCHRÖDER (Ms.), Delegate, Brussels
Victor VAN DE WIELE (Mr.), Delegate, Brussels

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Sanaz JAVADI (Ms.), Observer, Zurich

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)
Luis Mariano GENOVESI (Sr.), Asesor, Buenos Aires

Centre international d'investissement (CII)
Andrei GENERALOV (Mr.), President, Geneva
Olga GENERALOVA-KUTUZOVA (Ms.), General Secretary, Geneva
Sergey LESIN (Mr.), Member of the Board, Geneva

Comité consultatif mondial des amis (CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)
Susan H. BRAGDON (Ms.), Program Representative, Geneva

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)
Tatjana SACHSE (Ms.), Legal adviser, Geneva

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Benoît MULLER (Mr.), Advisor, Geneva

Health and Environment Program (HEP)
Madeleine SCHERB (Ms.), President, Geneva

Independent Film and Television Alliance (I.F.T.A)
Vera CASTANHEIRA (Ms.), Legal Advisor, Los Angeles, United States of America

Médecins Sans Frontières (MSF)
HU Yuanqiong (Ms.), Senior Legal and Policy Advisor, Geneva
Fiona NICHOLSON (Ms.), Legal and Policy Intern, Geneva

Medicines for Africa
Lenias HWENDA (Ms.), Representative, Geneva

Third World Network Berhad (TWN)
Gopakumar KAPPOORI (Mr.), Legal Advisor, New Delhi
Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal Advisor, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Walid DOUDECH (M./Mr.) (Tunisie/Tunisia)
Vice-Président par intérim/Acting Vice Chair:	Zunaira LATIF (Mme/Ms.) (Pakistan)
Secrétaire/Secretary:	Irfan BALOCH (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Mario MATUS (M./Mr.), vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH (M./Mr.), secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR (M./Mr.), administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Maria Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Mme/Ms.), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

Mihaela CERBARI (Mme/Ms.), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]